

أمة عربية واحدة  
ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي  
القيادة القومية  
الأمانة العامة

## دليل العمل القومي العربي

المقدم من القيادة القومية

لحزب البعث العربي الاشتراكي

---

7 نيسان 2010



## المحتوى

الموضوع	الصفحة
تقديم: بقلم الرفيق الأمين العام المساعد عبد الله الأحمر	5
أولاً: الحركة الفكرية القومية العربية الحديثة	9
*المرحلة الأولى: تبلور الحركة الفكرية العربية	10
*المرحلة الثانية: النضال ضد السياسات الاستعمارية	11
*المرحلة الثالثة: النهوض القومي.. وتأسيس البعث	16
*المرحلة الرابعة: تصاعد المقاومة.. وعصر التصحيح	20
*المرحلة الخامسة: تراجع التيار القومي واحتلال العراق	24
*المرحلة السادسة: إفشال المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة	26
ثانياً: المشكلات والمرتكزات	27
1. أسباب التراجع العربي	27
2. العرب والحادثة	38

52	3. سؤال الهوية
68	4. العروبة والإسلام
79	5. الأمة العربية والمشروع الصهيوني
91	6. الأمن القومي العربي
103	<b>ثالثاً: المنطلقات والأهداف</b>
103	1. مقدمة: نقد تجربة الحركات القومية
112	2. نحو بناء دولة الوحدة
134	3. نحو توطيد الحرية والبناء الديمقراطي
145	4. نحو التنمية والاشتراكية

## تقديم

يتعرض التيار القومي العربي لحمات قاسية تقودها زعامة العالم الإمبريالي، وقد بلغت هذه الحمات ذروتها في زمن سيطرة المحافظين الجدد الذين سيطروا على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلا أن الهجوم على الفكر القومي لا يزال مستمراً في ظل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية البنوية الراهنة، فأهمية الوطن العربي لا تزال تكمن في تأثيره العظيم على اقتصاد الطاقة في العالم، ولا يستطيع الطامحون إلى السيطرة على العالم، أن يتجاهلوا أن مفتاح السيطرة عليه يكمن في منطقتنا العربية، ولذلك فالهدف دائماً لكل هؤلاء هو إدامة سيطرتهم على الوطن العربي، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بتحطيم أفكار النهوض القومي وإحباطه، ودفع جماهير أمتنا إلى هوة عميقة من اليأس.

ومن المؤسف أن جزءاً صغيراً من أفراد أمتنا، يساندون هذا التوجه إما بسبب ارتباط مصالحهم بمصالح الأجنبي، أو بسبب الاستسلام لليأس والإحباط وروح الهزيمة.

---

ونحن إذ نقدم اليوم "دليل العمل القومي"، فقد حرصنا على أن يكون أداة بيد منظماتنا القومية، وأحزاب التيار القومي العربي، وجماهير أمتنا العظيمة، في مواجهة الحملات القاسية التي يتعرض لها الفكر القومي المقاوم، وبما يتلاءم مع مجريات التطورات الراهنة سياسياً، وفكرياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وبما يسهم في توحيد القاعدة النظرية، والفكرية لمكونات التيار القومي العربي، والقوى الحية الفاعلة في الوطن العربي.

وقد أخذنا بعين الاعتبار ضرورة مراعاة وجود توجهات متنوعة لدى أحزاب التيار القومي العربي، فجاء هذا الدليل ليؤكد المضمون التقدمي الوحدوي المشترك بصورة موضوعية، وعلمية، وبصيغة محكمة ومتينة، بعيدة عن الخطابة والأساليب الإنشائية، فيكون قادراً على الإقناع، وأساساً للتقارب والتفاهم والتعاون والتنسيق.

وقد قدمنا من خلال هذا الدليل توضيحاً للدور الرائد للحزب في النضال القومي، ودور الحركة التصحيحية ومسيرة التطوير والتحديث في رسم المسار الصحيح لحركة النضال القومي.

كما قدمنا في هذا الدليل تصوراً علمياً للمسألة الاقتصادية في عصرنا، بعد التطورات العاصفة التي شهدتها العالم عقب انهيار تجربة الكتلة السوفيتية عام 1990، وبعد الأزمة البنيوية الاقتصادية العميقة الحالية.

وأخيراً فقد تمت صياغة الدليل بحيث يقدم رؤية مستقبلية للواقع العربي، لكنه في الوقت نفسه لم يهمل التاريخ، بل وظّف وقائعه في خدمة عقيدة الحزب، واتجاهات العمل القومي التقدمي للجماهير في الوطن العربي.

**7 نيسان 2010**

**الأمين العام المساعد  
الرفيق عبد الله الأحمر**



## أولاً - مقدمة: الحركة الفكرية القومية العربية الحديثة

مضى أكثر من قرن ونصف على بدايات تبلور الفكر القومي العربي الحديث، وإن كانت بدايات وجود الأمة العربية تعود إلى فترة أقدم بكثير، وقد عملنا في هذا الدليل على تحديد آفاق العمل القومي العربي أكثر من الغوص في تاريخ الحركة القومية، فلسنا هنا بصدد التأريخ وإنما أردنا أن نركز جهدنا على تحليل الواقع الراهن والمشكلات والتحديات التي تواجه الأمة، وأن نطرح مرتكزات العمل القومي العربي والمنطلقات الفكرية، غير أننا نؤكد في الوقت نفسه أن واقع الحركة القومية العربية اليوم لا يمكن فصله عن تاريخها وتجاربها الفكرية والسياسية، فما واقعنا اليوم سوى حصيلة الحركة التاريخية للأمة بأكملها، وللجهود العملية والنظرية التي بذلتها الشريحة الأكثر وعياً منها: الحركات والأحزاب والتيارات القومية العربية، بمختلف اتجاهاتها وألوانها، وإنما إذ نذكر هنا أهم التجارب الفكرية المتميزة التي تركت أثراً عميقاً في التطور اللاحق، فإن ذلك لا ينفي أهمية حركات أخرى قد لا يتسع المجال لها هنا، ونعتقد أن حركة النهضة الفكرية العربية الحديثة، مرت بعدة مراحل هي:

---

\***المرحلة الأولى:** بدأ تبلور الحركة الفكرية العربية، على التوازي، منذ قرن ونصف، في ثلاثة مراكز متوازية: في تونس ومصر وبلاد الشام، ببروز الحركات التنويرية الإصلاحية في القرن التاسع عشر، وهو ما سيرد ذكره لاحقاً في هذا الدليل. وقد تميزت هذه المرحلة بعدة سمات إيجابية، نوجزها فيما يلي:

أ- **العلم والمعرفة سبيلاً للتقدم:** ارتكزت هذه المرحلة على العلم والمعرفة وإثراء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة المعربة، ورسم أفق يفتخر بالعروبة، ويعمل على الارتقاء بالأحفاد ليصلوا إلى مستوى الأجداد، وفق خطة مزدوجة تحفظ التراث وتستفيد من منجزات الحضارة الحديثة.

ب- **التسامح الديني:** أبرزت هذه المرحلة درجة متقدمة من التسامح الديني، فقد تعامل المشاركون في هذه الحركة التنويرية النهضوية على قدم المساواة فيما بينهم بغض النظر عن انتمائهم الديني، وبالمقابل أظهر المسيحيون العرب حرصاً واضحاً على التراث الحضاري العربي الإسلامي، وحفظه وإعادة نشره بين الأجيال العربية الجديدة.

ت- **الوعي القومي**: على الرغم من القيود الكبيرة على حركة الرواد الأوائل، وخاصةً في البلدان الخاضعة للحكم العثماني، فإنهم استطاعوا إحياء الوعي القومي العربي، فقد ورد في كلمة افتتاح جلسات "الجمعية العلمية السورية" التي تأسست في بيروت عام 1857: "إن من واجب العرب أن يستعيدوا مجدهم، وعليهم أن يعولوا على أنفسهم". وكانت صحيفة "نفيير سورية" أول من دعا صراحةً إلى القومية العربية عام 1860.

ث- **الحوار الحر**: اتسمت هذه المرحلة بأجواء من الحوار الحر بين الرواد، سبيلاً لصياغة مشروعهم النهضوي. وكانت الجمعيات تتقبل مختلف الآراء وتجري الحوار حولها لتحديد النقاط المشتركة بينها، بهدف الوصول إلى سقف مشترك يراعي الظروف المحيطة عربياً ودولياً.

\* **المرحلة الثانية**: بين بداية القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة تميزت بالنضال ضد سياسة التنريك في المشرق والفرنسة في المغرب العربي، وكذلك ضد

---

الاستعمار الأوربي المباشر و ضد المشروع الصهيوني، وقد  
مرت هذه المرحلة بالمحطات التاريخية الهامة التالية:  
ج- تأسيس الأحزاب السياسية القومية العربية: تأسست  
الأحزاب السياسية القومية العربية في المشرق العربي كحزب  
العهد والعربية الفتاة وجمعية الإخاء العربي، وكانت هذه  
الأحزاب جميعها تطالب بالإصلاح والعدل والمساواة، وكانت  
تطالب باللامركزية، أي استقلال الولايات العربية تحت راية  
الخلافة العثمانية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأحزاب  
والشخصيات طالبت بتأسيس خلافة عربية إسلامية في مكة،  
أي أنها طالبت على نحو غير مباشر بالاستقلال عن  
العثمانيين، وقد ظهرت هذه الدعوة لأول مرة في كتاب: "أم  
القرى" الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي عام 1898، وقد تبنى  
هذا المطلب بعض العرب المسيحيين مثل نجيب عازوري في  
كتابه: "يقظة الأمة العربية" الذي صدر عام 1905 .

ح- المؤتمر العربي تسييس الأحزاب القومية العربية: العربي  
الأول: انعقد "المؤتمر العربي الأول" في باريس عام 1913،  
فأعلن أعضاء المؤتمر صراحةً مطالبتهم بالحقوق العربية

وهي: "حق جماعة، حق شعب، حق أمة" كما قال عبد الغني العريسي، وأضاف: "أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية"، غير أن أعضاء المؤتمر أبلغوا الفرنسيين على لسان "مختار بيهم": "إننا نحترم الفرنسيين، ولكننا لا نرضى أن يكونوا رؤساء علينا".

خ- الثورة العربية الكبرى: انطلقت الثورة العربية الكبرى من مكة في 1/6/1916، وقد جاءت الثورة بعد إعدامات 6/5/1916 في بيروت ودمشق، التي شملت خيرة قادة الحركة القومية العربية وزعمائها في بلاد الشام، فلم يبق أمام الحركة القومية سوى تأييد الشريف حسين ودعم الثورة العربية الكبرى، والانخراط في صفوفها، على الرغم من أن قيادة الثورة المتمثلة في الشريف حسين وأبنائه، كانت أقل ارتباطاً بالنضال القومي، وكانت علاقتهم ببريطانيا واضحة تهدف إلى ضمان استمرار وجود أسرة الشريف على عرش العرب، كما أنهم كانوا أقل خبرة في الشؤون السياسية على الصعيدين العربي والدولي من معظم أعضاء الأحزاب العربية، وهذا ما أوقع الثورة في أخطاء وإشكالات كبيرة.

---

د- **المؤتمر السوري**: انعقدت أولى جلسات المؤتمر السوري الأول في 1919/6/3، وهو المؤتمر الذي كان بمثابة المجلس النيابي لسورية الطبيعية، وقد استمرت جلسات هذا المؤتمر حتى 1920/3/7 حين أُقرَّ دستور المملكة السورية، وحتى 1920/7/14، يوم اجتمع للرد على إنذار غورو، قبل احتلال الفرنسيين لدمشق.

ذ- **الثورات الفلسطينية المتعاقبة**: وهي ثورات لم تتوقف بين عامي 1920 - 1948، ضد تواطؤ الانتداب البريطاني مع الصهاينة.

ر- **المؤتمر السوري الفلسطيني**: انعقد المؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة في 1921/9/1.

ز- **المؤتمر العربي**: انعقد المؤتمر العربي في بيروت في 1927/10/23.

س- **المؤتمر الإسلامي**: انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس في 1931/12/1.

ش- **المؤتمر القومي العربي**: انعقد مؤتمر لأعضاء "العربية الفتاة" حضره خمسون سياسياً عربياً في القدس في أواسط

1931، وكان من أهم أعمال المؤتمر إصدار الميثاق القومي العربي، وكان هذا المؤتمر يُعدُّ، بحق، الاجتماع التحضيري للمؤتمر القومي العربي العام، الذي كان مقرراً عقده في بغداد عام 1933 ولكن الإنكليز حالوا دون انعقاده.

ص - المشاركة العربية في الجهاد من أجل فلسطين: انضم عدد كبير من المتطوعين العرب خلال الثلاثينات إلى جانب أخوتهم في فلسطين وشاركوهم شرف الشهادة، لعل أكثرهم أهمية الشيخ عز الدين قسام المناضل والفقير والمفكر من مدينة جبلة السورية، الذي استشهد عام 1935، ومن الجدير ذكره أن عدداً كبيراً من المناضلين من مختلف الأقطار العربية شاركوا فيما بعد في جيش الإنقاذ، ومنهم بعض المناضلين من قيادات البعث و أعضائه.

ض - تأسيس "عصبة العمل القومي": تأسست العصبة في المؤتمر الذي عُقدَ في قرنايل بلبنان عام 1933، وقد حضر هذا المؤتمر خمسون شخصية قومية عربية، وقد تحولت العصبة بعد توقفها عن العمل في بداية الأربعينات إلى مصدر إلهام لكثير من الأحزاب القومية التي تأسست فيما

---

بعد، وشارك أعضاء سابقون في العصبة في تأسيسها أو على الأقل في صياغة أفكارها، ومنهم المفكر القومي زكي الأرسوزي، كما شارك في المؤتمر جلال السيد وكلاهما كان من مؤسسي البعث فيما بعد.

ط- انعقاد مؤتمر زحلة في لبنان عام 1934: وهو المؤتمر الذي ضم "عصبة العمل القومي" إضافة إلى مفكرين قوميين كميثيل علق وصلاح الدين البيطار ( قبل تأسيس البعث) وفؤاد الشايب، كما ضم المؤتمر ممثلين عن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني، وأصدر المؤتمر كراساً عنوانه: "في سبيل الوحدة العربية"، وقد ورد في هذا الكراس: "القضية العربية هي قضية قومية بحتة، وهي تامة لا تتجزأ، ولا يمكن أن تنتثر أجزاءها، ولأمتنا العربية تاريخ مجيد، ولها على المدنية فضل كبير، ونحن نفتخر بكوننا عرباً". وتقرر إصدار مجلة باسم: "الطلیعة"، صدرت عام 1935 وتوقفت عام 1939.

\***المرحلة الثالثة:** بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ونكسة حزيران عام 1967، وهي مرحلة تميزت بنهوض

الحركات القومية، حيث ظهرت في هذه الفترة أهم الحركات القومية: حزب البعث - حركة القوميين العرب - التيار الناصري بقيادة عبد الناصر، واتسمت هذه الحركات الثلاث بالتوجه القومي والعمل من أجل تحقيق النهوض العربي انطلاقاً من فكرة التعاون بين الطبقات، وقد مرت هذه المرحلة بالمحطات التاريخية الهامة التالية:

أ- تأسيس البعث: كان مناضلون قوميون عرب قد شكلوا حركات سياسية تحت اسم البعث، وقد جاء تشكيل هذه الحركات في فترات متزامنة تقريباً، تعود إلى عام 1940. وفي الفترة 4-6/4/1947 انعقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي، جامعاً طاقات وجهود مجموعات المناضلين في تنظيم سياسي واحد: "حزب البعث العربي"، وفي السابع من نيسان 1947 أُعلن عن تأسيس الحزب، ونُشر بيان المؤتمر التأسيسي، وجاء تأسيس الحزب نتوياً لإرثٍ نضالي طويل، بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد استطاع الحزب بمشروعه القومي المتكامل وأهدافه في "الوحدة والحرية والاشتراكية"، أن يكون ظاهرة سياسية تاريخية فكرية جماهيرية واسعة، تجاوزت كثيراً حجمه

---

التنظيمي الفعلي. وقد حقق الحزب انتشاراً ملحوظاً في جميع الأقطار العربية، غير أن الانتشار الواسع كان في المشرق العربي وبعض أقطار الجزيرة العربية. لقد استطاع الحزب بنضاله وتأثيره على الجماهير، أن يحقق أول وأهم تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث بين سورية ومصر عبد الناصر، فقد حققت تلك التجربة تحولات هامة رسمت أولى ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية، أي أول تطبيق للإصلاح الزراعي وأول تجربة لتأميم شركات في القطاع الصناعي. وقد شارك مناضلو الحزب مشاركة شخصية مباشرة في الجهاد في معارك العرب القومية الكبرى ولاسيما في فلسطين والجزائر، فضلاً عما قدمه الحزب من دعم مادي ومعنوي لحركات التحرر العربية في كل مكان من الأرض العربية. وفي عام 1963 استطاع الحزب أن يتولى مقاليد السلطة في سورية والعراق، فكان لهذا أعظم الأثر في مسار التطور اللاحق لهذين البلدين، وفي مسار الحزب نفسه ووضعه التنظيمي، وتطوره الفكري.

ب- تأسيس "حركة القوميين العرب": تأسست حركة القوميين العرب عام 1951، وقد تأثر مؤسسوها تأثراً عميقاً بالنكبة

التي حاقت بالعرب في فلسطين عام 1948، أما من الناحية الفكرية فقد أخذوا بالمنطلق القومي والدعوة للوحدة العربية رداً على نكبة فلسطين، ومن الجدير بالذكر أن مؤسسي حركة القوميين العرب كانوا على صلة بالمفكر القومي علي ناصر الدين قائد فرع عصابة العمل القومي في لبنان الذي تابع نضاله باسم العصابة بعد سجنه في الثلاثينات، وظل يلقي المحاضرات باسمها حتى بداية الخمسينات، وكانت حركة القوميين العرب قد تأسست في البداية في بيروت، وفي النصف الثاني من الخمسينات صارت تُعدُّ إحدى فصائل الحركة الناصرية، قبل أن تنتقل في الستينات إلى الفكر اليساري الماركسي، وقد حققت هذه الحركة انتشاراً واسعاً بين الجماهير الفلسطينية، كما كان لها حضور واضح في الأردن وسورية ولبنان، وفي الكويت والخليج العربي، ونجحت بتولي مقاليد السلطة في اليمن الجنوبي بعد تحريره من الاحتلال البريطاني.

ت-الناصرية وثورة يوليو: جاءت ثورة الضباط الأحرار في مصر في 23 يوليو 1952 فأضافت رصيماً هاماً جداً إلى الحركة القومية العربية، إذ استطاع الرئيس عبد الناصر

---

بشخصيته الكارزمية أن يجعل من الناصرية تياراً قومياً كبيراً، معتمداً على تأثير عبد الناصر وقدرته على شد الجماهير، أكثر من اعتماده على العمل المنظم والصيغ التنظيمية المباشرة للجماهير، وقد أصبح عبد الناصر بحق أحد أهم القادة التاريخيين للحركة القومية العربية. وقد تبنّت الحركة الناصرية الأهداف التي كان البعث قد طرحها ولكن بترتيب مختلف: "الحرية والاشتراكية والوحدة". وقد ألهم عبد الناصر حماسة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج بتصديه للاستعمار القديم، وبخطوته القومية الجريئة حين أمم قناة السويس وصد في وجه العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبالتحويلات والإنجازات التقدمية التي حققها.

\***المرحلة الرابعة:** بين نكسة حزيران 1967 وحرب تشرين 1973، برزت في هذه المرحلة، على قصرها، حالة الصدمة الناتجة عن النكسة، وسارعت القوى المعادية للأمم إلى استغلال هذا الظرف الاستثنائي لزرع الإحباط في أوساط الجماهير، وكان للنكسة أثر عميق في الأحزاب القومية، فقد أجرت هذه الأحزاب مراجعات شاملة لتجاربها، وكانت حرب

تشرين هي التتويج الإيجابي لهذه المرحلة، وكان من أهم نتائجها السياسية ترسيخ ثقافة الصمود والمقاومة، وقد مرت هذه المرحلة بالمحطات التاريخية الهامة التالية:

أ- **المقاومة الفلسطينية:** بدأت المقاومة الفلسطينية عملها الفعلي في بداية عام 1965 (العاصفة)، وكان تصاعد قوتها يمثل الرد الطبيعي على نكسة عام 1967، فأدت إلى اشتداد ساعد المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وقد أسست المقاومة قواعد لها في دول الطوق ولاسيما في سورية والأردن ولبنان، ودعمت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي فصائل المقاومة دون تمييز بينها، وهي التي كانت قد احتضنت انطلاقها الأولى من سورية عام 1965. وقد أسس حزب البعث فصيلاً لها باسم: "طلّاع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة"، كما أسست الحركات القومية الأخرى فصائل للمقاومة كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وهي جبهات انبثقت في انطلاقها الأولى من صفوف حركة القوميين العرب، فضلاً عن فصائل

---

عديدة أخرى لم تكن منطلقاتها تنبع من الفكر القومي مباشرة، وإن كانت لا تتعارض معه، لأنها كانت تقف معه في خندق واحد ضد العدو الصهيوني، وقد أصبحت ظاهرة دعم المقاومة الفلسطينية ظاهرة عربية شاملة للجماهير العربية في جميع الأقطار العربية، وقد اجتذبت مناضلين عرب من جميع أنحاء الوطن العربي، غادروا أقطارهم وتطوعوا في صفوفها.

ب- **الحركة التصحيحية:** جاءت الحركة التصحيحية في سورية بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد في 1970/11/16، رداً طبيعياً على نكسة حزيران، وتعبيراً عن ضرورة وطنية وقومية في التصدي لها، وقد أصبح الرئيس الأسد، بقيادة الحركة التصحيحية، أحد أهم القادة التاريخيين للحركة القومية العربية بين عامي /1970 و 2000/، ولم تكن أهمية هذه الحركة للعرب بأقل من أهميتها لسورية، وقد كانت منطلقاتها واضحة منذ البداية، وهي المنطلقات التي أعلنت في بيان القيادة القطرية المؤقتة في 1970/11/16، وترسخت في مقررات المؤتمر القطري الخامس والمؤتمر القومي الحادي

عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وقد تصدى قائد الحركة التصحيحية لإنجاز المهام القومية في مرحلة تاريخية صعبة، فقد رسم استراتيجية علمية، تقوم على تمتين الجبهتين الوطنية والقومية، وحشد الطاقات والجهود العربية المخلصة، ورفع سوية التحالف مع الأصدقاء، فضلاً عن محاولة كسب قسم من القوى المترددة أو تحييده، وذلك كله استعداداً للحظة المواجهة الفاصلة مع العدو الصهيوني، التي جاءت في حرب تشرين في 1973/10/6، حين انطلق الجيشان العربيان: المصري والسوري، لتسطير أهم مواجهة عسكرية مع العدو الصهيوني منذ تأسيس الكيان الصهيوني، وهي المواجهة التي أعادت للعرب ثقتهم بأنفسهم، وفتحت أمامهم الطريق لتحقيق مكاسب استراتيجية سياسية عظيمة، وقد كانت هذه الحرب وستظل نقطة مضيئة في التاريخ العربي، إذا تجاوزنا السياسات الخاطئة وقصر النظر وتواطؤ بعض القيادات العربية، وهو ما حرم العرب من جني ثمار انتصارهم في مواجهة العدو عسكرياً، انتصارات مماثلة على الصعيد السياسي.

---

\***المرحلة الخامسة:** بين حرب تشرين 1973 واحتلال العراق عام 2003، وهي مرحلة اتسمت باستمرار تراجع التيار القومي، وضعف مستوى تقدمه للنهوض بالمشروع العربي، واستثمار النتائج الإيجابية لحرب تشرين التحريرية، وذلك بالانتقال من شعار التحرير إلى شعار التسوية، فبعد أن كان الالتفاف العربي حول مقاتلي هذه الحرب قد بلغ مستوى متميزاً، جاءت الأشهر والسنوات التي تلت الحرب لتشهد تآكلاً كبيراً في رصيد التضامن العربي، وبالتالي الصمود العربي، وقد جرت محاولات لخلق أجواء للارتداد على التضامن العربي، بالعمل لتحقيق اختراق جبهته التي تشكلت في حرب تشرين، وقد بدأ هذا الاختراق جلياً في توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وبعد أن كان الشعار المفضل لدى العرب في الخمسينات هو الوحدة العربية، تقلص إلى الدعوة للتضامن العربي، ثم أصبح المطلب الأبرز هو الدعوة لمنع الانحدار في العلاقات العربية، وإيقاف الاتجاه نحو التفتت. وقد مرت هذه المرحلة بالمحطات التاريخية الهامة التالية:

أ- اتفاقية كامب ديفيد عام 1978: كان توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 17/9/1978، أول انشقاق كبير في الصف العربي، وكان من آثاره نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، ومع أن الموقف العربي العام استتكر توقيع الاتفاقية، فإن بعض العرب استمر في علاقاته مع نظام كامب ديفيد.

ب- اجتياح لبنان عام 1982: كان هدف الاجتياح هو إلحاق لبنان بمعسكر الاستسلام، وقد حاول العدو الصهيوني فرض اتفاق 17 أيار، لكن القوى الوطنية اللبنانية بالتعاون مع سورية وبدعمها، استطاعت إسقاط هذا الاتفاق، واستطاعت إعادة لبنان إلى بيئته العربية. والمؤسف أن الاجتياح جاء وسط صمت عربي، وإن كانت هذه هي المرة الأولى التي يتجرأ فيها العدو على احتلال عاصمة عربية.

ت- انسحاب جيش الاحتلال من جنوب لبنان: برز عنصر جديد هو المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين، وهو ما أوقف مسلسل الانحدار التاريخي للنظام الإقليمي العربي، وقد كان انتصار المقاومة اللبنانية انتصاراً عظيماً للبنان ولسورية التي دعمتها، ولجميع العرب، حين اضطر جيش الاحتلال

---

لانسحاب عام 2000 من جنوب لبنان دون مفاوضات وبلا شروط.

ث- **التطوير والتحديث:** وفي العام نفسه، عام 2000، تولى القيادة في سورية، الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، وقد راهنت القوى المعادية على أن هذا التغيير سيمنحها الفرصة لإثارة القلاقل أو لإخضاع سورية، أو إقناعها بالقبول بالأمر الواقع، غير أن الرئيس الجديد أظهر من الصلابة والحكمة والشجاعة، ما جعل القوى المعادية تعيد حساباتها، وقد استطاع القائد بشار الأسد أن يقدم لسورية مشروعاً وطنياً قومياً رائداً، معتمداً على الحفاظ على نهج القائد الراحل، وتطوير هذا النهج، بما يتناسب مع الظروف المستجدة، وعلى تهيئة سورية لمشروع التطوير والتحديث، للتصدي لأعداء الأمة على جميع الجبهات.

\***المرحلة السادسة:** من احتلال العراق عام 2003 حتى الآن، وقد سجلت هذه المرحلة في بدايتها انهيار النظام الإقليمي العربي، مخلفاً وراءه فراغاً استراتيجياً، سعت إلى ملئه قوى إقليمية أخرى كإيران وتركيا، ولكن القوى الحية في الأمة نجحت باستعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، فقد استطاعت

المقاومة الباسلة في العراق ولبنان وفلسطين، إيقاف تقدم المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، فبعد أن آمن الأمريكيون بقدرتهم على تحقيق الحلم الإمبراطوري، وبدؤوا بتوزيع الشروط والإملاءات على دول الممانعة بل وعلى الدول الحليفة، فوجئوا بحجم الطاقة الكامنة في أبناء هذه الأمة، وهي التي لم تسمح بتمرير مخططات الحلم الإمبراطوري، وقد تعرضت سورية في هذه الفترة لأقصى حجم من التهديدات والمخاطر، ولكن وحدة الجبهة الداخلية ومتانتها بقيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد قلبت المعادلات، وأتاحت لسورية وللأمة البدء في استعادة زمام المبادرة، وإنا اليوم مدعون جميعاً لمضاعفة الجهود لاستثمار الفرصة التاريخية لإعادة بناء وتنفيذ مشروعنا القومي، ببناء تحالف شامل يضم جميع أبناء الأمة المخلصين، والقوى الحية الفاعلة كافة.

## ثانياً - المشكلات والمرتكزات:

### 1 - أسباب التراجع العربي.

لطالما كانت منطقتنا العربية مركز العالم منذ فجر التاريخ، أي منذ بناء أولى التجمعات السكنية في العالم، في أريحا

---

الفالسطينية وتل مريبط شمال سورية وفي شمال مصر، نحو 8350 قبل ميلاد السيد المسيح، وحتى سقوط غرناطة عام 1492 بعد الميلاد، أي لفترة استمرت قرابة عشرة آلاف عام، وحتى في الفترات التي انتقل فيها مركز العالم القديم إلى خارج منطقتنا، أي إلى اليونان ثم روما، والتي استمرت نحو ألف عام تقريباً، كانت أهمية منطقتنا في هاتين الإمبراطوريتين واضحة جلية، فقد كانت الإسكندرية وبيروت وأنطاكية ودمشق وقرطاجة وجبيل وصيدا وصور وبابل، مراكز نشاط اقتصادي وإشعاع فكري وثقافي، وقد وصف هيرودوت المؤرخ اليوناني الكبير مدينة بابل في فترة ازدهار الحضارة اليونانية فقال: إنه زهل عندما شاهد بابل، وقال إنها أجمل مدينة على وجه الأرض، لذلك نقول إن ازدهار اليونان وروما لم يفقد حواضر الشرق القديم ألقها، فكانت روما ثم أثينا، كل في عصرها، شرفة أوربية تطل على منطقتنا، وتنتشارك معها في كل شيء، بدءاً من الفكر والعلوم والآداب والأساطير، وانتهاء بالسلطة والثروة، فنحن نعلم كم كانت حياة حواضر الشرق تتعم بالرفاه والثروة التي كانت تجنيها من أعمالها وتجارتهما التي كانت تغطي

الإمبراطورية، بل وتتجاوز حدودها شرقاً وجنوباً، في حين كانت أوروبا بأكملها - باستثناء عاصمة الإمبراطورية - غارقة في الظلام، وهكذا كانت أثينا ثم روما، كلٌ في عصرها، تبدو كأنها قطعة من الشرق المزدهر، لا من أوروبا المظلمة.

لقد اتسمت الحقبة التاريخية التي نتحدث عنها بما يمكن أن نسميه عولمة التبادل التجاري، فقد كان الإنتاج محلياً والتجارة عالمية، وكانت حضارة العالم القديم تتمركز في بعض الحواضر الكبرى بدءاً من منطقتنا وحوض البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى الحواضر الكبرى في الهند والصين.

ومن الطبيعي أن يؤرخ العرب لبداية مسار انحدارهم وتراجعهم في عام 1492، فقد ترافق هذا التاريخ مع سقوط غرناطة واكتشاف القارة الأمريكية في العام نفسه، مع كل ما يعني ذلك من نهب ثروات هائلة، وخاصة الذهب، ونقل هذه الثروات من أرض العالم الجديد إلى أوروبا. كل ذلك أسس لتطورات لاحقة أهمها اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1497، ومن ثم فتح طريق الهند والصين البحري أمام السفن التجارية الأوروبية، فبدأت مرحلة جديدة تنسم بالسيطرة الكاملة

---

للتجارة الأوروبية على الطرق البحرية العالمية، فاتحة الطريق أمام الجيوش الاستعمارية التي نهبت قارات العالم، واستمرت في نهبها منذ ذلك التاريخ.

يرجع بعض المفكرين سبب التراجع العربي إلى سيطرة العنصر غير العربي، أي سيطرة العثمانيين على بلاد العرب، وهي السيطرة التي تزامنت مع سقوط غرناطة، ولكن نظرة متفحصة إلى التاريخ العربي تظهر أن هذا السبب ليس السبب الرئيس فقد سبق للعرب أن خضعوا لسيطرة عناصر غير عربية ولم يفقدوا حيويتهم وريادتهم، وبعضهم يرجع سبب التراجع إلى انتقال مركز السيطرة إلى خارج المنطقة العربية، وهنا أيضاً نلاحظ أنه سبق لمنطقتنا أن خضعت لسيطرة اليونان ثم الرومان دون أن تفقد حيويتها أو أهميتها أو ريادتها، وثمة آخرون يقولون: إن السبب هو انتشار الخرافات أو تراجع الأخلاق أو انحدار أهمية القيم الروحية. وعلى أهمية هذه الظواهر، فإنها ليست السبب الحقيقي، بل هي على العكس من نتائج التخلف، ولذلك نرى ضرورة العودة إلى العالم العربي الكبير ابن خلدون الذي أخرج علم الاجتماع العربي من دائرة

الوصف والغيبيات إلى ميدان العلوم الإنسانية الحديثة، بما حدده من مراحل متتالية لقيام الدول وأفولها والأسباب الحقيقية والموضوعية لكل مرحلة من المراحل، دون أي مسحة وعظ أو محاولة إعطاء مسار التاريخ مغزى غيبياً لا يتضمنه.

ولذلك فنحن نعتقد أن السبب الحقيقي لتراجع مكانة العرب في العالم وتأخرهم، يكمن في تحول مركز النظام التجاري العالمي وانتقاله من المنطقة العربية إلى أوروبا، فبعد أن كانت المدن العربية ملتقى حضارات الغرب والشرق، وعواصم التبادل العالمي، وبعد أن كانت هذه المدن تزخر بمختلف أصناف بضائع وإنجازات بلدان الشرق والغرب، وتزدحم بالعديد من العلماء والصناع وتجار العالم بمختلف دياناتهم وقومياتهم، وبعد أن كان التجار العرب رواداً للرحلات والمغامرات التجارية والمعرفية، سدت الطرق بوجوههم وقبعوا في أحياء مدنهم التي تحولت إلى مدن مهملّة، بل وأحياناً ميتة، وتحول الاقتصاد من اقتصاد مفتوح مزدهر بحاجة إلى كل جديد لاستمرار دوران عجلته المتسارعة، إلى اقتصاد مغلق، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، وتحولت المدن والقرى إلى مجرد كينونات

---

اقتصادية معزولة مهمتها الأولى تأمين فائض مريح لسلسلة من الأغوات والبكوات والباشاوات تنتهي بالبواب العالي نفسه، وفي هذه الظروف كان كاهل الإنسان العربي ينوء تحت ثقل الضرائب والمكوس، فانتشر الفقر، وكثرت الأوبئة، وتفشى الجهل، وبدأ العربي يبحث متخبطاً عن فردوسه الأرضي، مستعيناً بمختلف أشكال الشعوذات والخرافات التي لا تمت إلى ماضيه المعرفي والعلمي والروحي العريق بصلة.

علينا أن نفهم الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف الأمة، ويجب ألا نخطئ الأسباب بالنتائج، فقد كان العرب في مركز العالم فعلاً، ومن خلال دراسة التاريخ نرى أن أعظم المدن وأرقى الحضارات لم تنشأ فقط على ضفاف الأنهار الكبرى، بل كان السبب الأهم في نشوئها ازدهارها، موقعها الهام في نقاط تقاطع مسارات القوافل التجارية، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر سبب ازدهار حضارة البتراء العربية وتراجعها، فقد ازدهرت لأنها كانت ملتقى القوافل التجارية، ثم تراجع بسبب تحول طرق القوافل. ومن هنا نستطيع القول إن النظام العالمي في الشرق العربي القديم كان يعتمد على عولمة

التبادل، وكانت مراكز التبادل هي مراكز هذا النظام (مدن الشرق العربي والبحر الأبيض المتوسط وحواضرهما، فضلاً عن حواضر الهند والصين)، كانت الحضارة العالمية واحدة وموحدة، ولكنها كانت متعددة الثقافات، وهي لا تزال كذلك في عصرنا عصر عولمة النظام المالي وعولمة الإنتاج، حضارة واحدة وموحدة متعددة الثقافات، وإن كنا نستطيع أن نلاحظ بسهولة جهداً مستمراً لهيمنة ثقافة المركز على الثقافات الأخرى والعمل على سحقها وإذابتها في الثقافة المهيمنة. وقد كانت النقطة التي بدأ عندها تحول النظام العالمي، هي النقطة نفسها التي تبدلت فيها مراكز النظام العالمي، فقد تحولت مراكز هذا النظام من المنطقة العربية إلى أوروبا عندما تمكن البرتغاليون والأسبان من تحويل مراكز التبادل ونقلها، بعد اكتشاف الطرق البحرية، وبعد السيطرة على التجارة من القارة الأمريكية الجديدة غرباً وحتى الصين واليابان شرقاً، وذلك كله أسهم في توفير تراكم الرأسمال الضروري لانطلاق الثورة الصناعية، وفي اجتياح قارات العالم واستعمارها لحصد مزيد من المكاسب لرفاه أوروبا وازدهارها، وهي التي صارت عاصمة العالم الجديدة.

---

إن وجود الإمبراطورية العثمانية في فترة صعود قوة النهب والإبادة الاستعمارية، ربما كان له نتائج متناقضة، فهو حمى المنطقة من المد الأول لهذه القوة في ذروة عنفها، ووقاها بالتالي من النتائج المدمرة للانفجار الأقوى لقوة النهب والإبادة الاستعمارية، ولكنه في الوقت نفسه، عزل المنطقة ولم يتح لها الاطلاع على نتائج الثورة الصناعية الأوروبية والتفاعل معها، فاستفاق العرب على وقع قنابل الحملة النابليونية على مصر ليدركوا ما فاتهم في هذا الوقت القصير الذي يقارب مئتي عام، من تطورات الحضارة الإنسانية وإنجازاتها.

تمثل المنطقة العربية اليوم مفتاح السيطرة على العالم، ويعاني الأمريكيون من هواجس أفول إمبراطوريتهم، وهم وإن كانوا اليوم لا يحسبون للعرب حساباً، كخطر محتمل في المستقبل المنظور، فهم يخشون انتقال مركز القوة العالمي إلى شرق آسيا أو إلى أوروبا، ولذلك يصرون على استمرار إخضاع المنطقة العربية لضمان سيطرتهم على النفط، لأن من يملك النفط يملك شرايين الاقتصاد العالمي، ويستطيع أن يخلق إمدادات الذهب الأسود أو يفتحها وفقاً لمصالح استمرار الإمبراطورية

الأمريكية. ولا يصعب على أي مهتم أن يتحقق من ذلك، فالأمريكيون أنفسهم طرحوا في استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها بوش في أيلول / سبتمبر عام 2002 قبل احتلال العراق ببضعة أشهر، أنهم سيعملون على تحجيم أي قوة عالمية ترى فيها خطراً على "الأمن القومي الأمريكي" في المدى المنظور، وكان احتلال العراق تنفيذاً لهذه الاستراتيجية، واستكمالاً للسيطرة على منابع النفط، فالولايات المتحدة اليوم التي تمتلك أقوى جيش في العالم، بميزانية فلكية تزيد على نصف تريليون دولار سنوياً، تريد أن تحتفظ إلى جانب قواتها العسكرية بقوة اقتصادية حاسمة أساسها السيطرة على النفط، كي تستطيع إرغام "حلفائها" و"أصدقائها" على تسديد "فاتورة" أزماتها الاقتصادية، فهي حامية العالم وشرطيه ولها الحق في فرض المكوس على الدول المستفيدة من استمرار تدفق النفط إلى مصانعها وحواسرها.

لكن أين العرب من خارطة القوة العالمية هذه...؟!.. للأسف الشديد لا يسعنا أن نخفي حقيقة الواقع العربي المتردي، فقد استقال العرب من صنع التاريخ، فأصبحت البلدان العربية مادةً

---

لصراع القوى الدولية على مصير العالم، وتخلت عن دورها في ساحة صراع الإيرادات لاكتساب القوة والنفوذ، وهكذا فقد ارتاحوا وأراحوا، وألقوا اللائمة حكماً وشعوباً على المؤامرات الدولية التي تحاك ضدهم، متناسين أن العالم ساحة هائلة للصراع، وأن من ينتظر من الآخرين النوايا الحسنة، فلن يحصل سوى الخيبة، فكما يخطط الآخرون ويكافحون من أجل مستقبل أفضل لشعوبهم وبلدانهم، يجب على العرب إن أرادوا أن يصنعوا شيئاً أن يخططوا وينفذوا ويعملوا على اكتساب مصادر القوة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً.

لقد أخفق العرب وتخلفوا حتى بالمقارنة مع المستوى المتوسط للبلدان النامية، فمشكلة الأمية تتفاقم، وتزداد نسب الأميين ويرتفع عددهم المطلق في بلدان ذات تاريخ عريق من الحضارة والمعرفة، في بلدان علمت العالم أبجدياته التي يقرأ ويكتب بها، في بلدان يقدر سكانها القرآن الكريم الذي بدأ بأمر إلهي مقدس: اقرأ!!!، فهم يؤمنون بالقرآن ولا يعملون به، وفي واقع الأمر ثمة سؤال كبير يطرح نفسه: إذا كنا فاشلين في تحقيق الأولويات الحضارية، ناهيك عن الإمساك بناصية التقدم

العلمي والثقافي، فهل يلام الغرباء إذا لم يحسبوا لأمتنا حساباً...؟..

وهنا لا بد من تأكيد أهمية الحرية في حياتنا الفكرية والثقافية، لأن الثقافة لن تزدهر إلا في جو مفتوح من الأخذ والعطاء، ومن الاختلاف والاتفاق وذلك يتطلب توافر الحريات. فالأحرار وحدهم الذين يستطيعون الصمود أمام التحديات الخارجية، وهم وحدهم الذين يستطيعون رفض التبعية، والجو الحر لازم للنهضة الفكرية والثقافية.

ومع كل الظروف المحيطة بالعرب في عصرنا، ومع السلبيات التي أملت بالعرب ومعنوياتهم وثقتهم بأنفسهم، فإننا نلمح في قلب هذا السواد المدلم، أملاً كبيراً يمكن تحقيقه إذا ما رفض العرب عنهم غبار النوم، ونهضوا ليطوروا أنفسهم وبلادهم، ولسنا هنا بصدد عرض أفكار جميلة دون أرضية واقعية، فالحقيقة أننا أمام مرحلة تحول تاريخية في النظام العالمي الذي ينتقل تدريجياً من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، والمحاولة الأمريكية لإطالة عمر الإمبراطورية أخفقت، بل إن المحاولات الأمريكية لإطالة عمر الإمبراطورية

---

قد قرّبت، وفقاً لنعوم تشومسكي المفكر الأمريكي المبدع والمنصف، قد قرّبت نهاية الهيمنة القطبية الأحادية على العالم. لذلك نرى أن العالم اليوم يمر بمرحلة انتقالية في غاية الدقة والحساسية، ولا بد من اتفاق عربي جامع على خطط تشمل جميع المجالات، تحقق الحد الأدنى المقبول لجميع الأطراف العربية، تكون بمثابة البوصلة التي توجه العمل العربي المشترك، وتجعلنا نتفاوض مع العالم من موقع القوة والوحدة لا من موقع الضعف والانقسام.

إذا استطاع العرب جمع كلمتهم والتفتوا إلى ما يفيد الأمة في مجال العلوم والاقتصاد والسياسة والتحالفات الدولية، فإنهم سيستطيعون استعادة مكانتهم على خارطة العالم، وهي مكانة لن ينالوها بفضل حق وراثته الأجداد الأقوياء والمبدعين فقط، بل بفضل جهد العقل والكف والقلم.

## 2 - العرب والحدائثة:

نشأت مشكلة التضاد بين التراث والحدائثة في التاريخ العربي الحديث بعد الصدمة النابليونية، فقد كان العرب قبل ذلك راضين عن أنفسهم وأسلوب حياتهم، وكانوا مقتنعين بأن مستوى تطور مجتمعاتهم هو الأفضل وأسلوب حياتهم هو الأرقى في العالم،

وكما يقول المصلح الكبير جمال الدين الأفغاني: «العربي يعجب بماضيه وأسلافه، وهو في أشد الغفلة عن حاضره ومستقبله»، فلما فوجئ العرب بغزو فرنسا لمصر أصابتهم صدمة قوية، ذلك أنهم أفاقوا على وقع المدافع وخطوات جنود الحملة النابليونية، أفاقوا من حلم الإعجاب بالذات، ومن واقع مرحلة الانحطاط، ليواجهوا سؤالاً كبيراً: لماذا تقدم الغرب وتخلف العرب...؟..

وبالتالي نستطيع أن نؤرخ لبداية ظهور مشكلة التضاد بين التراث والحداثة، في الفترة التي أعقبت الصدمة النابليونية، أي مع بدايات القرن التاسع عشر، وهي مشكلة ما تزال مستمرة حتى اليوم، فمن ناحية كان من الضروري على العربي الذي استفاق على وقع قنابل مدافع الغرب ألا يسمح لهذه الصدمة أن تسحقه، فكان الرد الطبيعي الأول هو الحفاظ على الذات بتأكيد التراث وإحيائه، وكان الرد الطبيعي الثاني هو استراتيجية مزدوجة تهدف إلى التكيف مع المتغيرات التي فاجأته، وتكييف الواقع العربي مع هذه المتغيرات، أي استراتيجية التغيير المزدوج للذات وللواقع الموضوعي. وقد يبدو هذا الكلام متناقضاً فكيف تحافظ على الذات وتؤكد

---

وتسعى إلى تغييرها في الوقت نفسه؟ إن هذه المشكلة لم تكن موجودة عند الساعين إلى الحداثة والتغيير في الغرب، لأن ضرورة التغيير لم تنبع من صدمة خارجية تتطلب رد فعل يؤكد الذات، بل جاءت نتيجة تطور طبيعي داخلي منسجم مع بداياته ومنطلقاته ونتائجه. ومع ذلك نستطيع القول إن العرب استطاعوا بهذه الاستراتيجية التي نتجت عن ظروف مختلفة عما كان عليه الغرب، أن يبنوا شيئاً جديداً في نهضتهم الأولى، وقد جرت محاولات عديدة في هذا السياق لعل أهمها وأقدمها تجربة محمد علي وأسرته في مصر، وهي تجربة عربية تنويرية لأنها سعت لإقامة أول دولة عصرية حديثة على الأرض العربية، على الرغم من الأصل الألباني للأسرة الحاكمة. لقد أبقى محمد علي على المدارس الدينية الأزهرية ولكنه أسس إلى جانبها مدارس غير دينية تدرس العلوم الحديثة وأوفد إلى فرنسا بعثات طلابية وأقام صناعات حديثة في مصر وخاصة صناعة بناء السفن، وبنى جيشاً عسرياً وزوده بأحدث التجهيزات، وهياً البيئة المناسبة لانطلاق حركة فكرية مصرية غنية وحيوية، كما استطاع السيطرة على الجزيرة العربية ومصر وبلاد الشام .

لقد قام محمد علي بجميع الخطوات التي قام بها الإمبراطور الياباني تقريباً، ولكن تجربة محمد علي أخفقت ونجحت تجربة اليابان، ولم تكن هذه النتيجة ناجمة عن قصور ذاتي في مصر، بل عن اختلاف الموقف الأوربي من التجربتين ذلك أن اليابان تركت وشأنها في التطور ولم تخضع للاستعمار الأوربي، في حين أن أوربا كانت تأمل بتقاسم تركة الرجل المريض "السلطان العثماني"، فلم تجد مصلحة لها في ولادة دولة جديدة قوية تمنعها من تحقيق هذا الحلم.

كان محمد علي يخطط ليكون الوريث القانوني الوحيد للتركة العثمانية، وكان أهلاً لذلك، ولكنه اضطر إلى التراجع عن طموحاته بعد اجتماع الدول الأوربية بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا، في (1840/7/15)، وهو الاجتماع الذي أدى إلى إبلاغ محمد علي ضرورة التراجع، وانسحاب الجيش المصري من بلاد الشام، كما أدى إلى مساندة الدول الأوربية للسلطنة العثمانية، فاضطر محمد علي أن يرضخ للضغوط الأوربية، التي أطبقت تدريجياً على مصر وانتهت بإجهاض طموحات كبيرة كان من شأنها لو تحققت أن تدفع بالمشرق

---

العربي دفعة قوية باتجاه تحقيق النهضة تحقيقاً فعلياً على أرض الواقع.

وعموماً فإن منظري عصر النهضة قبلوا حضارة الغرب وطلبوا من العرب والمسلمين محاكاتها في سبيل مواجهة الغزو الأوربي، وقبلوا التقنية الغربية إلى جانب رفض الثقافة الأوربية والتمسك بالثقافة العربية الإسلامية، فهذا خير الدين التونسي في كتابه: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، يرى أن علينا أن ننظر في الحضارة الأوربية، كي «نتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا».

وهكذا أجاب خير الدين التونسي، الذي عاش في القرن التاسع عشر ونضجت أفكاره في نصفه الأول (1820 - 1890)، إجابةً ممتازةً عن مشكلتين: مشكلة التعارض بين التراث والحداثة ومشكلة العلاقة مع أوربا، فهو لا يرى عقدةً أبداً في التعامل مع الغرب والأخذ عن علومه وحضارته، طالما

أن أساس هذه العلوم انطلق من الأرض العربية. وهو بالفعل ما سيدفعنا إلى مناقشة هذه النقطة بالتفصيل هنا.

لقد بلغ تطور العلوم عند العرب في القرن التاسع الميلادي، حدًا جعل اللغة العربية هي لغة العلم في العالم، وهنا لا بد أن نلاحظ أننا عندما نقول: الحضارة العربية الإسلامية في القرن التاسع الميلادي، فإننا نقصد إنجازات جميع المبدعين الذين ظهوروا في بيئة هذه الحضارة بغض النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية، فهم جميعاً أخذوا ثقافتهم ومعارفهم من البيئة الحضارية العربية (دمشق - حلب - بغداد - البصرة - مكة المكرمة - المدينة المنورة - القاهرة - الإسكندرية - تونس - القيروان - فاس - الرباط - غرناطة - اشبيلية - قرطبة ... الخ...)، ثم قدموا إضافاتهم العلمية والثقافية باللغة العربية، تماماً كما يتباهى الفرنسيون بمدام كوري مع أن أصلها بولوني، وكما يضم الأمريكيون إلى تراثهم أعمال كيسنغر مع أن أصله ألماني-يهودي، وفوكوياما مع أن أصله ياباني، وأحمد زويل مع أن أصله عربي، ولذلك فإننا حين ننظر إلى الإسهام العربي، فإننا نعني بذلك جميع المبدعين الذين سجلوا إنتاجهم باللغة العربية، بغض النظر عن أصولهم

---

العرقية أو الدينية. لقد أسس الخوارزمي علم الجبر وتبعه خلفاؤه ابن ترك وسند بن علي والصيداني وسان بن الفتح، وفي مجال الفلك، أدى مرصد بغداد مهمة كبيرة في تطوير هذا العلم في عهد شرف الدولة وأسهم في ذلك القوي وأبو الوفا البوزجاني، وكان لابن يونس في القاهرة إسهامه في بداية القرن الحادي عشر في القاهرة، كما أسهم في ذلك أيضاً عبد الرحمن الصوفي في أصفهان الذي رصد الكواكب الثابتة.

وفي الطب ألف عبد الرحمن الرازي (الحاوي في علوم الطب) الذي ترجم إلى اللاتينية في نهاية القرن الثالث عشر وأعيدت طباعته أكثر من خمس مرات في القرن السادس عشر، ولا بد أن نذكر (كتاب القانون) لابن سينا الذي استحق عليه لقب جالينوس الإسلام.

أما علم الكيمياء فهو علم أسسه العرب دون أي اعتماد على ما سبقهم، وأسهم في هذا التأسيس جابر بن حيان وذو النون المصري والرازي وابن سينا، وكان جابر بن حيان خاصة هو صاحب أكبر إسهام في هذا التأسيس وهو إلى جانب علم الكيمياء وضع بداية أسس العلم التجريبي الحديث، حتى

إن جوليوس روسكا قال: «نستطيع القول بأن الكيمياء في الغرب اللاتيني لا تدين بشيء إلى اليونانية، وتدين بكل شيء تقريباً إلى العرب».

ويمكن حل المشكلة التي نحن بصددها وهي مشكلة التعارض بين التراث والحداثة، بالفهم الصحيح للفرق بين الحضارة والثقافة، فالحضارة هي ذات طابع عالمي غير مرتبط ببلد معين أو قومية محددة، فهي نتاج جهد إنساني جماعي شاركت فيه الأمم والشعوب جميعها، وكان الإسهام العربي في الحضارة كبيراً وعظيماً، ففي المنطقة العربية تكونت الأرضية العلمية الثقافية الحضارية لانطلاق نهضة اليونان القديمة ثم روما، وحتى في أثناء هاتين النهضتين كانت إسهامات المنطقة العربية كبيرة، وكذلك كان أثر الحضارة العربية في عصر النهضة الأوروبية الحديثة واضحاً وجلياً.

لذلك نرى أنه من الخطأ أن نقيم حاجزاً من التناقض يفصل بين التراث والحداثة، بل على العكس يمكننا أن نجعلهما ونستفيد منهما معاً، ولا نعتقد طبعاً بإمكان الاستفادة عن طريق النقل الحرفي من التراث أو من الحضارة والثقافة الغربية،

---

فأجدادنا كانوا يواجهون ظروفًا محددة في زمن مختلف، في تاريخ مختلف، وقد اجتهدوا وأبدعوا في مواجهة ظروفهم، وتجاوزوها وتفوقوا عليها فكانوا فاعلين ومبدعين، وأهل الغرب واجهوا ظروفًا محددة في مكان مختلف، في جغرافية مختلفة، وقد اجتهدوا وأبدعوا في مواجهة ظروفهم، وتجاوزوها وتفوقوا عليها فكانوا فاعلين ومبدعين، أما نحن فإننا حين نستفيد من كل التراكم العلمي والثقافي القومي والإنساني علينا ألا نكون سلبيين منفعلين بل ينبغي أن نكون إيجابيين فاعلين، إذ لا بد من البحث عن أفق يعلو على التناقض بين التراث والمعاصرة، ولا بد من البحث عن حركة تستوعب هذا التناقض وتتجاوزه، عن استراتيجية حضارية جديدة تضع كلاً من التراث والمعاصرة في موقعه من التاريخ ومن الحركة المبدعة.

إننا إذا بقينا في حالة التلقي والاقْتباس ومحاولة المزاجية بين التراث والحداثة نكون قد أضعناهما معاً، وخسرنا جوهر التراث وجوهر الحداثة، ففي هذه الحالة يكون انتسابنا لأجدادنا انتساباً رسمياً لا أكثر، واتصال تاريخنا الحديث بتاريخنا المجيد اتصالاً طفيفاً لا عضويًا، ولذلك نخشى أن يكون تعظيمنا

لتاريخنا وتراثنا مجرد تعبير عن قصورنا وعجزنا، بالمقارنة مع أسلافنا، وليس تعظيماً واحتراماً حقيقياً للتراث، فالتعظيم الحقيقي الفاعل للبطولة لا يأتي إلا من شخص شارك وعانى وجرب البطولة، وإن كان مستوى هذه المشاركة مختلفاً وضمن ظروف مختلفة.

ففيما يخص الثقافة، لا يمكن أن نكتفي بما كتبه أو طرحه الأجداد، ولكي نحفظ فعلاً تراث الأجداد علينا أن نتعامل معه على نحو خلاق، لا أن نحوله إلى مقتنيات نفسية نحفظ بها في المتاحف، بل علينا أن نحيي التراث ونجعله حياً ونزيد عليه ما نستطيع أن نقدمه للأجيال القادمة.

وقد ننظر إلى التراث من حيث نقد المختصين لتمييز الحي منه مما كان دوره مؤقتاً، وقد نجد بعضه كالفكر السياسي والمؤسسات السياسية بحاجة إلى تحليل وتقييم وإلى نظرة جديدة .

ونرى أن العرب أول من حمل رسالة الإسلام، وبه توحدوا، وأنهم تحت رايته انتشروا في الأرض. وبالإسلام انتشرت

---

العربية ابتداءً، وبه رسخت وأصبحت قاعدة العروبة. وبالعربية وضعت أسس الثقافة العربية الإسلامية وتوسعت وازدهرت.

إن الموقف من التراث ليس موقفاً أحادي الجانب، بل هو مسألة معقدة متشابكة متعددة الجوانب، ذلك أننا نقدس تاريخ الأسلاف ولا ننظر إليهم كبشر عاديين عرفوا لحظة استثنائية في تاريخنا فغدوا أبطالاً دون أن يفقدوا صفتهم الإنسانية التي لا تعصمهم من ارتكاب الأخطاء والوقوع في زلات وهنات جليلة ذكرها التاريخ، ولكننا نفضل تجاهلها، فنقدم للأجيال الجديدة تاريخاً مزيفاً، أي تاريخاً خالياً من كل ما هو إنساني وطبيعي، وليس ذلك من الإسلام في شيء، فقد دعانا القرآن الكريم إلى تحكيم العقل في أكثر من ثلاثمئة آية، كما أكد أن النبي نفسه كان يُحصن نفسه ضد الخطأ باستشارة أصحابه، فهل يعقل أن نؤمن بذلك ثم لا نقبل أي نقد لأحد الأسلاف من التابعين الذين تفصل بينهم وبين النبي مئات السنوات، ثم نقفل باب الاجتهاد، وفي ذلك اعتراف صريح أن هؤلاء الذين أوقفنا باب الاجتهاد عندهم وصلوا إلى الحقيقة المطلقة، أو هم معصومون من أي خطأ، فكان مكانتهم تفوق مكانة النبي العربي محمد (ص) نفسه، وهو الذي لم يوقف باب الاجتهاد، وقد فهم صحابة

النبى هذا الأمر فهماً صحيحاً، فهم لم يقدسوا كل ما كان على عهد الرسول، وعرفوا أن بعض التدابير والأسس التي قام عليها المجتمع في عهد الرسول، إنما كانت مرهونة بظروفها، ويمكن تغييرها بتغير ظروفها، وأكبر مثال على ذلك ما قام به الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب، فهو لم يصف فقط على تراث الرسول العربي (ص)، بل اجتهد في إيقاف العمل بنصوص قرآنية، فقد نص القرآن على إعطاء نصيب من بيت مال المسلمين إلى قبائل عربية غير مسلمة بقصد تحييدها أو اكتساب مساندتها في بداية انتشار الإسلام (المؤلفة قلوبهم) ولكن الخليفة عمر أوقف هذه العملية لانتفاء السبب الذي وضعت لأجله، وبالمقابل ألقى التغلبيين المسيحيين في بلاد الشام من الجزية لأنهم كانوا يفاخرون بعروبيتهم، فأنفوا من تأديتها، فكسبهم إلى جانب جيوش المسلمين في فتوحاتهم شرقاً وغرباً، بدلاً من دفعهم إلى اللحاق بأرض الروم، كما تجاوز عمر عقوبة قطع اليد عام المجاعة في اليمن، ونهى عن التحلل من بعض مناسك الحج كما نهى عن زواج المتعة، قائلاً: "متعتان كانتا في عهد رسول الله، أنا أنهى عنهما وأضرب عليهما"، وكل ذلك يؤكد مدى إدراك الصحابة لتاريخية

---

بعض النصوص الدينية ومحدوديتها بظروفها، ولذلك قالت (المالكية) إن الإجماع ينسخ القرآن، كما قال فقهاء آخرون إن القياس ينسخ القرآن، فقد قام الإسلام على تنظيم شؤون المجتمع ولكنه كان يدرك أن هذا التنظيم مرهون بظروفه التاريخية، ففي القرآن نفسه تبلغ نسبة الناسخ والنسوخ من آياته وأحكامه ما يزيد على 9%.

ونعلم اليوم أن الإسلام ليس مقصوراً على القرآن الكريم والحديث الشريف، بل لقد حفز الدين الجديد كثيراً من العقول المؤمنة المبدعة فأعنت الفكر الإسلامي، كما لا نستطيع أن ننكر أن كثيراً من الصدا والطحالب والخرافات والشعوذات علقت بالإسلام عبر الزمن، فأصبح التراث الإسلامي بحراً واسعاً، لا يستطيع أي من الباحثين أن يحيط بكل ما فيه مهما أوتي من عزم على المثابرة وطاقة على الاستقصاء، وأصبح أي واحد منا يستطيع أن يجد سنداً لأي رأي يتبناه، ما يؤكد أن المقياس هنا ليس فقط إيجاد نص ما مساند لإحدى وجهات النظر أو عكسها، بل مدى ملاءمة وجهة النظر هذه لواقعنا وعصرنا ولمتطلبات بناء مستقبلنا. إن تحكيم العقل في النظر إلى التراث نقطة قوة يمكن أن نستفيد منها، إذا أحسننا

الاختيار، ولكنه في الوقت نفسه، يصبح نقطة ضعف إذا أسأنا الاختيار.

واليوم، يتعرض الإسلام لهجمة شرسة من المتطرفين في الغرب الذين لا يستطيعون ولا يريدون فهم جوهر الإسلام، فهم يتهمونهم بالجمود والتطرف، كما أن قلة قليلة من المسلمين تريد أن تفرض تفسيرها الخاص للنصوص المقدسة، تفسيراً يدعم هذه الهجمة الغربية الظالمة، وعلينا كي نحمي تراثنا العربي الإسلامي أن نتصدى لهذين التيارين في الوقت نفسه.

وعموماً تتطلب منا مهمة الحفاظ على التراث أن نعيد قراءة تاريخنا، لقد تمت كتابة التاريخ في بلاط الأمير والحاكم، ومن الطبيعي أنه مبني على تعظيم الأمراء والملوك، وهو ينظر إلى أي خطوة في تطور الدولة العربية على أنها ناتجة عن رغبة أحد الأمراء أو السلاطين، ولا ينظر إلى تلك الظروف الحضارية المتميزة التي ربما دفعت السلطان أو الأمير إلى تبني هذا الاتجاه ودعمه، وينظر دائماً إلى جميع الانعطافات الكبرى في التاريخ على أنها من صنع الأمير وحاشيته، متجاهلاً دور الظروف الموضوعية، وبالمقابل يوصف دور

---

الشعب دائماً بأنه سلبي أو هدام فهو دور العامة والغوغاء والجهال، ومن الطبيعي أن يكون الفكر في تلك الظروف فكراً يدعو إلى الخضوع لولي الأمر وإيقاف أي تفكير يتناول الواقع أو المستقبل، في ظل إيقاف باب الاجتهاد، وبالتالي تحنيط التراث ووضعه في متحف مقدس، وعلينا لكي ننقذ تاريخنا وتراثنا فعلاً، أن نخرجه من المتحف، ومن حالة القداسة التي أضاعت ملامحه الحية الحقيقية.

### 3 - سؤال الهوية.

إن فكرة الهوية هي أحد أكثر المفاهيم غموضاً في عالمنا، ولكنها، في الوقت نفسه، تعد أحد أكثر المفاهيم حيوية وضرورة لبناء المجتمعات المعاصرة، وربما نجد، لهذا السبب، أن هذه المسألة أكثر الموضوعات إثارة للنقاش والجدال وأشدّها مدعاة للخلاف. فالهوية ضرورية للجماعات تماماً كما هي ضرورية للأفراد، بل وربما كان تشتت وضياع الهوية أشدّ أثراً في الجماعة من الفرد.

ولكي ينطلق نقاش مسألة الهوية من أساس يمكن الرجوع إليه، نطرح التحديد التالي: **الهوية الفعلية لمجتمع من**

المجتمعات، أو أمة من الأمم، هي ما ينتجه هذا المجتمع أو هذه الأمة، على الصعيدين المادي والروحي، وما يقيمه لنفسه من علاقات وتنظيمات اجتماعية وسياسية.

في ضوء هذا التحديد تغدو الهوية القومية أو الوطنية هوية حية وغنية وقابلة للنمو والتطور، بيد أن المشكلة الرئيسة التي قفز الفكر القومي، من فوقها، ما تزال قائمة، على الصعيدين النظري والعملي، وهي غياب التطابق بين فكرة الأمة العربية، ووجود العرب المباشر العياني، في العالم وفي التاريخ، وهو وجود لا يماري فيه عاقلان. ولذلك ما تزال مشكلة الهوية تقلق الفكر القومي.

لقد تحدث كثيرون عن الاستمرارية والانقطاع في التاريخ العربي، غير أن الذي استمر فعلاً هو العرب واللغة العربية والثقافة العربية فحسب، لا الأمة ولا القومية ولا الوحدة العربية، نقول هذا لأن القومية بالمعنى الحديث ليس لها سوى هذا المعنى، وهي لا تكون دون دولة حديثة، إنها وعي الانتماء إلى الدولة — الأمة، والمشكلة تكمن هنا في التفارق والتناوب بين الواقعة الذهنية المجعولة موضوعية وبين تعيينها، أي في غياب تطابق الواقع العياني مع الفكرة المسماة واقعة موضوعية، لأن

---

الفكر وفق هذه الرؤية القومية العربية هو الذي يخلق الواقع،  
وعليه أن يفعل ذلك.

ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا بتبني فكرة الهوية المنفتحة  
على مشروع بناء الدولة - الأمة. وهو ما سنحاول توضيحه  
فيما يلي.

يولد الفرد وتولد معه جوانب جاهزة من هويته كالانتماء  
العرقى والإثني والديني والوطني والبيئة الثقافية، ولكن هذه  
الجوانب لا تصبح جزءاً حقيقياً من هويته حتى يعيها الفرد أولاً  
ويتبناها ثانياً، وثمة أفراد يعيدون تعريف هويتهم بعد سن  
النضج، وثمة حالات نادرة من الأفراد يعيشون في هذه الدوامة  
طوال حياتهم: بين التعريف وإعادة التعريف.

ومع أن هوية الجماعات أكثر ثباتاً من مثيلتها لدى الأفراد،  
فإنها هي الأخرى عرضة للتغيير، وإن كانت عملية التغيير  
تحتاج إلى وقت أطول وظروف خارجية غير عادية.

وحتى الشعوب والأمم تكون عرضة لإعادة تعريف الهوية،  
وفي بعض الأحيان قد لا توفق نخبة ما في تعريف هوية شعبها  
فتضعه في دوامة غير مجددة من الخيارات غير المحسومة، كما  
حدث في تركيا مثلاً حيث بنيت الدولة التركوية الحديثة على

أساس الخيار الأوروبي الغربي، ولكن تيار أتاتورك لم يستطع تسويق هذا الخيار خارجياً، مع أنه نجح في فرضه داخلياً، وجاء القول الفصل من أوروبا، التي رأت أن تركيا ليست غريبة ولا أوروبية، ولا يمكن قبولها في الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا فقد بدأ الأتراك ينظرون باتجاهات أخرى يستطيعون بها إعادة تعريف هويتهم.

**الهوية ظاهرة حية مستمرة التكوّن، وهي تستمد جذورها من الماضي التاريخي، غير أنها تستمر في الحياة وفي إنتاج ثمار جديدة في الحاضر، وفي مدّ فروعها باتجاه المستقبل.**  
أ - **انفتاح الهوية:**

إذا كانت إحدى صور الهوية هي الثقافة الواحدة والخبرة التاريخية المشتركة، فإننا في عصرنا الراهن الذي نعيشه نضيف معطيات ثقافية جديدة هامة في مشرق الوطن العربي ومغربه، ونعيش خبرات تاريخية جديدة، وذلك كله سيكون جزءاً من هويتنا اليوم، وجزءاً من هوية العرب في المستقبل. ولذلك فإننا نقول إن الهوية العربية منفتحة على عدة اتجاهات:

**§ الانفتاح على التاريخ:** الهوية العربية منفتحة على التاريخ، ولكنها يجب ألا تكون انتقائية، إنها مفتوحة على الإنجازات

---

الحضارية الثقافية التي شهدتها واحتضنتها البلدان العربية منذ بداية ظهور الإنسان في هذه المنطقة. والمؤسف أن بعض القوميين العرب، زيادة في حرصهم على تأكيد الطابع العربي، وتفادياً لتقديم أي دعم لذوي النزعات الإقليمية (كالفرعونية والفينيقية)، كانوا يكتفون بتأكيد الهوية المشتركة الناتجة عن العروبة الصريحة بعد الإسلام، ولكنهم نسوا أنهم بذلك يقدمون - بغير قصد - خدمات جليلة للمستعمرين الذين يصرون على أن الحضارة الإنسانية انطلقت من أوروبا بعد انبعاث الحضارة اليونانية القديمة، متناسين فضل الحضارات القديمة التي ظهرت في منطقتنا قبل الإسلام. ولعل ساطع الحصري كان الأكثر وعياً بين المفكرين القوميين العرب في هذا الجانب حين قال إن هذا التراث القديم على تنوعه، يعد إراثاً مشتركاً للعرب جميعهم، فهو يقول: «لا شك في أنه يحق لأبناء مصر أن يفتخروا ويتباهوا بالأمجاد التي كانت حققتها الحضارة الفرعونية، في تلك العصور العريقة في القدم. لكنه يحق لأبناء البلاد العربية الأخرى أيضاً أن يفتخروا بالحضارة التي قامت في هذا الجزء من الوطن العربي، منذ فجر التاريخ القديم. كما يحق

للمصريين أيضاً الافتخار بالحضارات التي نشأت وازدهرت في سائر أنحاء الوطن العربي، مثل الحضارة السومرية في العراق والحضارة الفينيقية في سورية». لذلك نقول إنه ليس ثمة تناقض بين الانتماء العربي وبين تبني الحضارات القديمة التي وجدت في منطقتنا، والتي انصهرت في النهاية في إطار الثقافة العربية، ويحكي عن الأستاذ زكي الأرسوزي أحد المفكرين العرب البارزين في منتصف القرن الماضي، حين كان جدل الانتماء إلى سورية أو العروبة محتدماً، أنه أجاب أحد المستفسرين عن الانتماء هل هو سوري أم عربي؟ فقال لا أجد تناقضاً بين الحالتين فأنت سوري وعربي، في الوقت نفسه، وهو انتماء مزدوج لا يتناقض مع انتمائك لمدينتك أو قرينك.

§ **الانفتاح على المستقبل:** لا بد أن نلاحظ أن الهوية موجودة في الحاضر، ومفتوحة على اتجاهين: التاريخ والمستقبل، وهنا يمثل المستقبل للهوية: الطموحات والآمال والمصالح المشتركة التي تظهر في الوعي الفكري والأعمال الثقافية. أما انفتاح الهوية العربية على المستقبل، فإننا نقول فيه إن كل نهضة قومية تترافق مع اكتساب الهوية القومية في أي مكان

---

من العالم هوية متجددة باكتساب قيم هذه النهضة التي هي في طور النشوء، فهل الهوية العربية في بدايات الرسالة الإسلامية تتطابق مع الهوية العربية قبلها؟ وهل الهوية الأوروبية التي تنشأ اليوم ليست أكثر من جمع بسيط للهويات القومية الفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية السابقة؟

إن النهضة العربية المقبلة بما ستحدثه، بعد أن تتحقق، من تغييرات كبيرة في الاقتصاد والمجتمع والثقافة سينتج عنها حتماً مجموعة من القيم والمثل التي سيجملها المجتمع العربي الجديد، وسيكون ذلك كله إضافة إيجابية للهوية العربية، ولن يكون بطبيعة الحال انقلاباً عليها.

**§ الانفتاح على الجذر الأساسي.. الحضارة العربية الإسلامية:**

إن كلامنا هنا لا يتناقض على الإطلاق مع تأكيدنا أن الحضارة العربية الإسلامية التي ظهرت فيما بعد، هي المرتكز الأساسي، والجذر الأقوى والأعمق للثقافة العربية المشتركة، ليس فقط لاعتبارات دينية، من حيث إن معظم العرب اليوم يدينون بالإسلام، بل لأن الثقافة العربية في تلك المرحلة استطاعت أن تصهر كل هذه الثقافات واللغات العربية القديمة في بوتقتها، وصنعت منها قوة هائلة جديدة، استطاعت أن تسم العالم الوسيط

بسمتها الحضارية المتقدمة. هنا يجب أن نلاحظ أن هذا التفاعل والاندماج الحضاري العظيم لم يتحقق في فرنسا مثلاً إلا بعد عصر النهضة، فقد بقيت اللغات المحلية فيها حتى القرن الثامن عشر، وقد ترافق انصهار هذه الشعوب في بوتقة الثقافة الفرنسية الحديثة مع استخدام القسر والعنف، وخاصة في جنوب فرنسا، حيث استوّصل السكان هناك استئصالاً تاماً عبر القتل أو الطرد، في فترات مبكرة من انتشار الثقافة الفرنسية وتعميمها. لذلك نقول: إن الإسلام الذي قام بهذه العملية الحضارية العظيمة منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، ودون حاجة إلى القسر، حقق للعروبة عمقاً واتساعاً لم تحققه نهضة أخرى، ونقول إن الذي يحاول أن يفصل بين العروبة والإسلام ويبني الأسوار بينهما، إنما يعمل على تقويضهما أو إضعافهما معاً.

**§ الانفتاح على المسيحية المشرقية:** هنا ينبغي أن نؤكد السمة الحضارية المتقدمة التي ظهرت في معظم الحواضر العربية الإسلامية، وهي سمة التسامح الديني، حيث كان المسلمون والمسيحيون واليهود يعيشون جنباً إلى جنب في جو من التفاهم والتسامح الديني. وعندما نذكر الهوية المشتركة للعرب، علينا أن نذكر أيضاً أن نسبة لا بأس بها من العرب

---

في وادي النيل وبلاد الشام والعراق هم من المسيحيين،  
وعلينا أن نذكر أيضاً أن المسيحية إنما نشأت في بلاد الشام،  
وكان السيد المسيح يتكلم اللغة الآرامية السريانية، وهي  
إحدى أقرب اللغات العربية القديمة إلى اللغة العربية الحديثة،  
وانسجماً مع هذا التوجه في الانفتاح على المسيحية المشرقية  
افتتح السيد الرئيس بشار الأسد معهداً لتعليم اللغة الآرامية في  
صيف عام 2004 بمعلولا، وهي إحدى البلدات السورية  
النادرة في العالم التي ما يزال أهلها يتكلمون الآرامية.

لذلك نعتقد أن مسألة الهوية العربية المنفتحة يجب ألا تستبعد  
الإرث المسيحي، لأنه نشأ في هذه المنطقة التي احتضنته  
وأقامت أقدم الكنائس وقدمت أوائل شهداء المسيحية في العالم،  
ولأن المسيحية نفسها هي إرث للإسلام، حيث ميز القرآن الكريم  
السيد المسيح مؤكداً أنه من روح الله، كما أن الرسول (ص) عقد  
إحدى أقدم المعاهدات في تاريخ الإسلام مع مسيحيي نجران،  
الذين جاؤوا ليعلموا تحالفهم مع الرسالة الجديدة، وعندما حان  
وقت صلاة المسيحيين أكرمهم الرسول بأن سمح لهم بالصلاة  
في المسجد النبوي الشريف، مع أن بعضاً من الصحابة اعترض  
على ذلك: إنه الإسلام المتسامح الحضاري المنفتح.

ب- الهوية العربية في مواجهة الهوية القبلية:

إن بنية الدولة المعتمدة على الاقتصاد الريعي لا تسمح لها بالتطور باتجاه الدولة الحديثة، ولذلك نلاحظ في معظم الدول العربية، تراجعات كثيرة وكبيرة عن تحقيق دولة حديثة لجميع المواطنين، فالعلاقات العشائرية والعصبية القبلية والدينية، تقضي ، على نحو دوري على جهود التحديث ومفهوم المواطنة، ويجد القوميون العرب أنفسهم مذهولين أمام ظاهرة التفتت التي غزت بعض الدول العربية وتهدد دولاً أخرى، فقد أصبحوا مرغمين اليوم على اعتبار مفهوم الوحدة الوطنية مطلباً مهماً في بعض البلدان، أي أن الحركة التاريخية في البلدان العربية، بدلاً من أن تسير إلى الأمام باتجاه الوحدة، تراجعت إلى الخلف باتجاه التفتت.

وقد عبر ابن خلدون عن طبيعة هذا النمط قائلاً: «الدولة تجمع أموال الرعايا وتتفقا في بطانتها ورجالها فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم في من تعلق بهم من أهل المصر وهم الأكثر، فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم وتتزايد عوائد الترف ومذاهبه».

---

إن هذا النمط يقوي نزعات العصبية والتعصب، فالمهم هو السيطرة على السلطة التي توزع الدخول على شرائح المجتمع، وتختص النخبة المقربة من الحاكم بالحصّة الأعظم. وقد ظهرت تحليلات لتأثير هذا النوع من النمط الاقتصادي في المجتمع منذ زمن طويل.

وما لم تسعّ الدول العربية إلى تحقيق تنمية حقيقية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتقويتها، والدخول في ميادين الصناعات التقنية المتقدمة، لن تكون هنالك حوافز لبناء الدولة الوطنية الحديثة، والانطلاق من ثمّ إلى بناء الدولة القومية.

### ت - اللغة العربية أحد أهم مكونات الهوية:

إن اللغة، بلا منازع هي أوضح خصائص الجنس البشري تمييزاً له، ودلالةً على طبيعته الفريدة وتأكيداً لحقيقة تسنمه الذروة العليا لمرتقى الكائنات الحية. واللغة ليست نظاماً لتوليد الأصوات الناقلة للمعنى وحسب، بل هي مرآة العقل، وأداة الفكر، ووعاء المعرفة، والهيكل الحديدي الذي يُكوّنُ صلب المجتمعات الإنسانية.

ولا بد أن نؤكد هنا أن ثمة تحديات وأخطاراً تواجه اللغة العربية في عصر العولمة، فالهيمنة الثقافية والفكرية التي يمارسها المركز العالمي تهدد تماسك الهوية العربية ورسوخها، بل إن بعض الأمم مهددة باندثار لغتها، التي هي إحدى أهم سمات هويتها، فاليوم توجد ستة آلاف لغة على وجه الأرض، يمكن أن يختفي 90% منها، أو أكثر، في رأي مايكل كراوس مدير مركز اللغة المحلية في «جامعة الأسكا»، الذي يعتقد أن 250 - 600 لغة فقط سوف تعيش، ومن بين هذه اللغات برزت اللغة الانجليزية مسبقاً لغةً مشتركة للتجارة والعلم، وهي اللغة المسيطرة على شبكة الإنترنت (الشابكة)، لذلك يزداد خطر الصدمة الثقافية على الهوية العربية بسبب الاندماج الثقافي وأثار العولمة في الثقافة العربية بكل مكوناتها، بفعل انتقال الأفكار والمعلومات وأنماط السلوك والقيم، وبفعل تسليع الثقافة، وانصياعها لقوانين السوق الخاضعة للعرض والطلب. إنها العولمة المتوحشة التي لا تعبأ بما يتهدم تحت أقدامها في سباقها المحموم نحو المزيد من الثروة والقوة والسلطة والمعرفة.

### ث - الهوية العربية في عصر العولمة:

إن للعولمة في عصرنا آثاراً متناقضة، فهي تدفع الدول الناجحة والمتأقلمة مع متطلبات الاقتصاد الجديد إلى التعاون والتكامل والاندماج، فنرى استقراراً متزايداً في الصين مثلاً، وإن وجدت جملة من العوامل الداخلية الكفيلة بتفجير الداخل الصيني وتفتيته إن أتيحت لها الظروف المناسبة، في حين اتجهت دول أخرى نحو التفتت مثل يوغسلافيا السابقة ودول أخرى عديدة لم تستطع أن تقي بمتطلبات عصر العولمة، أو هي قاومت نتائجه، أو لم تنصع لأوامر المركز القيادي للنظام العولمي، فاستحقت العقاب الذي يتدرج بين تهميش الدولة أو تفتيتها أو تدميرها، وفقاً لمستوى الخطيئة التي ارتكبتها هذه الدولة، لذلك نرى أن تأثير العولمة في البلدان العربية يندرج في الخانة الثانية، أي خانة التأثير السلبي في مكونات المجتمع كالسعي إلى تدمير الدولة والعمل على تفتيت المجتمع قسراً (العراق) أو باللجوء إلى الضغوط الخارجية (السودان والصومال) أو خلق نزاعات داخلية مزمنة (الجزائر).

لقد أكدت تجربة الدولة القطرية عجزها عن أداء دورها التاريخي، وهي اليوم مهددة داخلياً بالتفتت، ومهددة خارجياً

بالاستقواء الإمبريالي وبالضغوط و«حرب الأفكار» والأزمات المصطنعة و«الغزو». وما لم نع أهمية هذه اللحظة التاريخية فإننا لن نستطيع أن نتجنب مصيراً كارثياً مؤكداً يلوح في الأفق.

### ج- دور مراكز الأبحاث في بناء الهوية:

تقوم مراكز الأبحاث والدراسات بدور محوري في حياة المجتمعات والدول الحديثة، فمن المعروف أن بعض مراكز الأبحاث الدولية تؤدي الدور الأساسي في إعداد السياسات الخارجية لبلدانها، ولكن ثمة مراكز أخرى تهتم بإعداد استراتيجيات بعيدة المدى للأمن القومي ولمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، بما في ذلك مسألة الهوية القومية نفسها، وليس في ذلك إلغاء لدور الدولة، بل هو دور داعم لعمل الدولة بمشاركة أكبر عدد من الباحثين والمفكرين والأخصائيين في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، عبر الدراسات والأبحاث والمعلومات التي تقدمها مراكز الأبحاث المختلفة والمتنوعة والتي يدعمها القطاع الخاص دعماً أساسياً، وعلى هذا النحو تنتج صورة معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، وتنتج منها

---

رؤية مشتركة تتبناها الدولة بعد نقاشها وتعديلها بما يناسب توجهات الحزب الحاكم في الدولة. أما في بلادنا العربية فنحن لا نعطي هذه المسألة حقها من الأهمية، ونبتعد كثيراً عن دعم عمل مراكز الأبحاث وتبنيها، وفي ذلك تقصير لا يقع فقط على عاتق الدولة، بل كذلك على عاتق الأفراد والمؤسسات الخاصة والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية. إننا في عصر سريع التغير، فإذا لم نتابع ما يجري في العالم ونحدد موقفنا منه، فسننقادنا مصالح الدول الأخرى وأهواءها، صغيرة كانت أم كبيرة، وسنصل في النهاية إلى أن نتحول مادة للنزاع الدولي، لا قوة فاعلة فيه، ونحن، للأسف، نكاد نقترّب من هذه النقطة. نحن، إذن، بحاجة ماسة إلى إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات ودعمها وتمويلها لتكون الأداة المتقدمة لصناعة الفكر العربي وجعله فكراً خلاقاً متطوراً، يؤثر في صناعة القرارات الحكومية، إلى جانب القدرة على صناعة الرأي العام وتكوين الهوية.

إننا اليوم مدعوون لتحليل ظروفنا الموضوعية من جميع جوانبها الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، للوصول إلى فهم مشترك لمكونات الهوية العربية، في عصر شديد

الصعوبة وسريع التغيير. ولا يمكن التوصل إلى مثل هذا الهدف دون تعاون مراكز الأبحاث والدراسات العربية في جميع أنحاء الوطن العربي، حيث يمكن رسم الخطوط الأساسية العامة لملامح الهوية العربية في عصرنا، ومن ثمّ يمكن لهذه المراكز نفسها أن تطرح تصوراتها أمام النخب العربية، وأمام الجمهور العريض، من أجل الوصول إلى وعي أهمية هذه المسألة، وإلى إدراك ماهية الهوية المشتركة التي تربط العرب مشرقاً ومغرباً برباط يتجاوز أهمية اللغة المشتركة والثقافة المشتركة ليصل إلى وعي الانتماء المشترك.

إن الهوية العربية مرت غير مرة بظروف وصعوبات أشد مما نمر به حالياً، وعادت لتتجاوز الكبوة، ولذلك فإننا نقول إن أمتنا قادرة اليوم على تجاوز هذه المحنة العابرة، وستتجاوزها حتماً. إنما يجب علينا اليوم أن نقف بكل قوانا لنعمق رؤيتنا وننقق على رؤية موحدة يجسدها دليل العمل القومي العربي ونعيد قراءة هويتنا العربية ونوفر لها شروط الحياة السليمة، ونرسخ ركائزها، فقد بلغ الهجوم على المشروع القومي والهوية العربية أعلى ذروة ممكنة، وعلينا

---

اليوم أن ننظم خطواتنا لنهيهى لبناء النموذج العربي البديل بعد فشل القوى المعادية في فرض نموذجها على العرب.

#### 4 - العروبة والإسلام:

انقسم المفكرون العرب في منتصف القرن الماضي بين ترجيح الانتماء الإسلامي، وترجيح الانتماء العربي، وبعد صراعات طويلة ومريرة بين الطرفين، بل وداخل التيارات السياسية القومية والإسلامية نفسها، بدأ الطرفان في نهاية القرن العشرين بالتعبير عن اختلاف الرأي تعبيراً أكثر موضوعية، وصولاً إلى اتفاق على أهمية الارتباط بين العروبة والإسلام.

ونحن وإن كنا لا ننكر وجود أصوات قوية في الطرفين وعت مبكراً أهمية هذه العلاقة بين العروبة والإسلام، فإننا لا بد أن نشير إلى استمرار وجود قلة من الكتاب أو المفكرين الذين لا يزالون حتى اليوم عالقين في حقبة الخلاف حول سؤال أولوية الانتماء: العروبة أم الإسلام؟

إننا ندرك أهمية الارتباط بين العروبة والإسلام إدراكاً عميقاً، ومع ذلك فإننا لا نقبل تسييس الإسلام، لأن التسييس الديني يحمل مخاطر كبيرة على بنية المجتمع في المشرق العربي

والعراق ووادي النيل، كما أننا نعتقد أن المجال الديني يختلف عن المجال السياسي، فالأول (الديني) يعمل في إطار الحقائق المطلقة، بينما الثاني (السياسي) يعمل في مجال الحقائق النسبية. كما أن الأول (الديني) يعتمد على النوايا للحكم على الأعمال، بينما لا يمكننا الحكم على العمل السياسي من النوايا بل من النتائج.

ونلاحظ في معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين العروبة والإسلام، أنها انطلقت أساساً من البحث في حقلي المفاهيم والوظائف، ولم تتطرق إلى السياق التاريخي الحضاري الذي نشأت فيه هذه العلاقة، ولذلك نرى أن معظم الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع، على اختلاف آرائهم، يلتقون في أنهم لم يلمسوا هذا الجانب الحيوي من المسألة.

#### أ- أرض العروبة في العالم القديم:

كان للإسلام دوراً بالغ الأهمية في نشر اللغة العربية وتثبيتها، فمن المعروف أن المنطقة العربية التي تمتد اليوم من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، احتضنت قديماً أعظم حضارات العالم القديم في مصر واليمن والبحرين والعراق وبلاد الشام

---

والمغرب العربي، وكانت اللغات المستخدمة في تلك المنطقة الواسعة القديمة متقاربة، وتتضمن اللغات العربية والآرامية والكنعانية والعبرية والحميرية والقبطية والأمهرية والأمازيغية، وقد أطلق عليها المؤرخون واللغويون الأوربيون في القرن الثامن عشر اسم اللغات السامية، فيما يقترح علماء عرب تسميتها مجموعة اللغات الآسيوية الإفريقية، بينما نفضل نحن أن نطلق عليها اسم مجموعة اللغات العربية الإفريقية، وتختلف هذه المجموعة عن مجموعة اللغات الهندو أوروبية اختلافاً جذرياً، فالأولى ذات بنية اشتقاقية بينما الثانية بنيتها تركيبية. وعندما نقول اشتقاقية فإننا نقصد أن المصدر نفسه يمكن أن يعطي معانٍ متعددة إذا أعيدت صياغته (اشتقاقه)، مثلاً: كلمة "مقدمة" مشتقة من الفعل قَدِمَ، بينما هي في اللغات اللاتينية "Prolog" وهي مركبة من حرف pro الذي يعني: قبل، ومن كلمة logos التي تعني النطق أو الكلمة أو الكلام أو المنطق.

ومن الواضح أن تقارب اللغات العربية القديمة لم يكن محض صدفة، فقد تعرضت منطقة الجزيرة العربية لتغيرات مناخية

حادثة في نهاية العصر الجليدي الأخير في حدود 20.000 قبل الميلاد، فبعد أن كانت عامرة بالأنهار الدائمة الجريان وبأمطار تهطل باستمرار، أخذ الجفاف ينتشر منذ ذلك الحين في النطاق الصحراوي، فاضطر الإنسان والحيوان إلى الهجرة إلى شمال الجزيرة العربية، ومنها أخذوا يتوزعون في موجات متعاقبة على مناطق بلاد الشام والرافدين، ويعيد المؤرخون بداية هذه الهجرات إلى الألف الرابع قبل الميلاد، ويؤكد هؤلاء أن الموطن الأصلي لهذه الأقوام هو الجزيرة العربية، وهذا رأي مؤرخين معروفين مثل شبرنغر Sprenger وشريد Sreder وونكلر Winkler وادم سميث A.Smith.

وبذلك فإن الشعوب المسماة بالسامية هي جميعاً، في رأي شبرنغر: «طبقات من العرب، وهي متعاقبة، ومصدرها الجزيرة العربية».

ولذلك فإن بإمكاننا القول إن الأقوام العربية هي مجموعات متعاقبة من أقوام الجزيرة العربية تضمنت الأقوام العربية البائدة وهي مجموعات هاجرت منذ الألف الرابع قبل الميلاد، وهي سابقة للسومريين، ثم الأقوام العربية القديمة كالموريين (ماري)

---

والكنعانيين (أو غاريت، صيدا، صور، بيروت، غزة، أورسالم، جبيل، شكيم) والآراميين (دمشق، حماة) وعرب الجنوب وهم عرب (معين وسبأ وحمير) وكذلك الأنباط والتموديون واللحيانيون والحضرميون والمناذرة والغساسنة، ثم قلب العروبة قريش التي صهرت كل هذه الثقافات والحضارات القديمة في بوتقة لغتها وثقافتها بعد الفتح العربي الإسلامي.

قد يقال: ما علاقة ذلك بشمال أفريقيا؟..، والحقيقة أن هذه المنطقة بأكملها كانت منطقة واحدة منذ فجر التاريخ، ولا ننسى أن مصر القديمة كانت تخضع لنفوذ الشرق حيناً، وتُخضع الشرق لنفوذها أحياناً، كما لا ننسى أن مصر القديمة تأثرت كثيراً باللغة الآرامية التي كانت لغة دولية للتجارة والإدارة تتفاهم بها شعوب متنوعة تقطن مساحات واسعة تمتد من وادي النيل غرباً حتى بلاد فارس شرقاً، وقد عُثِرَ على عدة وثائق في مصر مكتوبة باللغة الآرامية كتبها حاكم مصر، إلا أن سيطرة اللغة الآرامية لم تنحصر في المراسلات الرسمية الحكومية، بل تغلغت أعمق من ذلك، فقد عُثِرَ على مسلات جنائزية في مصر تحمل نقوشاً آرامية، وهذا يدل على أن الآرامية لم تنحصر في

كونها لغة التجارة والدواوين الرسمية فقط بل أصبحت كذلك لغة الثقافة، ولذلك نجد أن الشكل الأخير للغة المصرية القديمة الذي كان سائداً في مصر لحظة ظهور الإسلام كان قريباً من اللغة الآرامية وبالتالي العربية، فقد كانت بنية اللغة اشتقاقية ولم تكن تركيبية.

وكان العامل الأساسي لانتشار اللغة الآرامية في ذلك الوقت هو أن السلطة المركزية في الإمبراطورية الأخمينية قد تبنّت هذه اللغة، لغةً رسميةً لوثائق الدولة والتجارة، ذلك أنها وجدت أن هذه اللغة هي الأوسع انتشاراً والأسهل تداولاً بين شعوب المنطقة، ومن المعروف أن اللغة العربية هي أقرب اللغات إلى الآرامية، وأنها أصبحت فعلاً وريثتها الحقيقية.

ولا ننسى أيضاً تأثير إمبراطورية قرطاجة، التي سيطرت على شمال أفريقيا والبحر المتوسط بقوتها العسكرية والتجارية المتميزة، وفي رأينا أن ذلك كله أسس لتقارب كبير بين هذه اللغات والحضارات جميعاً.

إن الفينيقيين الذين أسسوا إمبراطورية قرطاجة في تونس وسيطروا على منطقة كبيرة من الشمال الأفريقي، إنما أسسوا

---

في الوقت نفسه أقوى رابط تاريخي قديم يربط مشرق الوطن العربي بمغربه.

#### ب- أرض العروبة وشجرة الإسلام:

حين جاء الإسلام كانت هذه المناطق تتحدث بلغات مختلفة، وإن كانت متقاربة، فكان له أثر عظيم في اندماج هذه المناطق باللغة العربية، ولم يقتصر ذلك على البلدان خارج الجزيرة العربية، ففي داخل الجزيرة نفسها كانت القبائل العربية تتحدث بلغات أو لهجات مختلفة، اندمجت بعد الإسلام بلغة قریش، فاستطاع الإسلام أن يصهر كل هذه اللغات والحضارات القديمة، المختلفة والمتنوعة، في بوتقة حضارية واحدة، ولم تكن عملية التوحيد والانصهار قسرية أو عنيفة، بل جاءت لتحقيق التكامل بين أفضل العناصر الموجودة في هذه الحضارات القديمة، فوجدت هذه البلدان في الحضارة العربية الإسلامية استمراراً لحضارتها واستكمالاً للمعرفة والعلوم التي قدمتها للبشرية. ولم يأت الإسلام قاهراً لهذه الحضارات بل شجع على التعلم منها، فقد قامت حركة ترجمة واسعة من اللغة الآرامية إلى العربية كان من شأنها نقل كامل موروث الحضارات القديمة إلى اللغة العربية، بما في ذلك الفكر اليوناني المترجم سابقاً إلى اللغة

الآرامية، ووازن الإسلام بين ضرورات الحكم وإقامة العدل، فكانت كلمة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لوالي مصر عمرو بن العاص: متى استعبدتم الناس يا عمرو وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً..؟

إن فضل الإسلام على العروبة واضح لا تنكره عين، فهو الذي وحد شعوب المنطقة وصهر حضاراتها، ودفعها تحت راية العروبة والإسلام لتنتشر هذه الرسالة الجديدة حتى أقصى نقطة عرفها إنسان العالم القديم، وهكذا نشأ نمط جديد من حضارة متقدمة: الحضارة العربية الإسلامية.

وهنا نصل إلى مسألة محورية في الثقافة العربية، وهو أن التراث الإسلامي ليس تراثاً ثقافياً للعرب وحسب، بل هو محور هذه الثقافة، ذلك أن دور الإسلام كان محورياً في تكوين الأمة والثقافة العربية وتحديد هويتها. فالإسلام رسخ العربية أفقاً وثقافة، وكان دوره كبيراً في جعل اللغة العربية قاعدة العروبة .

**ت - نمط حضاري جديد:**

لقد استطاعت الحضارة العربية الإسلامية أن تتقل المجتمع الإنساني إلى نمط جديد، تجاوز الأشكال الإقطاعية والعبودية

---

التي كانت سائدة في العالم القديم، وكان التجار والمزارعون والحرفيون يعملون بحرية، وينظمون شؤونهم بأنفسهم، في مجموعات يحكم كل منها شيخ الحرفة، وكانت العلاقة بينهم وبين الدولة، هي التزامهم بتقديم المكوس والخراج مقابل التزام الدولة بحمايتهم وحماية أملاكهم وأرواحهم، فنعمة العرب ونعمت جميع الشعوب التي كانت تحت رعايتهم بازدهار اقتصادي فريد، وكان عماد هذا الازدهار قوة الدولة التي كفلت الأمن لقوافل التجارة من الصين وحتى أقصى الغرب الأوربي، إنها حقبة عولمة التجارة، التي كان مركز الازدهار الحضاري وراعيه فيها هو قلب الدولة العربية الإسلامية، ولم تكن الدولة تفرق في ذلك بين أعراق الناس أو قومياتهم أو أديانهم، بل كانوا جميعاً مشاركين بقوة في بناء الحضارة الجديدة، يستوي في ذلك التاجر والعالم والطبيب والبحار والحرفي والمزارع، ولذلك كانت هذه الحضارة نتاج بناء مجتمع ذي نسيج متنوع في الدين واللغة والعرق واللون، وكان ذلك كله نتاجاً طبيعياً لتعاليم الإسلام المتسامح، الذي حضَّ على عدم التمييز على أساس العرق أو اللون، ونذكر جميعاً قول الرسول العربي(ص): " لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى"،

كما نذكر أنه من بين أصحاب الرسول كان بلال الحبشي وسلمان الفارسي، وأنه تزوج ماريًا القبطية.

ولم تكن الدول التي أعقبت الخلفاء الراشدين بهذا المستوى من الفهم العميق لجوهر الإسلام، ولكنها سارت على هدي الوحي القرآني والسنة النبوية واجتهادات الخلفاء الراشدين، فنهضت حضارة التسامح الديني والعربي، التي نعم بها الرعايا من العرب وغير العرب، ومن المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة، بأفضل الفرص للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية على قدم المساواة مع المسلمين العرب، وقد كان ذلك واضحاً في جميع الدول التي بناها العرب من الأمويين والعباسيين والفاطميين وحتى الأندلس التي وصلت إلى قمة التسامح الحضاري، والتي ظهر فيها موسى بن ميمون أعظم المفكرين التوحديين اليهود، والذي يعتبره أبناء دينه أعظم المفكرين بعد النبي موسى عليه السلام.

### ث - عصر عولمة الإنتاج والاستهلاك:

من هنا نستنتج أنه لا يمكن أن ننجح في إنجاز النهضة العربية، ما لم نفهم العلاقة بين العروبة والإسلام فهماً حقيقياً عميقاً، علاقة تفهم الإسلام والعروبة كلاهما على أنهما استمرار

---

خلاق للفعل الحضاري والموروث الثقافي للذين سبقا ظهور الإسلام وانتشار العروبة في كامل المنطقة العربية، علاقة تلتزم بالجوهر الحضاري الخلاق للثقافة العربية الإسلامية، علاقة تسمح ببناء دولة حديثة لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي، علاقة تقوم على التسامح والانفتاح على ثقافات الآخرين، وخاصة الثقافات الضعيفة المهمشة في العالم، وتكفل تكامل الثقافة العربية الحديثة في جميع أقطارها، مع الثقافة العربية في بلدان المهجر.

وعلينا أن نفهم جيداً وبعمق كبير دور هذه العلاقة في بناء هويتنا والحفاظ عليها في عصر عولمة الإنتاج والاستهلاك، التي تقوم على التشكيك بالتاريخ الذي انقضى حتى الآن، وبكل المنظومات التي كانت قد تبلورت حتى اليوم. فهو يشكك بها ويلفظها مدعياً أنها استنفدت تاريخياً، أي أنها فقدت أغراضها ووظائفها. وتشن مراكز عولمة الهيمنة حملة قاسية على الإسلام والعروبة معاً لكي تجرد هذه المنطقة الحساسة من العالم من أي هوية تركز إليها أو توحد جهودها تجاه طوفان الاستئثار الثقافي والعلمي والسياسي والاقتصادي العالمي، إنها عولمة تحاول أن

تقتلع كل ما في الطبيعة من أجل ابتلاعه وهضمه وإعادة إخراجها على شكل سلعة، فكلما تعاضمت قيمة السلعة هبطت قيمة الإنسان، وهبطت قيمة الثقافة والحضارة.

### 5 - الأمة العربية والمشروع الصهيوني:

يمكن أن نعيد بدايات تفتح الوعي القومي العربي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر إذ بدأ العرب يؤسسون الجمعيات العلمية والثقافية العربية التي تميزت بخلفيات سياسية لا تخفى على العين المتفحصة، ويمكن أن نحدد تلك البدايات مع تأسيس (الجمعية العلمية السورية) في بيروت عام 1847، في تلك الظروف ركز جيل الرواد على الارتقاء باللغة العربية وخاصة في المجال العلمي، لتصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة، وقد بذل جل أعضاء الجمعيات العلمية والأدبية أقصى جهودهم لتحقيق هذا الهدف، وعلى خلفية هذا العمل العلمي الكبير كانت الكلمات الافتتاحية في هذه الجمعيات تستحث العرب على النهوض واحتلال المكانة التي تليق بهم في العصر الحديث.

وقد لا يكون من باب المصادفة أن المشروع الصهيوني شهد بدايات انطلاقته في الفترة نفسها: النصف الأول من القرن

---

التاسع عشر، لأن تلك المرحلة التاريخية كانت تتميز باشتداد الصراع بين الإمبراطوريات الأوروبية على ضم مستعمرات جديدة، ومنع الأطراف المنافسة من تحقيق أي مكسب على هذا الصعيد، وقد شاعت آنذاك فكرة تقاسم تركة الرجل المريض: السلطنة العثمانية، وكان كل طرف يأمل في اكتساب حلفاء أو متطوعين لتنفيذ مخططاته.

ولذلك نرى أن هذين الاتجاهين متصارعان صراعاً وجودياً لا مناص من استكماله حتى النهاية، وكان أحد كبار رواد النهضة العربية ومؤسس "رابطة الوطن العربي" نجيب عازوري، قد أشار إلى هذه الحقيقة في كتابه الذي صدر بالفرنسية في باريس عام 1905 تحت عنوان: "يقظة الأمة العربية"، حين قال: "إن يقظة الأمة العربية تقتزن بظاهرة سعي اليهود لإعادة إنشاء مملكة إسرائيل. ومكتوب على هاتين الحركتين أن تصطدما وتصطربا باستمرار، وأن يتحدد مصير العالم من خلال هذا الصراع". ولكأن نجيب العازوري يكتب عن حالة منطقتنا اليوم، وليس قبل أكثر من مئة عام، وأما لماذا سيتحدد مصير العالم من خلال هذا الصراع، فالأمر واضح: لقد

نشأت الحركة الصهيونية كأداة مساندة في عملية السيطرة على مفتاح الهيمنة على العالم، أي الوطن العربي، ولذلك نلاحظ انتقال ولاء الدولة الصهيونية من بريطانيا إلى أمريكا، عندما انتقل مركز الهيمنة الغربية إلى الولايات المتحدة، ذلك أن دولة الكيان الصهيوني لم تتجح في تأسيس دولة-وطن بل ظلت حتى اليوم في إطار الدولة — الوظيفة التي أنشئت من أجلها، وعندما تنتفي وظيفة دولة الكيان الصهيوني أو تنتهي الحاجة إليها، سينهار الكيان الصهيوني ككيان غريب في المنطقة من تلقاء ذاته.

ومع أن نابليون في أثناء حملته على مصر عام 1789، دعا اليهود في أثناء حصار عكا إلى مساعدته، ووعدهم بمقابل ذلك بأن يعيدهم إلى القدس، وأن يعيد بناء الهيكل، فإن هذه الحادثة التاريخية العابرة أملت اعتبارات عسكرية بحتة، ولم يسبقها أو يليها في القرن التاسع عشر محاولة فرنسية منظمة ومخططة لاكتساب اليهود الصهاينة إلى جانب فرنسا في صراعها الطويل ضد بريطانيا. وعلى العكس من ذلك نجد أن الإمبراطورية البريطانية اتخذت منذ البداية خطأً مسانداً للمشروع الصهيوني، ونستطيع أن نقول دون أدنى مبالغة إن

---

بريطانيا العظمى هي التي ابتكرت المشروع الصهيوني بالتعاون مع الرأسمالية اليهودية الكبيرة المندمجة في الدوائر العليا للإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس آنذاك. ونورد فيما يلي بعضاً من المواقف البريطانية في هذا السياق:

• أسس موسى مونتيفوري أول مدرسة يهودية في فلسطين عام 1835، وكان أول يهودي أجنبي يستملك أرضاً في فلسطين بموجب فرمان حصل عليه من السلطان عبد المجيد، وقد دعمت الحكومة البريطانية هذا المسعى فكتب بالمرستون وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره في استانبول طالباً منه أن يحض الحكومة العثمانية على جمع شمل اليهود في أوروبا، ونقلهم للعيش في فلسطين مدعياً أن ذلك في مصلحة الدولة العثمانية.

• افتتحت بريطانيا قنصلية لها في القدس عام 1838، ووضعت هذه القنصلية اليهود تحت حمايتها ورعايتها بغية استمالتهم إليها ضد الدولة العثمانية.

- اشتركت بريطانيا مع بروسيا في إنشاء أول أسقفية بروتستانتية في القدس، وعينت عليها أسقفاً بريطانياً صهيونياً يدعى سولومون ألكسندر.
- قدم اللورد شافتسبري قريب بالمرستون وزير خارجية بريطانيا مذكرة إلى مؤتمر لندن عام 1840 يطلب فيها توطين اليهود في فلسطين.
- كان موضوع تملك الأراضي في فلسطين هو النقطة الأولى في جدول الأعمال الصهيوني وقد تضافرت الضغوط السياسية البريطانية مع أموال كبار الرأسماليين البريطانيين اليهود في التقدم بهذا الاتجاه. فقد أصدرت السلطنة العثمانية فرماناً في نهاية القرن التاسع عشر يمنع اليهود من دخول القدس وشراء أراضٍ في فلسطين، إلا أن بريطانيا استطاعت الحؤول دون تنفيذ هذا القرار، فأصدرت السلطنة فرماناً جديداً عام 1901 بمنع دخول أي يهودي بلاد السلطنة، ولكن تدخل بريطانيا كان يبطل مفعول هذه القرارات، وقد عرض اليهود على السلطان عبد الحميد أموالاً طائلة تساعد على

---

انفراج أزمته الاقتصادية، مقابل السماح لهم بتملك الأراضي في فلسطين، ولكن السلطان عبد الحميد رفض هذا العرض.

- في 1917/11/2 صدر عن الحكومة البريطانية وعد بلفور الذي تعهدت فيه حكومة صاحبة الجلالة بإقامة "وطن قومي لليهود في فلسطين".

- بعد الحرب العالمية الأولى عينت بريطانيا هربرت صموئيل مندوباً سامياً في فلسطين، وكان السير صموئيل قد أسهم في الحركة الصهيونية منذ بدء الحرب العالمية الأولى، ولعل هذا التعيين وحده كان كفيلاً بتأسيس دولة الكيان الصهيوني ، فقد عمل السير صموئيل بحماسة من أجل تسهيل هجرة اليهود وتمكينهم من احتلال المواقع الحساسة في جميع الميادين.

بعد ذلك كله، ألا يحق للجيل العربي الجديد أن يتساءل: من صنع دولة الكيان الصهيوني ؟ هل هي الحركة الصهيونية؟ أم الإمبراطورية البريطانية؟ أم كلاهما معاً؟

فبعد أكثر من نصف قرن على إنشاء الكيان الصهيوني، وفي مقابلة مع مجلة «نيوستيتمان» الأسبوعية في 2002/11/15 أقر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بمسؤولية بلاده التاريخية

عن كثير من النزاعات الحالية في المنطقة العربية، وخاصة القضية الفلسطينية. وقال سترو : «إن الكثير من النزاعات الحالية بين الدول هي من نتائج ماضينا الإمبريالي، وينبغي علينا تسويتها». وأضاف قائلاً: «إن بلاده أعطت وعد بلفور لليهود، الذي يعدهم بوطن في فلسطين، وفي الوقت نفسه منحت ضمانات متناقضة لكل من الفلسطينيين واليهود... هذه الأشياء تمثل تاريخاً مهماً لنا، لكنه ليس تاريخاً مشرفاً».

ويحق للجيل العربي الجديد أن يتساءل: هل كانت مساعي الحركة الصهيونية والإمبراطورية البريطانية موجهة لحل المسألة اليهودية أم لتعقيدها وصنع مشكلة عالمية كبرى منها؟ أم كان الهدف حقاً خدمة المصالح الإمبريالية؟ كما قال وزير الخارجية البريطاني سترو.

والحقيقة أننا إذا نظرنا نظرة فاحصة للتاريخ، فإننا سنرى أنه لم تكن هنالك مشكلة يهودية، فعندما دمر الرومان المعبد اليهودي عام 70 م كان اليهود لا يفهمون اللغة العبرية، وكانوا يتحدثون الآرامية، بل إن السفر الأخير في التوراة كتب لأول مرة باللغة الآرامية كي يفهمه اليهود، وبدأت حركة ترجمة

---

واسعة للأسفار الأخرى من التوراة إلى الآرامية. وثمة دلائل على أن اليهود لم يغادروا القدس فوراً بعد قيام الرومان بهدم المعبد اليهودي عام ٧٠ م، ذلك أن المؤرخ اليهودي فلافيوس، الذي عاصر تلك الحقبة، لم يشر إطلاقاً إلى طرد السكان من "يهودا"، كما لم يعثر على أي أثر في الأرشيف الروماني يشير إلى ذلك.

بل إن التاريخ يذكر قيام تمرد باركوكبا BarKokhba في 132 – 135م أثناء حكم الإمبراطور هادريان، وذلك يعني أن اليهود كانوا موجودين بعد هدم المعبد، وكان وجودهم بأعداد كافية للقيام بثورة ضد الحكم الروماني.

فالأمر المنطقي إذاً هو أن معظم اليهود بقوا في فلسطين بعد هدم المعبد، ومن المعروف أيضاً أن هؤلاء اليهود كانوا يتكلمون اللغة الآرامية وليس اللغة العبرية، فالعبرية كانت قد أصبحت لغة التراتيل والطقوس الدينية في حين سيطرت الآرامية على كل المنطقة، حتى إن التوراة في تلك الفترة ترجمت إلى الآرامية كي يفهمها الشعب، ومن المرجح أن اليهود الذين بقوا في فلسطين استمروا بالعيش إلى جانب الفلسطينيين

الكنعانيين واندمجوا معهم، ثم اعتنقوا المسيحية أو الإسلام فيما بعد وهو ما يؤكد بن غوريون نفسه الذي ألف كتاباً مع بن زيفي عام 1918 عن "أرض إسرائيل". ومن ثمّ فإننا نقول إنه ربما كان اليهود العرب وحدهم ينحدرون من أصل فلسطيني، إذ إنهم قد يكونون قد هاجروا من فلسطين لأسباب مختلفة، في أوقات متباعدة، واستقروا إلى جانب مواطنهم العرب في المغرب والعراق ومصر واليمن وغيرها، ووصلوا حتى الأندلس أثناء الحكم العربي لها، ثم طُردوا منها مع العرب، وهذا منطقي أكثر من توجيههم إلى روسيا أو بولونيا المتخلفة في ذلك الوقت، والتي يجهلون لغتها.

وقد انتشر اليهود في أرجاء العالم القديم، التي كانت منطقتنا هي مركزه فعلاً، واندمجوا بسكان المناطق التي سكنوها، وانتقل كثير منهم إلى المسيحية أو الإسلام فيما بعد، وظل الشيء الوحيد الذي يميز من تبقى منهم على دينه هو الطقوس الدينية، فعاش المسلمون والمسيحيون واليهود في أجواء من التسامح الديني الذي شهد ذروته في أهم الحواضر العربية الإسلامية: بغداد والقاهرة والأندلس، وقد انتقل هؤلاء تدريجياً مع سكان

---

المناطق التي كانوا يقطنونها إلى اللغة العربية. لقد أصبح هؤلاء عرباً بالانتماء ويهوداً بالإيمان الديني، وهم وإن أجبرتهم الظروف المضطربة ومكائد الحركة الصهيونية إلى الهجرة إلى دولة الكيان الصهيوني، إلا أن معظمهم ما زال يشعر بالحنين إلى التراث الذي تربى عليه، ولو خيروا فإنهم سيفضلون العودة إلى مدنهم وقراهم التي خرجوا منها، فهم في دولة الكيان الصهيوني مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة، وليس أمامهم سوى الهروب إلى الخلف والانعزال في غيتواتهم "الشرقية"، أو الهروب إلى الأمام وإظهار التطرف الشديد في ولائهم الصهيوني كي يبرروا استحقاقهم لحقوق المواطنة "الإسرائيلية" المساوية للأشكناز.

ولذلك نقول إن المشكلة الحقيقية لم تكن في اليهود العرب أو الشرقيين (السفرديم)، بل في يهود مملكة الخزر الذين اعتنقوا الدين اليهودي، ثم انتشروا في أرجاء أوروبا بعد دمار مملكتهم، وهؤلاء لم يكونوا يتكلمون العبرية ولا الآرامية بل اللغة اليديشية وهي مزيج من اللغات الألمانية والأوربية الشرقية، التي نشأت في إطار الشتات (الدياسبورا) اليهودي في أوروبا،

وهؤلاء لم يكن لهم أو لأجدادهم أدنى صلة تاريخية بالقدس أو بفلسطين، وقد عانوا من التعصب الأوربي الذي يرفض الآخر، فجاء انتقالهم إلى فلسطين أشبه بالهجرات الأوربية إلى العالم الجديد (أمريكا)، أو إلى جنوب أفريقيا وروديسيا وأستراليا والجزائر، حيث جرت عمليات إبادة واسعة ومنظمة للسكان الأصليين، وهؤلاء اليهود الخزر (الأشكناز) هم سادة دولة الكيان الصهيوني وحكامها اليوم، وهم الذين يسعون إلى تنفيذ عملية إبادة واسعة ومنظمة بحق العرب الفلسطينيين، وهم الذين يحرصون على أداء دورهم الوظيفي كاملاً كقاعدة متقدمة للغرب الإمبريالي. والفرق الوحيد بين جنوب أفريقيا ودولة الكيان الصهيوني هو في وظيفة دولة الكيان الصهيوني كحاجز بشري مزروع في قلب الوطن العربي، يهدف إلى إدامة التجزئة والتخلف في الوطن العربي، وإدامة سيطرة الغرب على النفط العربي.

يتحدث قادة الكيان الصهيوني اليوم عن السلام ولكن الحقائق توضح أنهم لا يريدون السلام الحقيقي، وإنما يسعون إلى إدامة الصراع مع العرب، لأنهم يعتقدون أن ميزان القوى لمصلحتهم،

---

فهم بقدر ما يؤخرون السلام، يأملون بالحصول على مكاسب أكبر، وعندما يقترب المزاج العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً من السعي إلى تحقيق السلام، يضعون شروطاً أقسى، يعرفون سلفاً أنها غير مقبولة حتى من أكثر الأطراف العربية "اعتدالاً"، فكلما اقترب السلام يرفعون الثمن المطلوب عربياً، ثم يتحدثون عن تضحيات إسرائيلية قاسية لا بد من دفعها، وهم في الحقيقة يقصدون تنفيذ أقل من ربع الشروط التي أقرتها الشرعية الدولية لصالح العرب. ولذلك كانت مشكلة المفاوضات العربي دائماً هي أنه حين يقبل بشروط معينة يُفاجأ بشروط أخرى تخرج من تحت الطاولة لتوضع فوق طاولة المفاوضات.

وحدها المقاومة استطاعت أن ترغم دولة الكيان الصهيوني على التعقل والعمل بروح واقعية، وحدها المقاومة استطاعت أن ترغم العدو على الانسحاب من الأراضي وإطلاق سراح الأسرى دون شروط. ومن الصحيح أن بن غوريون أهم الأبناء المؤسسين للكيان الصهيوني حذر من حدوث هزيمة واحدة أمام العرب، متنبأً بانتهاء دولة الكيان الصهيوني بعد هذه الهزيمة، والحقيقة أن هذه النبوءة ليست متشائمة بل هي واقعية جداً، فمع

أول هزيمة ستفقد دولة الكيان الصهيوني وظيفتها من حيث إنها قاعدة متقدمة للإمبريالية العالمية، وبالتالي ستفقد مبرر وجودها. ونحن في حالة الكيان الصهيوني نواجه قاعدة متقدمة مزودة بكافة الأسلحة المتقدمة المتاحة للجيش الإمبريالي الأول في العالم، فهي قوية بقدر ما تكون ناجحة في أداء مهمتها: إدامة تخلف العرب وتجزئتهم، ولكنها ستتهار إذا فشلت في أداء وظيفتها، وعلينا نحن أن نبرهن للدولة الصهيونية وأسيادها أن هذه المهمة أصبحت جزءاً من الماضي، وعلينا أن نسعى كي نجعل هذا اليوم قريباً، بالماضي قدماً في إنجاز النهضة القومية والانطلاق بها إلى الأمام.

## 6 - الأمن القومي العربي:

ثمة مخاطر عديدة تحيط بالعرب، مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بيئية تجعل من مسألة الأمن القومي العربي مسألة حاسمة لمستقبل العرب ومكانتهم في العالم . لقد خاض العرب تجارب عديدة لبناء نظام أمن قومي عربي، ولكن هذه المحاولات على أهميتها وإيجابياتها، كانت أقل مما هو مطلوب، فالمسار المتسارع للأحداث العالمية، كان أسرع من

---

خطواتها، والإمبريالية في ذروة سيطرتها العالمية بريطانياً ثم أمريكياً، استطاعت أن تحاصر هذه المحاولات وأن تفتتها ثم تسحقها .

فهل حكم على العرب إذاً بالنفي خارج التاريخ؟ أم لا يزال هناك متسع من الوقت ولا تزال ثمة فرصة أو ربما عدة فرص أمامنا للنهوض من جديد وبناء نظام الأمن القومي العربي؟ يرى كثير من المفكرين أن الأمن القومي يعني حماية الأمة من القهر على يد قوة أجنبية، ويركزون على أن الأمن هو السور الذي يقي من أخطار تسببها قوى عدوة، ولكن هذا التعريف يبدو قاصراً ومحدوداً إذا أخذنا بالحسبان المتطلبات الحديثة للأمن القومي. فالنظريات الحديثة تنظر إلى التنمية أساساً للأمن، وهو ما أكدته منذ فترة طويلة روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق حين قال: «الأمن القومي هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وإن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنة». إن حماية الأمة من الأخطار سواء كانت داخلية أم خارجية يرتكز في نهاية المطاف على إمكان تحقيق التنمية، فإذا كانت الأخطار داخلية (أزمات،

صراعات، بطالة، ركود، ..الخ..) فإن وجود تنمية شاملة من شأنه أن يحد من خطر التهديدات الداخلية، أما إذا كانت الأخطار خارجية فإن التنمية هي الأساس في بناء القوة اللازمة لردع التهديد الخارجي سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً .

وفي الواقع، ثمة تعريفات عديدة للأمن القومي، وعندما ننظر إلى هذه الصيغ المتعددة نجد أنها تركز على حماية الأمة من الأخطار، وهذه الأخطار منشؤها :

– **خارجي:** (الحرب، الاعتداءات، التجسس العسكري أو الصناعي أو العلمي، الانفجارات الإقليمية، الطغيان والهيمنة الاقتصادية والثقافية والإعلامية ...الخ..) .

– **داخلي:** (الانفجار السكاني، الاضطرابات الاجتماعية، العصيان المدني، العصيان المسلح، الأزمات الاقتصادية، البطالة، الجهل، الأمية، الخضوع للثقافات الأجنبية، التعصب، الانعزال ..الخ..) .

والأمن يعني أيضاً تمهيد السبيل لحياة الأمة حياةً مستقرة مزدهرة بما يكفل تحقيق تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية

---

والاجتماعية والثقافية، ضمن إطار من العلاقات المتوازنة والتعاون والسلام مع سائر شعوب الأرض .

وفي كثير من الأحيان تتداخل الأخطار الخارجية مع الداخلية لتخلق وضعاً نموذجياً لانهايار الأمن القومي ونجد مثلاً ساطعاً على ذلك في وضع العراق اليوم بعد الاحتلال الأمريكي، كما نجد أمثلة عديدة مستمدة من التاريخ كالحروب الأهلية في الصين عقب الحرب العالمية الثانية، وأفغانستان عقب الانسحاب السوفييتي منها، والحرب الأهلية الأسبانية في الثلاثينات، والحرب الأهلية اليونانية في منتصف الأربعينات، والحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينات، غير أن انهيار الأمن القومي لا يرتبط فقط بأفعال واعية ضمن خطط متكاملة، بل قد يأتي نتيجة انهيار داخلي ناتج عن عجز النظام السياسي على موازنة نفسه مع متغيرات عديدة داخلية وخارجية (مثل الاتحاد السوفييتي زمن غورباتشوف)، وقد يأتي الانهيار لأسباب اقتصادية (أزمة آسيا الاقتصادية التي أدت إلى انهيار حكم سوهارتو) أو لأسباب تتعلق بكون النظام نفسه قائماً على الظلم، فينهار من تلقاء نفسه تحت ضغوط داخلية وخارجية (جنوب

أفريقيا)، أو قد يأتي نتيجة عجز النظام الحاكم وانهياره دون وجود بديل قوي (الصومال) .

كل ذلك يجعلنا نعتقد أن الأمن القومي مفهوم شامل يتضمن التنمية والحماية من المخاطر الخارجية والداخلية، وهو مفهوم معقد مترابك ينطوي على عناصر عديدة، ويمكن للواقع التاريخي السياسي الملموس فقط أن يعطي الأفضلية لعنصر على آخر في فترة محددة ومكان محدد من العالم .

لذلك نرى أن أفضل تعريف للأمن القومي هو الذي يجمع بين عناصره المكوّنة، مع تأكيد أن الظرف الموضوعي المحدد هو الذي يحدد أولوية أحد هذه العناصر على العناصر الأخرى:

«الأمن القومي هو امتلاك القدرات المتنوعة التي تسمح للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي لهذه الأمة بالنمو والتطوير الذاتي والتحديث المستمر، وهو ما يجعلها تتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، على نحو يسمح باستمرار نهوضها وازدهارها، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، ويؤدي إلى نمو المبادرات الفردية والجماعية

---

والإبداع وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية وصولاً إلى التنمية الشاملة المستدامة» .

وقد شهدت المنطقة العربية منذ سقوط الأندلس تراجعاً مستمراً في مساهمتها الحضارية العالمية، فقد كانت منطقتنا منذ فجر التاريخ مركزاً للعالم القديم، ومختبراً مبدعاً لأحدث الأفكار والأساطير والملاحم الأدبية والعلوم الإنسانية والتطبيقية، وهي التي حملت الرسائل السماوية إلى العالم، ومنذ سقوط الأندلس تراجع هذا الدور لصالح صعود الغرب الأوربي، وقد تراقب صعود الغرب الأوربي مع حملات ضارية لاستغلال سائر أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان العربية واستعمارها. وقد بلغت ذروة قسوة هذه الحملات ووحشيتها في العالم الجديد: أمريكا، حيث لم يكتف الغزاة بنهب ثروات الأرض واستغلال السكان الأصليين وتدمير بنيتهم الثقافية الحضارية، بل استهدفوا وجودهم نفسه.

وقد تعرضت البلدان العربية إلى حملات مستمرة منذ ذلك الحين، وما تزال هذه الحملات تزداد شدة وضراوة وخبثاً حتى اليوم.

فقد درس الغرب فرص نهوض العرب، وزرع إسفيناً في مواجهة هذا النهوض ممثلاً بدولة الكيان الصهيوني ، التي أدت منذ تأسيسها دور الممثل الدائم للحملات الغربية على العرب، وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، غير أن الأمور لم تقف عند هذا الحد، فبعد احتلال العراق أصبحت القوات الغربية البريطانية الأمريكية موجودة في جميع أنحاء الوطن العربي، إما على شكل احتلال مباشر، أو على شكل قواعد عسكرية، أو معاهدات عسكرية، أو نفوذ سياسي حاسم .

أمام هذا الخطر الخارجي الكبير الذي لا يخفي نواياه في خرق الأمن الداخلي للدول، والذي شاهدنا نموذجاً من عطاياه من الديمقراطية والأمن والازدهار في العراق، تماماً كما قال بوش في بدء الغزو من أنه سيجعل من العراق نموذجاً مثالياً، وقال لنا انظروا وشاهدوا وراقبوا، وقد شاهدنا واتعظنا، فالعرب اليوم يخشون أي هدية قادمة من المحافظين الجدد، ولاسيما الخارطة الجديدة للمنطقة، التي كانت أشبه بالقشة التي قصمت ظهر البعير، فهي التي دفعت كثيراً من المتخاصمين كالأتراك

---

والإيرانيين إلى اللقاء بهدف حماية المنطقة من خطر هدايا الغرب الأمريكي المتوحش .

في هذه الفترة التاريخية الحرجة، يواجه العرب الحملة الجديدة بمزيد من الانقسام، حتى بات المواطن يشعر أن هذه الحكومات فقدت بوصلة التوجه السليم، وأصبحت تقدم كل يوم مزيداً من التنازلات للمخططات المعادية القادمة من وراء البحار.

أمام هذا الواقع المتردي والمترجع يوماً بعد يوم، لم يبق أمام العرب سوى خيار المقاومة الذي يستطيع أن يقنع الأعداء باستحالة تطبيق مخططاتهم، وهذا ما قامت به المقاومة الوطنية اللبنانية في وجه العدوان الإسرائيلي في تموز 2006، بعد أن أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن هذا العدوان سيكون المقدمة لولادة الشرق الأوسط الجديد، وهو مصطلح يبشر شعوب المنطقة بتمزيق كياناتهم السياسية وإدخالهم في صراعات ضارية، تشبه ما آلت إليه الأوضاع في العراق، وقد تفوقها أخطاراً وكوارث.

لقد أدت المقاومة الوطنية اللبنانية دوراً تاريخياً حاسماً في ردع عدوان تموز 2006، وحولت المنطقة إلى منطقة تبشر بآمال جديدة، إلى جانب ما حققته المقاومة العراقية الباسلة في إحباط المشروع الأمريكي، وهذا ما أجبر الحكومة الأمريكية على الاعتراف بأن وضع العراق يذكرُّ من بعض النواحي، بهزيمتها في فيتنام، وإلى جانب ما حققته المقاومة الفلسطينية التي ما تزال تقدم، منذ أكثر من ثمانين عاماً، قوافل الشهداء، وتقف في خط الدفاع الأول للأمة العربية، واستطاعت، على شراسة العدو الصهيوني المدعوم دعماً غير محدود أمريكياً وأوروبياً، أن تمنع المخطط الصهيوني من تحقيق كامل أهدافه، وقد حاول العدو الصهيوني بعدوانه الأخير على غزة أن يكرر مخطئه في لبنان وأن ينجح في غزة عام 2009 في تحقيق ما فشل في تحقيقه في لبنان عام 2006، وان يخمد صوت المقاومة، ولكن أبطال غزة رفعوا رأس أمتهم بصمود بطولي استمر 21 يوماً في وجه أعتى قوة عسكرية، وهي قوة ظلت تهيئ لهذا اليوم منذ انتهاء عدوان تموز 2006، فجاء الفشل مدوياً، وإن كان العدو قد ارتكب جميع أنواع جرائم الحرب بدءاً

---

من استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، مروراً بقصف المدارس  
والمشافي والمساجد وانتهاءً بقصف مقرات الأمم المتحدة.

إننا اليوم، ومع الإنجازات الكبيرة التي حققتها المقاومة في  
لبنان والعراق وفلسطين، نجد أننا بحاجة إلى ترسيخ مفهوم  
المقاومة، لأنها الطريق الوحيد المتبقي أمام العرب للدفاع عن  
أمنهم القومي .

إن المقاومة هي رد الفعل الطبيعي أمام هذه الهجمة  
الاستعمارية المنظمة التي تضم أقوى دول العالم عسكرياً  
واقتصادياً وتكنولوجياً، ولذلك فإن المقاومة بحاجة إلى تأطير  
عملي ونظري كي تكون بمستوى هذه المواجهة الكبرى التي  
تخوضها. وبحاجة إلى تحديد أولويات المقاومة التي نعرض  
أهمها فيما يلي :

§ أولى أولويات المقاومة هي بناء مجتمع مقاوم، فلا يمكن  
للمقاومة أن تنجز مهامها بقوة السلاح فقط، فلو كان هذا هو  
الرهان الوحيد، لخسرت المقاومة معركتها من البداية، فالعدو  
أكثر عدداً وأقوى عتاداً وعدةً، لذلك نقول إن عنصر القوة  
الأول عند المقاومة هو تحصينها وتحصين المجتمع الذي

تعيش فيه، والتحصين يكون بالأخذ بأسباب القوة من التوعية السياسية ورفع المستوى الثقافي للجماهير، ومشاركة الشعب مشكلاته اليومية الحيوية وبناء المشافي والمدارس، ودفع عجلة التنمية لخفض نسبة البطالة، ففي تربة المرض والفقير والجهل والبطالة تنشأ أمراض اجتماعية خطيرة تضعف قوة المجتمع، وتعرضه للانكشاف أمام مخططات العدو، وتفتح فيه ثغرات عديدة يمكن أن تستفيد منها القوى المعادية.

§ ومن أولويات المقاومة تحصين المقاومين بقوة الإيمان بالقضية التي يناضلون من أجلها، وبعدها، وبقدرتها على تحقيق النصر، وبالتالي سيسهل على أمثال هؤلاء المقاومين أن يصبحوا منيعين على أي اختراق يعمل العدو على تحقيقه بالمغريات أو التهديد، فالجسد الأساسي المقاوم يجب أن يكون النواة الصلبة للمقاومة التي لا يمكن اختراقها أو إرباكها أو تضليلها .

§ لا بد للمقاومة من رؤية سياسية سليمة تحدد مواقف المقاومة سياسياً من الوضع الدولي والإقليمي والعربي، ولا بد لها من خطة استراتيجية تحدد الأهداف التي يمكن بلوغها في فترة

---

تاريخية محددة، وتحدد الوسائل والتحالفات التي تخدم بلوغ هذه الغايات، والنهج الذي ينبغي لها إتباعه للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، وما لم تستطع المقاومة أن تحدد رؤيتها السياسية وخطتها الاستراتيجية، فإن الفعل المقاوم سيضيع في خضم خطوات تكتيكية تأتي كرد فعل على الأحداث الجارية، أو على الفعل السياسي للقوى المعادية .

كل ذلك يدفعنا للاعتقاد بأن نظام الأمن القومي العربي:

- ممكن التحقيق.
- ضروري جداً لمجابهة التحديات الاقتصادية والسياسية .
- أساسي جداً من أجل الحماية من التهديدات الخارجية والداخلية.
- جوهري من أجل تأمين استقرار المنطقة العربية وازدهارها واستمرار تطورها.

ومع ذلك فإننا نعتقد أيضاً أن هذا النظام لن يتحقق من تلقاء نفسه، وأنه حالياً موجود في حالة الكمون ويحتاج للإرادة السياسية على مستوى الشعوب والحكومات لإظهاره وإخراجه من حالة الكمون إلى حالة الوجود بالفعل.

## ثالثاً - المنطلقات والأهداف:

### 1 - مقدمة: نقد تجربة الحركات القومية:

ثمة أسباب كثيرة تسببت بتراجع نفوذ الحركات القومية العربية، بعضها يندرج في إطار تقصير التيار القومي العربي عن القيام بجهد فكري نظري يسبق العمل السياسي القومي، ويدعمه ويطوره ويجنبه الأخطاء، وبعضها يندرج في إطار الظروف الموضوعية التي لم تكن مؤهلة لاحتضان الحركات القومية.

ونعرض فيما يلي لأهم هذه الأسباب:

- **معارك جانبية:** إن طريقة التفكير التي سيطرت على الحركة القومية العربية كانت أسيرة ثنائيات عديدة، لم تستطع التعامل مع أحد طرفيها دون محاولة إلغاء الآخر، مثل ثنائية التراث/الحدائثة، العروبة/الإسلام، الأصالة/المعاصرة، العقل/الإيمان، الشرق/الغرب، القطري/القومي... الخ... وفي كل مرة كانت الحركة القومية العربية مضطرة فيها لتحديد موقفها من إحدى الثنائيات، كانت تجد نفسها متورطة في معركة مع الجانب الآخر من طرف الثنائية الذي اختارته.

---

وهكذا فقد غرقت هذه الحركة في معارك جانبية غير مبررة، مع التيارات المحافظة وأخرى مع الحركات التقدمية، مع العلمانيين ومع الأصوليين، مع الشرق الشيوعي ومع الغرب الاستعماري. ولم تكن كل هذه المعارك ضرورية، بل كان يمكن تفادي معظمها، لو استطاعت الحركة القومية العربية بذل الجهود النظرية الكافية لتحليل الواقع تحليلاً أصيلاً من أجل تغييره، ومن أجل إبداع الطريق العربي الخاص والمستقل في الإجابة عن سؤال الهوية والنهضة معاً. لقد أضاعت الحركة القومية العربية كثيراً من جهودها في معارك لإثبات توجهات كان يمكن تفاديها والاستفادة من الجهود المبذولة في معارك أكثر جدوى وفائدة للحركة التاريخية الصاعدة التي تهدف إلى توحيد التيارات وتجميع أكبر قدر ممكن من الطاقات والقوى خلف مهمة إنجاز النهضة القومية العربية يجمع الجميع تحت رايته. ولم تكتف الحركة القومية العربية بخوض معارك جانبية مع التيارات الأخرى، بل إنها خاضت أيضاً معارك هامشية بين أحزابها وتياراتها وشخصياتها هي، وأصبحت هذه المعارك بين

التيارات القومية نفسها أشد وأقسى من معاركها مع قوى التجزئة والتخلف والاستعمار .

● **القطيعة بين الفكر والممارسة:** لم تبذل الحركات القومية العربية الجهود النظرية الكافية لتحليل الواقع من أجل تغييره، ومع ذلك فإن فجوة كانت تفصل بين المنظرين القوميين العرب، وبين الممارسة اليومية للسياسيين القوميين، سواء أكانوا في السلطة أم في العمل السري أم في المعارضة، وكان العمل السياسي اليومي يجري مع واقع الأحداث دون أي خطط بعيدة أو استراتيجيات شاملة. لقد تحول الدور الفكري في الحركات القومية العربية إلى دور هامشي وأصاب المفكرين القوميين العرب، ما أصاب فقهاء الإسلام في العصور السالفة، فبعضهم منح ولاءه للحاكم وأصبح الناطق باسمه، و«المفتي» الذي يفتي بصحة قراراته وصواب خياراته، وآخرون وجدوا أنفسهم خارج السياق فسلكوا مسلك الصوفيين، ليحافظوا على قوة إيمانهم بالفكرة القومية العربية، وفريق ثالث أثر ممارسة النقد المكشوف فوجد نفسه خارج التنظيمات القومية. وهذا ينطبق على معظم الحركات القومية العربية سواء استطاعت الوصول إلى السلطة أم لم تستطع

---

وبقيت في حالة النضال السري أو المعارضة البرلمانية. ولذلك لم تشهد الحركات القومية حياة داخلية نشطة، واتجه الفكر مع الوقت إلى أداء دور الملحق والخدام لصاحب القرار في الحركة، بدلاً من أن يكون صاحب القرار هو المنفذ للاتجاهات العامة الناتجة عن تفاعل حر وخلاق بين آراء متعددة وعن حياة داخلية ديناميكية خلّاقة، ولذلك كان من السهل على الحركات القومية أن تقع في مطبات كثيرة. إن انعدام الحياة الداخلية للحركات القومية العربية، كان يعني بالنتيجة تحولها إلى مجموعات مغلقة تتحرك تحت تأثير مقولات جامدة ومن منطلق العصبية الفئوية.

● **القوى المعادية للوحدة:** انطلقت الحركة القومية العربية في بدايتها دون التطرق إلى مسألة الهوية الاجتماعية، وكانت هذه المسألة غائبة وإن كانت الحركات القومية منحازة إلى جانب الجماهير باعتبارها صانعة الوحدة، ومع تقدم هذا المشروع تبين أنه يتوجب عليها مواجهة القوى الاجتماعية التي تعارض التوجه القومي، وهي القوى التي أسماها الرجعية العربية، وقد سببت هذه المسألة فيما بعد اختلافات وانشاقات عديدة في التيار القومي، ولم تستطع الحركات

القومية أن تحسم هذه النقطة سلباً أو إيجاباً، ولم تستطع تحديد حجم المواجهة، أو أن تتفق على طيف القوى الاجتماعية التي تعتبرها معادية للوحدة. بل وإن الحركة القومية العربية التي اعتبرت معظم الأنظمة العربية معادية للوحدة في البداية، عادت وعقدت شكلاً من أشكال الهدنة ثم التعاون مع هذه القوى نفسها، وهي القوى التي كانت تتهمها سابقاً بالخيانة، وقد جرى كل ذلك دون بذل أي جهد نظري عميق وجدي يبرر الموقف الأول في البداية ويشرح أسباب التحول إلى الموقف الثاني، وهذا ما أبقى الجماهير بعيدة عن هذه السياسات المتغيرة. إن المبالغة في افتعال لهجة إقصائية تجاه هذه القوى، ثم انتشار موقف غامض، دون العمل على توضيح كل ذلك، أبعث الجماهير تدريجياً عن النضال العملي اليومي، فأصبحت ترى أن كل هذه التحولات هي من أعمال السياسيين ولا علاقة لها بالعمل الجماهيري.

● **الموقف من الحركات غير القومية:** اتخذت الحركات القومية العربية موقفاً إقصائياً من الحركات غير القومية، واستخدمت لوصفها مصطلح «الحركات الشعبوية»، وقد كان هذا الموقف منطلقاً من الإيمان القوي لدى القوميين العرب بوجود

---

الأمة وضرورة وحدتها، وأن جميع القوى المناهضة لهذا الهدف إنما تعمل لخدمة الاستعمار أو على الأقل تلقت معه في أهدافه، وكان هذا التحليل مبالغاً فيه، وخلق تناقضات هامشية غير ضرورية، فالنهوض القومي مشروع لنهضة الأمة بمجموعها، لذلك فإنه يحتاج إلى جهود جميع القوى الحية الفاعلة في البلدان العربية، فالجهود المطلوبة هنا كبيرة جداً، والقوى المعادية لهذا المشروع تتمتع بقوة هائلة سياسياً واقتصادياً، ومن الخطأ التعامل مع أي قوة سياسية أو اجتماعية عربية بأسلوب إقصائي، بل إن الأسلوب الأفضل هنا هو الحوار للوصول إلى التوافق على حد أدنى من البرنامج المشترك.

• **مسألة التغيير الثقافي:** انحصر عمل الحركات القومية العربية في نطاق النخب السياسية الفكرية، أما علاقة هذه الحركات بال جماهير الشعبية، فكانت علاقة دعاوية يغلب عليها الطابع التحريضي، دون بذل العناية اللازمة للارتقاء بمستوى هذه الجماهير فكرياً وثقافياً، وقد كانت هذه المسألة نقطة ضعف كبيرة في المشروع القومي، فليس المهم استنهاض عواطف الجماهير، وتجنيدها لخدمة أهداف يومية،

بل الأهم من ذلك الارتقاء بمستوى وعي هذه الجماهير لأن الهدف النهائي لا يكمن في التصدي لأعداء مفترضين، وقيادة المظاهرات، ووضع أصوات الجماهير المتعاطفة تحت تصرف الحركة القومية العربية في معاركها الانتخابية السياسية، فهذه المهام السياسية اليومية، على أهميتها الكبيرة، ليست سوى نقطة الانطلاق، لقد كان ينبغي على الحركات القومية العربية أن تستثمر زمن الصعود الجماهيري القومي، كي تمارس أثراً عميقاً بعيد المدى في جماهيرها وترتقي بمستواها ثقافياً وفكرياً وعلمياً، فهذا هو الأساس الفعلي الباقي والحي لإنجاز النهضة القومية العربية الجديدة.

● **بين النظرية السياسية وحركات المناورة (التكتيك):** من نتائج انفصال الفكر النظري عن الممارسة السياسية اليومية، في الحركات السياسية القومية العربية، سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة، أن صاحب القرار السياسي لم يعد بحاجة إلى الرجوع إلى المبادئ الرئيسية للحركة، وكان يمارس عمله السياسي اليومي بعد دراسة الوقائع الجارية، دون حاجة للعودة إلى قواعد الحركة لإجراء حوار حول مسألة محددة، ومع ذلك، فقد كان صاحب القرار السياسي ما

---

يزال بحاجة إلى الغطاء النظري لسياسته، وبما أن الغطاء النظري بقي ثابتاً بسبب ضعف الحياة الداخلية للحركة، فإن هذا الغطاء أصبح موحداً، وصالحاً لأي سياسة ينتجها صاحب القرار، فأصبح الخطاب النظري السياسي ثابتاً وإن تغيرت خطط المناورة (التكتيك)، ومع الوقت ظهر انفصال تام بين الخطاب النظري والواقع الفعلي لممارسة السياسة يومياً. وبذلك أصبحت مهمة الحركة القومية هي الدعاية النظرية للاتجاهات الأساسية في مبادئ الحركة ومحاولة إعطاء تبريرات للممارسة السياسية اليومية. وفي كثير من الأحيان طغت خطط المناورة (التكتيك) على الرؤية العامة الاستراتيجية، وانزلقت بعض الحركات القومية إلى كثير من ممارسات المناورة الخاطئة، لأنها لم تكن تمتلك دفة التوجيه الاستراتيجي. إن هذه الدوامة الناجمة عن التثبيت القسري للطروحات النظرية المبدئية، ومن جانب آخر تحرير الممارسة اليومية من أي استراتيجية بعيدة المدى، جعلت قيادات الحركات القومية تعتمد في معظم قراراتها على الحدس وعلى التجريبية لاستشراف المستقبل، وعلى ردود

الفعل الآتية لحماية الحركة وتطويرها، وهكذا أخذت الممارسة اليومية تتفصل عن التقدير الحقيقي لمدى قدرة الحركة على تنفيذ القرارات التي تتخذها والالتزام بالشعارات التي ترفعها، وأصبح المقياس دائماً هو مدى القدرة على الإقناع، بدلاً من مدى القدرة على التطبيق، ولذلك كان من السهل على هذه الحركات القومية أن تدخل في صراعات مع قوى اجتماعية هامة مؤهلة لدعم المشروع القومي، أو حتى في صراعات هامشية بين الحركات القومية نفسها. وفي حالات كثيرة مارست الحركات القومية عملها السياسي بمعزل عن الأسلوب العلمي الذي يتطلب بناء جبهات عريضة لتنفيذ برامج محددة، وهي مسؤولة أساسية تفرضها ضخامة المهام الملقاة على عاتقها، وحجم التحديات التي يواجهها المشروع القومي، ذلك أن الأهم من تحديد الأهداف السياسية الاستراتيجية هو السعي إلى إقامة تحالفات عريضة من قوى المجتمع الحية التي تستطيع أن تنفذ هذه الأهداف، كي لا تبقى الأهداف أحلاماً ملونة جميلة تطير في السماء، ولكن ليس لها أقدام تسير بها على الأرض.

## 2 - نحو بناء دولة الوحدة:

جاء استكمال الوحدة القومية وبناء الدولة - الأمة في الشرق والغرب، ، أو الحفاظ عليها إن كانت موجودة أساساً، خطوةً أساسيةً في نهضتها الحديثة ، في حين حيل بين العرب وبناء دولتهم القومية لأسباب عديدة، ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية، وتلك هي المهمة الكبرى المطروحة أمام العرب منذ قرن ونصف، ولم يتمكنوا من إنجازها، وتبقى هي المفتاح الأساسي لرسم مسار التطور اللاحق لأمتنا. ولا بد من الإشارة هنا إلى التجربة الرائدة التي خاضتها مصر وسورية (1958 - 1961)، وألهمت حماسة الجماهير العربية، حتى أصبح التيار القومي العربي - في ذلك الحين - تياراً جارفاً قوياً، لقد كانت تجربة الوحدة منعطفاً حاسماً، قاطعاً، لن تعود أوضاع الأمة بعده إلى ما كانت عليه قبله أبداً، لكنّ الكثيرين لم يلاحظوا أيضاً، كما يبدو، عمق التغييرات الاجتماعية والسياسية التي نجمت عن التجربة، والأهم أنّ تلك التجربة التاريخية، بنهوضها وسقوطها، وبنواقصها الفادحة وظروفها المعقّدة، أحدثت صدمة مزلّلة كشفت دفعة واحدة مقدار اتساع الهوة بين الواقع والغايات، فإنّ تلك التجربة التاريخية، بغضّ النظر عن الحماسة

الشعبية العارمة المنقطعة النظير التي احتضنت انطلاقتها، كشفت مقدار ضعف قواها السياسية والاجتماعية في مواجهة قوى الأعداء، وكشفت بدائية أدواتها وفقر وسائلها بالقياس إلى الأهداف الوطنية والقومية العظمى التي أخذت على عاتقها مهمة إنجازها، وكشفت أنها لم تأخذ بالحسبان على نحو كافٍ وعملي أنّ كلّ محاولة بسيطة باتجاه المقاومة والتوحيد تتجلى أصدائها إجراءات عمليّة فورية مضادة في العواصم الاستعمارية. إن الكثيرين ممّن خاضوا تجربة الوحدة المصرية السورية لم يذهبوا في تقديرهم لذلك الحدث التاريخي إلى هذا الحدّ، بينما العدو رآه كذلك، فقد كان هذا الحدث على هذا المستوى حقاً، سواء من حيث عوامل نهوضه ومعاني هذا النهوض، أم من حيث عوامل انهياره ومعانيه.

إن بناء الدولة - الأمة لا يمكن أن يتحقق ببذل الجهود النظرية، والعمل على زيادة الوعي بأهمية الوحدة العربية فقط، فدولة الوحدة لها وظيفة محددة، ولا يمكن أن نتجاهل الشروط الضرورية للانتقال إلى دولة الوحدة. وبكلمة أوضح نقول إن دولة الوحدة لا يمكن أن تقوم إلا إذا أيدتها وسعت إليها الأكثرية العظمى من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلدين

---

أو أكثر، وهذا يتطلب وجود مصالح مشتركة لهذه القوى في بناء دولة الوحدة، والواقع الحالي يقول إن القوى المسيطرة اجتماعياً في البلدان العربية هي القوى العشائرية والقبلية، واقتصادياً هي الفئات الطفيلية المستفيدة من الاقتصاد الريعي لارتباطها بسلطة الدولة القطرية، والمسيطرة سياسياً هي جماعات من التقنيين ومحترفي السياسة بمعناها الأسوأ، وهذه القوى ليس لها أدنى مصلحة في التخلي عن امتيازاتها التي توفرها لها سلطة الدولة القطرية، وللأسف الشديد استطاعت هذه المجموعات أن تهمش جميع فئات الشعب الأخرى وأن تحولها إلى كم مهمل.

وحتى نجعل بناء دولة الوحدة أمراً ممكناً، لا بد لنا من تهيئة الشروط المطلوبة لبنائها، وذلك يقتضي بداية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، فقد استطاع الاقتصاد الريعي عبر سيطرته على البلدان العربية عقوداً من الزمن، أن يجعل من البلدان العربية أمثلة عالمية للفشل في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية والسياسية والأمنية، وجعلها مثلاً يشار إليه في أفضل الطرق لهدر الموارد المادية والمعنوية، ولذلك نقول إن الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي ليس مطلوباً فقط من أجل بناء دولة

الوحدة بل من أجل التنمية والتقدم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في كل بلد عربي على حدة، وفي الوطن العربي بصفة عامة. فإذا أردنا الوحدة علينا أن نعمل على بناء الشروط الضرورية للتقدم في هذا المشروع.

• **التفتت العربي في مواجهة عالم التكتلات الكبرى:**

يشهد عالمنا اتجاهاً ثابتاً ومنتامياً نحو التوسع في التعاون الإقليمي والدولي، فالاتحاد الأوربي يسعى لانتزاع موقع القوة العالمية الثانية، وتتنظر أمريكا إلى هذه المحاولة بعين الترقب والتشكك في الهدف النهائي لهذا التكتل، فتحاول أن تزيد من قوتها، ببسط نفوذها على نحو أقوى على الأمريكيتين بالاعتماد على اتفاقية المنطقة الحرة الأمريكية، كما تحاول تعزيز نفوذها في شرقي آسيا وأستراليا بالاعتماد على اتفاقية المحيط الهادي، ومع هذا كله فإن جميع البلدان الصناعية الكبرى، على ما بينها من تنافس شديد، تتسق فيما بينها سواء في قمة الدول السبع (أو الثماني أو العشرين مؤخرًا)، أو في منظمة التجارة العالمية، كما تتسق فيما بينها في إطار متقدم للتعاون هو منظمة OECD التي تضم 28 دولة، وتشمل جميع التكتلات العالمية بدءاً من أقصى الغرب (أمريكا) مروراً بأوروبا ووصولاً إلى

---

أقصى الشرق (اليابان) وأقصى الجنوب (أستراليا)، وبالمقابل كيف يواجه العرب هذه التكتلات الكبرى المترابطة المتداخلة في سلسلة جدلية من التعاون والمنافسة ؟

يواجه العرب هذه التكتلات بالتفتت، وبميزيد من التباعد بين الدول العربية، وبالتفتت والانهييار على المستوى الداخلي في عدد من البلدان المنتسبة إلى الجامعة العربية لعل الصومال أوضحها مثلاً.

بدأ ظهور بوادر تقسيم الوطن العربي، مع الاستعمار الغربي الأوروبي للبلدان العربية، فمع اقتسام المصالح بين الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا) قُسمت الدول العربية، وجاءت اتفاقية سايكس بيكو في أثناء الحرب العالمية الأولى فعززت هذا الاتجاه، فسورية الطبيعية التي حافظت على نفسها عبر التاريخ، وحدةً سياسية جغرافية اقتصادية، قُسمت إلى أربع دول، دون أي مبرر سوى اقتسام المصالح أولاً ثم الهوس الذي أصاب فرنسا وبريطانيا في مزيد من التقسيم، فقد حاولت فرنسا تقسيم سورية إلى دويلات صغيرة، والمضحك المبكي أن بريطانيا حاولت تقسيم إمارة شرق الأردن حديثة الولادة إلى عدة دويلات صغيرة، ولم تكن هذه التوجهات مفهومة ومسوغة

إلا إذا افترضنا وجود هوس لدى السياسيين الأوروبيين في تفتيت العرب، وقد تُوجَّ هذا الهوس أخيراً بزرع جسم غريب في قلب الوطن العربي، في فلسطين، لقد خطط الأوروبيون لتفتيت العرب، واليوم يرى أبنائهم في الاتحاد الأوروبي أن مصلحتهم تقتضي تعزيز اتجاه التعاون العربي الأوروبي، وهو اتجاه يعزز التعاون العربي الداخلي، وإن الساسة الأوروبيين المتتورين اليوم ينظرون إلى وجود منطقة عربية موحدة ومزدهرة إلى جانب الاتحاد الأوروبي، باعتباره عاملاً مساعداً لأوروبا في معاركها الاقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية الحامية. فما أشد ما ألحقته أوروبا بالعرب من أذى على أيدي ساستها في القرن التاسع عشر، الذين لم يكونوا يرون أبعد من أنوفهم، بسبب ضيق أفقهم الاستراتيجي.

وقد تفاعل العرب بعد الحرب العالمية الثانية، بظهور تباشير احتمال تحررهم من الاستعمار، ولكن هذا التحرر لم يكن سهلاً وتطلب نضالاً قاسياً وقوافل من الشهداء، استمرت في التدفق إلى ساحات النضال والشهادة لفترة تزيد على عشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية .

---

وقد حاول العرب بعد تحررهم زيادة التعاون الداخلي فيما بينهم، وخاصة مع وجود خطر مشترك عليهم وهو التوجه العنصري التوسعي لدولة الكيان الصهيوني، فجاءت الجامعة العربية لتحتضن الاتجاه التعاوني العربي، ولتمثل النظام الإقليمي العربي بعد الحرب العالمية الثانية، واليوم وبعد مضي أكثر من نصف قرن على ولادة الجامعة العربية نرى أنها اليوم لم تتطور على النحو المطلوب الذي يلبي حاجات الأمة ومتطلبات نضالها لتحقيق أهدافها القومية، فهي تمثل نظاماً ضعيفاً بالقياس إلى الاتحاد الأوروبي، لا بل بالقياس إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وبالقياس إلى منظمة دول أمريكا اللاتينية، أو منظمة دول جنوب شرقي آسيا، وهي اليوم تشهد عجزاً واضحاً في قدراتها التمويلية والتنظيمية والإدارية .

إن التجارة العربية البينية لا تكاد تذكر بالمقارنة مع مجمل تجارة العرب مع سائر دول العالم، إلا أن التبادل التجاري ليس هو المقياس الأهم، فالتعاون في المجال الاقتصادي الصناعي وفي المجال التقني هو الأساس في وجود تكتل اقتصادي عربي، وللأسف لا يوجد أي إنجاز عربي في هذا المجال،

وبعبارة أدق لا يوجد تعاون بين بلدين عربيين أو أكثر، نتج عنه مشروع اقتصادي ناجح مشترك في مجال الإنتاج الصناعي والتقني .

إن الأوروبيين الذين يشعرون بحاجتهم للوحدة على ما بينهم من الفواصل العرقية والقومية وأحقاد مئات السنين التي تفرق بينهم، يفعلون ذلك بهدف بناء موقع تنافسي متقدم في عالم المستقبل، لقد تجاوزوا بسرعة مع ظاهرة انحسار الاستعمار القديم، وبنوا لأنفسهم موقعاً تنافسياً يمكنهم مع استمرار موقع القارة الأوروبية المتميز عالمياً، وما يزال العرب يترددون في الإقدام على خطوات حقيقية في ميدان التعاون الاقتصادي العربي ، وفي ميدان تطوير إمكاناتهم الاقتصادية الفعلية التي لا تتبع من مواردهم الأولية وثرواتهم الباطنية، بل من كد يدهم وإبداع عقولهم، فهذا هو الأسلوب الوحيد لتنمية القدرة الاقتصادية، وإن استمرار تجاهلنا لهذه الحقيقة سيؤدي بنا إلى الهاوية مع الوقت، ولو وضع العرب نصب أعينهم هذه الحقائق منذ عام 1950م لاستطاعوا بسهولة أن يصلوا إلى نتائج جيدة ، أما اليوم فالوضع أصعب بكثير وإذا انتظرنا حتى عام 2050م

---

فقد نفقد كل فرصة في الحصول على موقع ما في عالم المستقبل.

ولا ننسى أن دولة الكيان الصهيوني تشترك في كثير من النشاطات العلنية والسرية التي تهدف إلى تفتيت القدرة العربية، عبر تفتيت هذه البلدان وتحطيم قدرتها، وإثارة النزعات الطائفية والمذهبية والفئوية داخل كل دولة، وقد شجعت دولة الكيان الصهيوني احتلال العراق لتدمير قدراته الوطنية، وخطت لتفتيت الدول العربية بدعم مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم مشروع خارطة الشرق الأوسط الجديد التي رسمها فريق المحافظين الجدد، إذ كان من المفترض تقسيم معظم الدول العربية إلى كيانات متناحرة فيما بينها، وقد حاولت دولة الكيان الصهيوني رسمياً تقسيم لبنان بتأسيس جيش لبنان الجنوبي، وتشجيع أكثر من طرف للمضي باتجاه تقسيم لبنان، ولكن ربع قرن من التدخل في حياة لبنان السياسية، وثمانية عشر عاماً من الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان باءت جميعها بأسوأ أنواع الفشل، وزادت من الوحدة الوطنية اللبنانية، أما النشاطات السرية لدولة الكيان الصهيوني فهي تتحو المنحى نفسه وهي تتعامل مع العرب تعاملها مع قوة استراتيجية واحدة وهي لذلك

تسعى لضرب أبعاد نقطة في الوطن العربي تماماً كما سعت لضرب الوحدة الوطنية اللبنانية .

لذلك كله نجد أن التفتت العربي والانقسام هو أسوأ ما يهدد الأمن القومي العربي، فهو يهدد هذا الأمن سياسياً وتفاوضياً واقتصادياً، وهو يهدد أدنى محاولة لخلق قاعدة تنمية حقيقية في أي بلد عربي، فالتنمية في عصرنا تتألف من مكونات النهضة المعرفية التقنية ومواجهة التنافس الدولي ومواجهة التكتلات الكبرى، وجميع هذه العناصر يستحيل الوصول إليها دون وجود تعاون حقيقي عربي، تعاون يبتعد عن لغة الخطابات والأناشيد والأمنيات الساذجة، ويخاطب العرب بمنطق المصلحة بما في ذلك مصلحة الطبقات الشعبية الفقيرة ومصلحة المستثمرين العرب بل ومصلحة الطبقات والأنظمة الحاكمة في البلدان العربية نفسها، فجميع العرب دون تمييز ودون استثناء (سيربحون) من تجربة التعاون العربي، فقد وصل العرب إلى نقطة لا يخسرون معها شيئاً من التعاون، بل على العكس تماماً يربحون جميعاً معاً بفضل القدرات التي توفرها عملية توحيد الإمكانيات وهنا نتذكر جميعاً، ذلك المثال البسيط الذي كنا نسمعه

---

دائماً عن العصي المجتمعة التي لا تنكسر مجتمعة ويمكن كسرها فرادى، بمعنى أن قوة المجموعة تنشأ عن جمع قوى الأفراد، وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى أن هذا المثال لا يعبر عن واقع التعاون بدقة، فالنظريات الحديثة في علم الإدارة تؤكد دائماً أن روح الفريق التعاونية هي الأساس في أي عمل ناجح (اقتصادياً)، وأن قوة الفريق هي أكبر بكثير من المجموع الحسابي البسيط لمجموع أفراده لأن مجموعة عناصر الفريق عندما تصبح كلاً متكاملًا، تفجر طاقات كامنة لم تكن ظاهرة قبل التكامل، وتحرض مبادرات لم تكن ممكنة لولا وجود هذا الإطار الواسع من الإمكانيات الإبداعية والتمويلية المشتركة، ولولا وجود سوق واسعة تتيح الإقدام على مبادرات كان التفكير فيها وحده يعدّ نوعاً من الخيال إن لم نقل نوعاً من الحماسة .

المسألة المطروحة اليوم أمام الحركات القومية العربية هي كيفية بناء دولة الأمة، فمن المعروف أن العالم لا يعبأ بكيانات لم تحقق ذاتها ولم توحد أرضها ضمن إطار سلطة منظمة موحدة بغض النظر عن شكل هذه السلطة، أو عن طرق الوصول إليها، أي أن المسألة الأهم اليوم هي الانتقال من حالة وجود الأمة

بالقوة إلى حالة وجودها بالفعل، وهو عمل يستوجب جهوداً  
دؤوبة على مدى طويل، جهوداً على صعيد الاقتصاد والثقافة  
والعلم وجهوداً على صعيد السياسة والدفاع والأمن .

• **فهل ما زالت الوحدة العربية ممكنة ؟**

لن نجيب هنا جواباً رومانياً، ولن ننجرف مع العواطف  
والشعارات، بل يجب أن نجيب جواباً موضوعياً، فنقول إنها  
ضمن المعطيات الحالية من ظروف سياسية وأوضاع اقتصادية  
 واجتماعية غير ممكنة، ولكنها ستصبح ممكنة حين تتوفر  
شروط بناء دولة الوحدة، وأهم هذه الشروط هو تجذر الوعي  
الفكري بأهمية الوحدة العربية سواء على صعيد الجماهير أو  
النخب الفكرية أو الحركات السياسية أو الحكومات العربية، ومن  
أهم هذه الشروط أيضاً انتقال بعض الأقطار العربية على الأقل  
من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي الصناعي، وإلى  
اقتصاد المعرفة، على نحو تكون هذه البلدان فيه نواةً للاقتصاد  
العربي المشترك، والتحقق من أن هذا المسار يمثل مصلحة  
مشتركة لجميع البلدان وجميع الشرائح الاجتماعية، وسنستعرض  
لاحقاً هذه الشروط تفصيلاً .

---

• وهل ما زالت الوحدة العربية اليوم ضرورة تاريخية ؟

لعلها اليوم ضرورة تاريخية أكثر من أي وقت مضى، فالعرب اليوم مهمشون في مجموعهم وعلى صعيد كل بلد على حدة، والحكام العرب اليوم يشعرون بضغط هائلة من كل حذب وصوب، فكل قوة عالمية ترغب في فرض شروطها عليهم، وبدلاً من أن يكون دور العرب فاعلاً في رسم مستقبل العالم، وهم يستحقون ذلك من حيث عددهم وموقعهم ومكانتهم الاستراتيجية، فإن الحكومات العربية محتارة اليوم، فلا تعرف كيف توفق بين ظروف وشروط متناقضة مفروضة عليها داخلياً وخارجياً، كي تظفر بحق الاستمرار في الحياة، وهذه مهانة كبيرة لم يعد من الممكن قبولها رسمياً أو شعبياً .

ومن المهيمن أن تتحدث الدول الأوروبية اليوم في دوائرها البحثية المغلقة، وكذلك أن تتحدث مراكز الأبحاث الأمريكية عن الدول الفاشلة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأن تضع قائمة بهذه الدول الفاشلة تضم ستين دولة، وأن تكون معظم الدول العربية مصنفة بين هذه الدول الفاشلة التي تحتاج إلى «رعاية خاصة» من الأوروبيين والأمريكيين، وتشمل هذه «الرعاية الخاصة» إجراءات عديدة وفقاً لدرجة توافق كل دولة على حدة مع

الاستراتيجيات الأوروبية أو الأمريكية، وصولاً إلى مرحلة «تغيير النظام» في حالات معينة من «التباعد» و «عدم الانسجام»، ولا يستثنى من ذلك بعض الدول المصنفة حليفةً للولايات المتحدة.

وتقول الدول الأوروبية إن هذا الفشل المثلث (السياسي – الاقتصادي – الأمني)، جعل هذه الدول منبعاً للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، ومنبعاً للإرهاب، ومنبعاً لعدم الاستقرار في العالم، وهو ما فرض على العالم «المتمدن» (أي أوروبا والولايات المتحدة) ضبط هذه الظاهرة والتحكم بها، ومساعدة بعض هذه الدول على الارتقاء وتحسين ظروفها، وإخضاع دول أخرى للشروط التي يراها حكام العالم مناسبة، وتطويق دول الممانعة والعمل على تغيير نظامها السياسي.

ونحن نعلم أن صورة الدول الفاشلة (إن كان هنالك مبرر لاستخدام مثل هذا المصطلح)، إنما هو النتيجة المنطقية لسياسات الدول الناجحة (اقرأ: الدول الإمبريالية)، فلولا النهب المنظم لدول الاستعمار القديم، الذي تبعه نهب العالم الثالث بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً على نظام تقسيم عمل عالمي ظالم، لما أمكن للولايات المتحدة أن تزدهر، وأن تتمتع بتطوير

---

اقتصادها بفضل عصر النفط الرخيص، الذي أنشأته وحتمته بإحداث سلسلة من الأزمات والحروب كان آخرها غزو العراق. ولن تستطيع البلدان العربية (النفطية منها وغير النفطية) أن تتخلص من واقعها الراهن وأن تكسر حلقة التخلف، ما لم تطور اقتصادها وتلجأ إلى حماية موقعها الاقتصادي التنافسي بتأسيس كتل اقتصادية – سياسي قوي وفاعل ضمن الإطار العربي .

إن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد وصولها إلى قمة التحكم بالعالم، تشعر وكأن هذا الموقع ينزلق منها بسرعة، وهي لهذا تعمل على تصدير أزماتها السياسية والاقتصادية إلى الخارج للحفاظ أطول مدة ممكنة على موقعها في قمة القرار العالمي، وهي تحاول أن تضرب أي تطور في الشرق الأقصى أو في الغرب الأوروبي ما لم يكن منسجماً مع متطلباتها وشروطها، وتعمل على ضرب أي تحالف بين هاتين القوتين الصاعدتين، أو حتى أي تفاهم يمكن أن يترتب عليه إزاحتها عن موقع التحكم بالعالم، ولكي تحقق ذلك كله، لا بد لها من السيطرة على منطقتين هما منطقة بحر قزوين والمنطقة العربية لكي تسيطر على مفاتيح تدفق النفط إلى العالم .

ولذلك لم يعد من الممكن تحت كل هذه الضغوط، أن تستمر الدول العربية بالحياة وفق الشروط الراهنة، فإما أن تتراجع وتتفتت أو تتقدم وتتحد.

### • الحامل الاجتماعي لهدف الوحدة:

لا بد لكل هدف تاريخي كبير من حامل اجتماعي أي مجموعة من القوى الاقتصادية الاجتماعية التي تأخذ على عاتقها إنجاز هذا الهدف التاريخي، لا بد إذاً من رافعة تاريخية تتألف من القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تستطيع أن ترفع بناء الدولة القومية .

وهذه الفكرة حول الحامل الاجتماعي أو الرافعة التاريخية ليست حديثة أو مبتكرة، فقد خصصت لها الحركات القومية العربية جانباً من جهدها النظري، لقد أكد التيار القومي العربي أن هذه المجموعة من القوى، المعنية ببناء دولة الوحدة، تتألف من العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية وصغار الكسبة والحرفيين (أي البرجوازية الصغيرة) .

وإذا أعدنا النظر في التعريف السابق، فإننا سنرى أن الطبقة العاملة العربية لا تزال ضعيفة بالقياس إلى مثيلاتها في أوروبا وأمريكا وحتى إلى مثيلاتها في بلدان الشرق الآسيوي،

---

فالاقتصاد في البلدان العربية يعتمد أساساً على نمط الاقتصاد الريعي ويرتكز على الصناعات التحويلية البسيطة، وفي البلدان المنتجة للنفط نجد أن قسماً كبيراً من أفراد الطبقة العاملة هم من الوافدين من بلدان أخرى وليس لهم ارتباط قوي بالبلد الذي يعملون فيه، حتى لو كانوا من الوافدين العرب، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من البلدان العربية لا يسمح بالعمل النقابي العمالي، أما البلدان التي تسمح به فقد أخذت السلطة فيها جميع احتياطاتها وتوصلت إلى تدجين النقابات العمالية، ودمجها بالبنى القطرية وبالاقتصاد الريعي.

وكذلك فإن ظاهرة هجرة الريف إلى المدينة قللت من أهمية طبقة الفلاحين، فقد انخفضت نسبة العاملين في حقل الزراعة في معظم الدول العربية، وإذا أخذنا بالحسبان التباعد الطبيعي في مجال عمل المزارعين الذين يعملون في ملكيات زراعية صغيرة ومنفصلة، والنزوع الطبيعي الفردي لدى الفلاحين، نجد أن القوة الاقتصادية الاجتماعية السياسية لهذه الطبقة انخفضت كثيراً بالقياس إلى ما كانت عليه في أواسط القرن العشرين.

أما الرأسمالية الوطنية، أي الرأسمالية التي تعمل في مجال الإنتاج الصناعي، فإنها لا تكوّن قوة كبيرة، نظراً لحجم إنتاجها ونسبته من الاقتصاد الوطني الذي يغلب عليه الطابع الريعي. وأخيراً فإننا نجد أن دور النخب الفكرية العربية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، أخذ بالتراجع في معظم البلدان العربية منذ ثمانينات القرن الماضي، وهي فترة شهدت صعوداً لهيمنة النخب السياسية الاقتصادية القطرية الحاكمة في البلدان العربية. ولا نستطيع اليوم حين نفكر بهذه القوى الاجتماعية التي يفترض بها أن تكون الرافعة التاريخية للنهوض القومي، إلا أن نعترف أنها بوضعها الراهن غير قادرة على إنجاز هذه المهمة التاريخية، ومع ذلك فإننا نعتقد أن الظروف الراهنة ستساعد في بدء البلدان العربية بالتحرك نحو أنماط جديدة من الاقتصاد تختلف عن الاقتصاد الريعي، فالمخزون النفطي العالمي لن يستطيع أن يصمد طويلاً أمام تزايد الطلب ومحدودية الإنتاج، وسيشهد العقد القادم أو العقود القريبة القادمة، ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط بسبب العجز عن تلبية الطلب المتزايد. وأمام الخطر الداهم المتمثل في اقتراب ظاهرة نضوب النفط، ستضطر البلدان المنتجة للنفط والبلدان المحيطة بها والمعتمدة

---

عليها، إلى الانخراط في تجارب اقتصادية جديدة تنقل اقتصاد بلدانها إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي وربما استطاعت بعض الدول العربية الوصول إلى اقتصاد المعرفة .

إن هذه التطورات، إن حصلت، واحتمال حصولها كبير، وعلينا أن نسهم في تحقيقها، ستؤثر في حجم نفوذ هذه القوى الاجتماعية التي ذكرناها سابقاً، بل وستدفع إلى الواجهة قوة اقتصادية جديدة هي البرجوازية الوطنية العاملة في حقل الإنتاج الصناعي، والتي سيكون في مصلحتها، ليس فقط توسيع الأسواق العربية وتوحيدها، بل إقامة سلاسل إنتاج في عدة دول عربية، تستفيد من التكامل العربي وتوظفه لمصلحتها .

لذلك نقول إن الحامل الاجتماعي أو الرافعة التاريخية للنهوض القومي العربي ستكون مؤلفة من كتلة تاريخية واسعة تضم إلى جانب العمال والفلاحين والمتقنين الطبقة البرجوازية العربية المنتجة الصاعدة والتي سنتنامى قوتها مع تراجع طابع الاقتصاد الريعي في البلدان العربية.

وإذا أريد للنهوض القومي العربي النجاح فإن علينا جميعاً أن نسعى إلى الاستفادة من جميع الأطر الممكنة لرفع سوية الوعي القومي و لرفع سوية الثقافة الجماهيرية عموماً، بما في ذلك

الاستفادة من جميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات والاتحادات والنوادي لتكوين إطار عمل فعلي لرفع سوية الفرد والجمهور فكرياً وثقافياً، ودمج هذه الطاقات المهدورة في حركة تاريخية صاعدة، تؤدي إلى تنشيط المشاركة الشعبية ورفع سوية الوعي القومي.

وإذا أريد للنهوض القومي العربي النجاح في إنجاز مهامه، فإن على الحركات القومية العربية أن تسعى منذ الآن إلى زيادة حجم نفوذ القوى التي يفترض بها أن تدخل ضمن الكتلة التاريخية التي تستطيع إنجاز هذه المهمة، وزيادة أثر هذه القوى في حركة هذه الكتلة.

إن على الحركات القومية العربية أن تسعى ضمن هذا الإطار إلى زيادة الوعي الجماهيري لأهمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يضع التنمية العربية في مأزق حقيقي، ويجعل من البلدان العربية أمثلة عالمية لكيفية هدر مصادر القوة الاقتصادية والاستراتيجية، وتوضيح أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة في بعض البلدان العربية على الأقل، وهو ما يسمح بالانطلاق في مسيرة جديدة للتنمية

---

والنهضة العربية، ويسمح بتعزيز مواقع القوى الاقتصادية والاجتماعية التي لها مصلحة حقيقية في إنجاز النهوض القومي. وأخيراً ينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن العنصر الأول والأهم في انطلاق الرفاعة التاريخية للنهوض القومي، إنما هو الوعي وهو أمر تتحمل مسؤولية نشره الحركات القومية، ببناء نخب فكرية جديدة، وإعادة نشر أفكار النهضة بين الجماهير. فلا يمكن استعادة دور العناصر المكونة للحامل الاجتماعي والرفاعة التاريخية للنهوض القومي إلا بالتركيز على دور الوعي، أي بتفعيل العامل الذاتي إلى أقصى حد ممكن، ذلك أن الظروف الموضوعية تظهر حالة من عدم التوازن لا تصلح لتكون بيئة إيجابية حاضنة للنهوض القومي. وإنما نعتقد أن مفاهيم التقدم والنهضة وأفكار التنوير والتنمية والوحدة العربية تتداخل هنا إلى درجة كبيرة تماماً كما كان الحال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن المهم جداً اليوم تعزيز التيار الفكري الداعم لنهضة عربية تستند إلى العلم والتنمية والتقدم، تجد فيها كل شريحة اجتماعية مصلحة لها ولرؤيتها، ويجد فيها كل فريق عربي مصلحة له ولمجموع أبناء شعبه.

• شكل دولة الوحدة:

لا نستطيع أن نحدد سلفاً الشكل الأنسب لدولة الوحدة، غير أننا نعتقد أن سنوات طويلة من تكريس الدولة القطرية أنتجت تبايناً في طبيعة الأنظمة السياسية ومستوى التطور بين الدول العربية، كما أنتجت حالات وحساسيات بل ومخاوف مختلفة، من طغيان دولة على أخرى في إطار دولة الوحدة، لذلك فإن الشكل الأمثل لدولة الوحدة هو شكل الدولة الاتحادية (الفدرالية) التي تراعي هذه الظروف والمخاوف كلها، وذلك في المرحلة الأولى، ويمكن فيما بعد تطوير هذا الشكل وفقاً لدرجة تطور الحالة الاجتماعية السياسية الاقتصادية في كل دولة منتمية إلى الدولة الموحدة على حدة، وفي مجموع هذه الدول، وعليها ألا نستبعد أي شكل يحقق خطوة إلى الأمام باتجاه دولة الوحدة، فلدينا شواهد غنية جداً من التاريخ، تجعلنا نرى أن لكل أمة تجربتها الخاصة في بناء دولة الوحدة، فتجربة فرنسا كانت مختلفة عن تجربة ألمانيا أو إيطاليا، كما أن العصر الحديث يمدنا بأمثلة أكثر تميزاً مثل وحدة هونغ كونغ مع الصين الأم، وهي وحدة تحققت دون المساس بأي عنصر من عناصر الحياة الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في هونغ كونغ قبل

---

الوحدة، ومع ذلك فقد تحقق للطرفين فوائد عظيمة بعد تحقيق الوحدة على غرابة شكل الاتحاد، وعلى ما كان يبدو لأول وهلة من ضعف في درجة الارتباط، ولذلك فإننا نقول إن الظروف التاريخية السياسية الاقتصادية تفرض حلاً مبتكرة للمشكلات التي تترافق مع عملية بناء دولة الوحدة، كما يجب ألا ننسى تجربة الوحدة الأوروبية التي قامت على توحيد كيانات قومية مختلفة في دولة واحدة وهي عملية بدأت في منتصف القرن العشرين، وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، ولو أن العرب تعاملوا بجدية مع اتفاقية السوق العربية المشتركة، التي بدأت في الوقت نفسه تقريباً، لكنا اليوم نتحدث عن تجربة وحدوية موجودة فعلاً، لا عن احتمالات وأهداف. إننا نؤكد ختاماً أهمية التدرج في الوصول إلى دولة الوحدة، عبر التضامن ومختلف أشكال التنسيق، وتوحيد السياسات الثقافية والاقتصادية بين الأقطار المختلفة.

### 3 - نحو توطيد الحرية والبناء الديمقراطي:

لقد رفعت الحركة القومية منذ بداياتها مسألة الحرية السياسية إلى أعلى منزلة بين أهدافها الأساسية، إذ إن الحرية

تشمل تحرير المجتمعات العربية من المستعمر، من جهة، وحرية الإنسان الفرد في بناء وطنه من جهة أخرى. وقد تعامل القوميون في بداية عملهم فيما بينهم ومع القوى السياسية الأخرى بمنطق الحوار الحر، حول مجمل القضايا التي تهم الأمة، ومن المفيد أن نذكر أن دستور البعث الذي أقره المؤتمر التأسيسي عام 1947 نص على: "حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأي سلطة أن تنتقصها"، وبذلك فقد رفعت الحركة القومية مرتبة الحقوق الديمقراطية الأساسية من مرتبة الحقوق الوضعية التعاقدية إلى مرتبة الحقوق الطبيعية المقدسة.

والواقع أن ثمة ركائز عديدة لا بد أن تركز عليها عملية بناء دولة الوحدة، ولكن هنالك سمة مشتركة لها جميعاً: إنها الديمقراطية، ولكن علينا أن نميز بين عدة اتجاهات في مسألة الحرية على الصعيد العربي، ونعتقد أن هذه الاتجاهات مترابطة فيما بينها، وتعزيز أحدها يعزز فوراً موقع الآخر، وسنناقش هذه الاتجاهات كل على حدة:

---

• **تحرر العرب من التبعية:** لقد استكملت الدول العربية كلها استقلالها منذ أربعة عقود تقريباً، ومع ذلك فإن الواقع الحالي يشي بوجود ثغرات جوهرية في بنية هذا الاستقلال، وقد اعتدنا أن نقرأ أن العرب يستوردون كل شيء من المنتجات الصناعية مهما بدا المنتج بسيطاً أو تافهاً، إلا أننا اليوم نعلم أن العرب يستوردون نصف سلّتهم الغذائية من الخارج، ويودعون أموالهم في الغرب، وكأن ذلك لا يكفي فقد بدأت الدول الغربية تفرض شروطها على "الصناديق السيادية" كما اصطلح على تسميتها، فهي تريد أن تفرض على الدول العربية أين توظف أموالها، بل وإن بعض الدول العربية التي يعاني أبناؤها من البطالة الشديدة تتعاقد مع شركات أجنبية من شرقي آسيا، فتأتي هذه الشركات بأدواتها وموادها وعمالها، لتنجز العمل المطلوب، تاركة أبناء الدول العربية التي يعملون فيها غارقين في البطالة، وتأتي العقود الأعظم ربحاً لتعطي للدول الغربية، فأبي تبعية اقتصادية يمكن أن تكون أسوأ من هذا الوضع؟ أما على الصعيد السياسي فالتبعية أشد وأقسى، فقد وصلت إلى حد أن الدوائر الحاكمة

في الغرب هي التي تخطط لمستقبل العرب وتضع خرائط بلادهم المستقبلية، بل إنها تفرض عليهم ما يجب تدريسه أو حذفه من مناهجهم الدراسية، والإصلاحات التي يجب أن يجروها على أنظمتهم السياسية والاقتصادية، وحجم إنتاج كل دولة من المواد الأولية للثروة الباطنية كي تستقر أسعارها على المستوى المناسب للاقتصاد الصناعي، ومن عليهم أن يصفحوا أو أن يقطعوا علاقتهم به، فإذا لم تكن هذه تبعية سياسية شاملة فكيف تكون التبعية؟ إن الحرية السياسية - في رأينا - كلُّ متكامل ولا يمكن أن نفصل حرية المواطن عن حرية الدولة التي يعيش في كنفها.

● **حرية المواطن في وطنه:** لا شيء يَعْدَلُ وطناً يعيش أبناؤه أحراراً، فهو قادر على صنع المعجزات، وإذا أتحننا لأبناء هذا الوطن العربي الكبير، الحريات الأساسية في التعبير والاجتماع والتظاهر واختيار معتقداتهم السياسية وممثلهم في نظام الحكم، وهي الحريات المتعارف عليها عالمياً، واستثمر ذلك استثماراً خلاقاً مبدعاً، فإن بناء دولة الوحدة العربية سيكون أقرب إلى التحقيق. ولكن، ما مشكلة بعض الدول

---

العربية التي تطبق نظاماً انتخابياً وتتيح على نحوٍ ما هذه الحريات المتعارف عليها، ثم نراها تتحول إلى ديمقراطية عشائر وقبائل وملل ونحل، أو ديمقراطية نخب حاكمة؟ للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نتذكر أن شكل الحكم الديمقراطي لم يولد البارحة، بل هو قديم قدم الحضارة الإنسانية نفسها، ففي أور جنوب العراق سجل التاريخ وجود أول نظام ديمقراطي بمجلسين ( مجلسي العموم والآباء) منذ قرابة خمسة آلاف عام، وفي إيبلا السورية وأثينا وروما كانت هنالك أيضاً مجالس تمثيلية، وقد استمر هذا التقليد في العصر الحديث مع الدول الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، وتختلف هذه الدول الديمقراطية اختلافاً شديداً في شكل ديمقراطيتها والأسس الناظمة لها، وفقاً للتطور الحضاري والتاريخي لكل منها، ولكن ثمة شيء واحد مشترك فيها جميعاً: فالديمقراطية هي الصيغة المعتمدة للتوافق في إطار سلطة الطبقة الحاكمة، هكذا كانت في العالم القديم ديمقراطية الأحرار مع استبعاد العبيد واستبعادهم، وهكذا هي اليوم في أوروبا وأمريكا ديمقراطية الشركات الكبرى على حساب باقي

فئات الشعب، وما نقوله هنا ليس انتقاصاً من أهمية الديمقراطية، فهي أفضل وسيلة في عالمنا لطرح المطالب الشعبية والنضال في سبيل تحقيقها، وعلينا ألا نستهيئ بما تتيحه من حريات وما تقدمه من إمكانات لقوى الشعب الفاعلة. إن تعزيز المشاركة الشعبية في رسم الخطط العامة والسياسات لكل بلد، يمكن أن يزيد من حجم تأثير الشرائح المنتجة والنخب الفكرية في البلدان العربية ويقلل من نفوذ القوى المرتبطة بالاقتصاد الطفيلي، ويفتح الباب واسعاً أمام تطوير الاقتصاد الإنتاجي تطويراً حقيقياً، وفي ذلك مصلحة حقيقية للشرائح الشعبية التي تعاني الفقر وارتفاع أسعار السلع والبطالة، وفي الوقت نفسه تدعم اتجاهات بناء مشروع تنمية حقيقية على الصعيد الوطني، يمكن له أن يلتقي ويتعاون مع مشروعات مماثلة في بلدان عربية أخرى. وإن ما ذكرناه حول الديمقراطية، من حيث هي صيغة معتمدة للتوافق في إطار سلطة الطبقة الحاكمة، كان يرمي إلى التذكير بالسبب الحقيقي لهشاشة الديمقراطيات العربية، فهذه الديمقراطيات موجودة في بلادنا التي تسودها اجتماعياً القوى

---

العشائرية والقبلية، واقتصادياً الفئات الطفيلية المستفيدة من الاقتصاد الريعي اعتماداً على ارتباطها بسلطة الدولة القطرية، وسياسياً جماعات من التقنيين ومحترفي السياسة، وهذه التركيبة الثلاثية لا يمكن أن تنتج سوى ديمقراطية أبوية قمعية، ديمقراطية هشّة غايتها تقاسم مغنم السلطة وحصص المكاسب الاقتصادية، ديمقراطية متخلفة ترسخ التخلف وتعود به إلى الوراء. ومن هنا نفهم أهمية البعد الثالث للحرية: التحرر الاقتصادي.

● **التحرر الاقتصادي:** علينا أولاً أن نسأل هل يمكن بناء ديمقراطية حقيقية في ظل سيطرة القوى العشائرية القبلية المتحالفة مع شرائح السماسرة والطفيليين؟ فإذا كان ذلك غير ممكن، وهو ما نرى نتائجه فعلاً في الدول العربية التي انتهجت نهجاً انتخابياً، وأنتجت نظاماً ديمقراطياً هشاً ومشوهاً، فإننا نرى أن النضال من أجل الديمقراطية يرتبط موضوعياً بالنضال ضد الفساد السياسي والاقتصادي والهيمنة القبلية العشائرية على المجتمع، ذلك أن سيطرة هذه الشرائح أدخلت البلاد بأكملها في دوامات لا تنتهي من هدر الموارد

المادية والمعنوية، حتى أصبح العرب أسطع مثال على الفشل في جميع المجالات، فبينما يتقدم تلاميذ كوريا ويتفوقون في المواد العلمية على نظرائهم الأوروبيين والأمريكيين، فقد ازداد عدد الأميين العرب في غضون عقدين من الزمن من 70 إلى 100 مليون أمة وازدادت نسبتهم من 23% إلى 31% من مجموع السكان العرب، وفقاً لتقرير أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في بداية عام 2008، إنه النظام القائم على تحقيق الأرباح بأسرع الطرق وأسهلها، وهو نظام مدمر ليس للحياة الديمقراطية والسياسية فقط، بل كذلك للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

● **الحرية الداخلية للأحزاب السياسية:** هل يمكن أن تبنى الديمقراطية في بلد محروم من أحزاب سياسية تعيش حياة داخلية سليمة وديمقراطية؟ بالطبع لا، وبقدر ما يبدو هذا الأمر هاماً لجميع الأحزاب السياسية، فهو مصيري للأحزاب القومية، إذ لا بد من التركيز على تفعيل الحياة الداخلية لهذه الأحزاب وتنشيطها وإحيائها، فلا يمكن بناء مجتمع جديد اعتماداً على أفراد في التنظيم يلتزمون بما تقره قياداتهم دون

---

أي حركة فاعلة ومبدعة، أو دون نقاش وحوار متفاعل حر، ينتج عنه في النهاية الخط العام للحزب أو الحركة السياسية. لقد مضى الزمن الذي كان ينظر فيه إلى القاعدة الحزبية وكأنها أداة تنفيذية لقرارات القيادة، وأصبح علينا منذ الآن أن نحاول إشراك أكبر قدر ممكن من أعضاء القواعد الحزبية في رسم سياسة الحزب واستراتيجيته، ذلك أن النهوض القومي هو استيلاء نموذج جديد من رحم المستقبل، وهو يتطلب شحذ الخيال وتشجيع الإبداع والفكر الخلاق لمواجهة ظروف صعبة جداً، ولبناء شيء جديد يختلف عما تعودنا عليه في رتابة الحياة اليومية، إذ أن ذلك كله لم يعد ممكناً دون حياة حزبية داخلية نشيطة ومبدعة وخلاقة .

• **التنسيق بين الأحزاب المؤتلفة:** ولا بدّ أيضاً، على صعيد التنسيق الجبهوي بين الحركات القومية، سواء في نطاق دولة عربية واحدة، أو بين عدة بلدان، من مراعاة المسألة الديمقراطية، ذلك أنه لا بد من الاعتراف بأنه لا توجد حركة واحدة مهما كانت قوية في صفوف الجماهير، قادرة على إنجاز النهوض القومي وحدها، لذلك يجب تفهم سياسات

الحركات الأخرى التي تدعم النهوض القومي العربي، حتى لو لم تكن هذه الحركات مصنفة عادةً بين الحركات القومية، ذلك أن فهمنا الجديد للمشروع القومي على أنه مشروع نهضوي تنموي لمجموع البلدان العربية، يمكن أن يجذب أحزاباً وحركات لم تكن مصنفة ضمن إطار القومية العربية، بل قد تكون خاضت معاركَ أساسية أو جانبية أو هامشية مع الحركات القومية في الماضي، فعلينا أن نتجاوز ذلك كله، لأن الحركات القومية العربية نفسها خاضت فيما بينها معارك جانبية عديدة، ربما كانت أشد وأقسى. فعلينا أن نتخذ من المصلحة العامة وطنياً وقومياً بوصلةً للتحرك، وأن يتسع إدراكنا لنحصل على حوار حقيقي فاعل مع جميع الاتجاهات والحركات والأحزاب التي تدعم النهوض القومي أو يمكن أن تدعمه، من أجل الاتفاق على برنامج للحد الأدنى بين جميع هذه الحركات والفصائل والأحزاب.

• **العلاقات بين البلدان العربية:** على النهوض القومي أن يؤكد أن مفهوم الوحدة العربية لا يدخل فيه أي شكل من أشكال الإلحاق أو القسر، فالوحدة العربية وحدة اختيارية طوعية

---

تدرج في إطار الإرادة الشعبية الحرة لكل بلد يرى من مصلحته العمل على توحيد جهوده السياسية والاقتصادية مع بلد أو عدة بلدان أخرى من أجل توسيع مشروع النهضة والتنمية من المستوى الوطني إلى المستوى العربي، وينبغي على المناضلين القوميين أن يسلكوا طريق نشر الوعي القومي في الأقطار التي لم تتطور فيها التوجهات الوجدانية، متجنبين الوقوع في أي نوع من أنواع الخطاب الفوقي أو الإقصائي أو التخويني.

- **التعامل مع الأقليات القومية في الوطن العربي:** بعض الحركات القومية العربية اتهمت الأقليات القومية بأنها «شعوبية» وأخرى رأت فيها أداة لتفتيت وحدة التراب الوطني، وثالثة حسبتها ورقة في يد الأجنبي. وقد آن الأوان اليوم، ونحن نتحدث عن مشروع قومي نهضوي تتموي حضاري، أن نتعامل مع هذه المشكلة بأفق ديمقراطي متفهم، ذلك أننا ندرك أن الأجنبي فعلاً يحاول استخدام هذه المشكلة ذريعةً للتدخل، وعلينا نحن أن ننزع هذه الورقة من يد الأجنبي بالاتفاق على حلول موضوعية ديمقراطية تعزز

انتماء أبناء الأقليات القومية إلى البلدان التي يقطنونها، بل وتطمئنهم إلى أن المشروع القومي سيؤمن لهم الحاضنة الأكثر أمناً والأكثر تفهماً لحقوقهم.

#### 4 - نحو التنمية والاشتراكية:

ارتبطت الشعارات القومية تقليدياً بشعارات الاشتراكية، وراهنّت الحركات القومية على دعم الطبقات الشعبية ومساندتها لهدف الوحدة، فقد كانت ترى فيها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة، ونحن، وإن كانت قناعاتنا ما زالت ملتزمة بشرعية التوجه الاشتراكي لبلادنا، فإنه يتوجب علينا أن نناقش الهواجس التي قد تخطر في ذهن المواطن العربي، ولاسيما حول واقعية طرح شعار الاشتراكية في زمن يطغى فيه اتجاه اقتصاد السوق، ومن الطبيعي أن نقول في معرض الرد إن هذا الشعار هو شعار عدد كبير جداً من الأحزاب السياسية في العالم، وهو شعار عدد كبير من الأحزاب الحاكمة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ونحن لا نشدّ عن هذا التوجه إذا أعلنّا استمرارنا بالتزام شعار تبنّته الحركات القومية منذ أكثر من نصف قرن.

---

والاشتراكية كما طرحتها الحركات القومية العربية في بداياتها، كانت تعني العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص. وهذا لن يتم دفعة واحدة، وإنما يتم بالتنمية، وأداء دور الدولة في تحقيق التوازن. والمجتمع لا يستقر طالما بقي هناك تفاوت وظالم ومظلوم، وهناك فرق بين الاشتراكية من حيث هي فكرة وشعار، وبين تجربة اشتراكية في زمن ما وفي بلد ما. وقد تكون هذه الإجابة كافية للرد على هواجس أي مواطن صادق، ولكننا هنا في طرحنا لهذا الهدف أمام مسؤولية كبيرة تلزمننا بطرح المسألة من جميع جوانبها.

## **٧ هل انتهت فكرة الاشتراكية مع انهيار أول تجربة اشتراكية في العالم؟**

راجع كثير من الاشتراكيين أفكارهم حول الاشتراكية مع انهيار التجربة السوفييتية وباقي تجارب المعسكر الاشتراكي، لقد كان للحدث مفعول الصدمة لدى عدد كبير من أنصار الاشتراكية في العالم، وتباهى الأمريكيون بانتصارهم معلنين أنها "نهاية التاريخ" و"موت الإيديولوجيات"، ولكن نظرة متفحصة إلى التاريخ، تجعلنا ندرك أن التاريخ لا يمكن أن يتوقف وأن دعاة موت الإيديولوجيات ابتكروا أسوأ إيديولوجية

في العالم، وطبقوها شر تطبيق في العراق ولبنان وفلسطين، كما ندرك أن انتقال المجتمعات الإنسانية من نظام إلى آخر، لا يتحقق بالضرورة على نحو يكون فيه التطور دائماً ومستمراً، أي سائراً على خط مستقيم، بل يمكن لهذا التطور أن يرسم مساراً متعرجاً وقد يتضمن ارتدادات، ولا يتم وفقاً لأسلوب واحد، بل يمكن أن يحدث بأساليب مختلفة جداً إلى حد التناقض. وبالعودة إلى تاريخ انتقال الإنسانية إلى النظام الرأسمالي، نرى أن ذلك تم بطريقة عنيفة في فرنسا، وقد شهدت الثورة الفرنسية قوافل من الإعدامات، لم توفر حتى أبناء الثورة نفسها، وقد مرت فرنسا بارتدادات إلى النظام الملكي وبتعرجات كثيرة قبل الوصول إلى الشكل الحالي للديمقراطية الفرنسية، في حين أن بريطانيا لم تشهد ثورةً سياسيةً على النظام الملكي، وانتقل اللوردات الإنكليز عبر أجيال عديدة من نبلاء إقطاعيين إلى شريحة مندمجة في الطبقة الرأسمالية، أما بلدان العالم الثالث فقد انتقلت إلى الرأسمالية بسبب احتلالها ونهبها على أيدي الدول الأوروبية. فالتاريخ لا يسير وفقاً لقالب جاهز مسبق الصنع، بل إنه هو الذي يصنع النماذج ويفاجئ الناس بما لا يتوقعونه. وهكذا يجب أن ننظر إلى انهيار التجارب الاشتراكية في أوروبا

---

الشرقية، إنها جزء من التطور التاريخي الذي يحفل بالارتدادات والمسارات المتعرجة. وأكبر دليل على ذلك هو استمرار الاشتراكية نظاماً مستقراً في كوبا والصين وفيتنام، وانضمام قافلة من دول أمريكا اللاتينية على رأسها فنزويلا إلى قائمة التجارب الاشتراكية الناجحة، فضلاً عن صعود عدد من الأحزاب الاشتراكية في أوروبا إلى السلطة. ومن الطبيعي أن نقول إن الأزمة المالية العالمية الحالية التي تفجرت في خريف عام 2008، والتي نجمت في البداية عن أزمة الرهون العقارية، ثم فتحت بعد ذلك جميع الأبواب للكشف عن عيوب النظام الرأسمالي العالمي، هذه الأزمة ستشجع الأحزاب الاشتراكية وجماهيرها على الخوض في تجارب أكثر جدية لتجاوز هذا النظام الظالم الذي يعوق التقدم الحضاري الإنساني إذ إن أزماته تنفجر دورياً، فتهدر سنوات طويلة من كد العاملين الشرفاء وعرقهم، وذلك في جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع.

### ✓ هل ثمة شكل نهائي جاهز للنظام الاشتراكي؟

إن الانتقال، كما سبق أن أشرنا، إلى النظام الرأسمالي لم يسلك مساراً واحداً، ولكنه أيضاً لم يستلهم نموذجاً موحداً، فهناك اختلافات كبيرة بين الأنظمة الرأسمالية الموجودة اليوم،

وهو ما قد يسمح لبعض المراقبين بتقسيمها إلى أنظمة مختلفة، فالنظام الرأسمالي في البلدان الاسكندنافية يقدم تسهيلات كبيرة جداً للمواطنين إلى حد أن بعض الكتاب يعدّونه نظاماً اشتراكياً، في حين تبالغ الأنظمة الرأسمالية المتخلفة الهجينة والتابعة في اندونيسيا وبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية في استغلال الطبقة العاملة، ولا ننسى أن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا كان رأسمالياً متوحشاً، يستهلك العمال السود ويعتصر حياتهم حتى آخر قطرة. فهل علينا أن نتوقع أن التجارب الاشتراكية ستلتزم نموذجاً موحداً لتجاربها؟ الإجابة واضحة من الآن فالنظام الذي تتبناه الصين اليوم هو نظام تنموي بالدرجة الأولى، وهو يهدف إلى زيادة الدخل القومي ومستوى معيشة المواطن الصيني، فالمهم هو التنمية وزيادة الإنتاج، وهو ما كان يخطط له دينغ سياو بينغ عندما قضى على ما يسمى بعصابة الأربعة، وأعلن عن توجهه إصلاحي جديد قائلاً: " لا يهم لون القطط إن كانت بيضاء أو سوداء، بل المهم أنها تأكل القئران"، وهو إعلان يعني أن الأهم للشعب الصيني هو تحقيق التنمية، وقد استمر هذا المسار حتى أُعلنَ في الحزب الشيوعي الصيني عن شعار "اقتصاد السوق

---

الاشتراكي" ذي الخصائص الصينية، ويعني ذلك وجود قطاعات تنموية رأسمالية تتبع قواعد اقتصاد السوق في قلب النظام الاقتصادي العام في الصين الذي يتسم بالطابع الاشتراكي. أما كوبا فقد ظلت ملتزمة بتوجهات الاقتصاد الاشتراكي بخطوطه العامة التي تبنتها الثورة الكوبية، ومع ذلك فإن الخبراء الكوبيين الذين يساعدون فنزويلا في جميع المجالات، لا يتدخلون في الشكل الذي يختاره الشعب الفنزويلي لنظامه الاشتراكي، بل يقولون: علينا ألا نتدخل في خياراتهم، فلنكن تجربة جديدة ذات طابع جديد في فنزويلا، فنستفيد جميعاً من التجارب الجديدة. أما الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية فهي تكتفي بتأميم بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، التي لا تبدل مركز ثقل النظام الرأسمالي، ولا جوهره، وتقر إصلاحات اقتصادية لرفع سوية حياة الطبقة العاملة، ومنحها ضمانات أكبر. وإذا اطلعنا على البرنامج الذي طرحه الحزب الشيوعي الروسي في مؤتمره الثالث عشر الذي عقد مؤخراً في شتاء عام 2008، فإننا سنجد أنه لا يهدف إلى التغيير الجذري للنظام الاقتصادي، ولا يتضمن سوى تأميم القطاعات الأساسية في الاقتصاد وخاصة الثروات الطبيعية وتعزيز القدرة القتالية

للقوات المسلحة، ومثل هذه الشعارات يمكن أن يطرحها أي حزب اشتراكي في أوروبا الغربية، ويمكن أن ندرك ذلك بسهولة إذا تذكرنا عنوان البرنامج الذي طرحه الحزب الشيوعي الروسي على الشعب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة: "عشرون خطوة نحو حياة لائقة"، وهو عنوان معتدل جداً لا يوحي بثورة أو بتغيير جذري. وذلك لا يعني أن هذا الحزب انضم إلى قافلة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية، بل هو بالعكس، يبرهن على نضج في فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الروسي، والذي لم يتهياً بعد على نحو كافٍ لعملية إعادة بناء الاشتراكية، ولكن الأمر المؤكد أن هذا الحزب إذا استلم السلطة فهو لن يعيد روسيا إلى الحقبة السوفييتية، بل سيبدع شكلاً جديداً للنظام الاشتراكي يتناسب مع مستوى تطور قوى الإنتاج ومستوى تطور وعي الشعب الروسي.

### ٧ ما المهم وما الأهم في التجربة العربية الاشتراكية؟

نقطنان لهما الأولوية في دليل العمل القومي العربي، الأولى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة على المستويين الوطني

---

والقومي، في إطار توجه اشتراكي إلى العدالة الاجتماعية، والثانية بناء دولة الوحدة، سياًجاً يحمي هذه التنمية ويطلق الإمكانيات العربية إلى أقصى مدى ممكن، ويضمن صيانة الأمن القومي العربي. وهاتان النقطتان متساويتان في الأهمية.

إن مسألة التنمية ضرورية لبناء دولة الوحدة، فهي تكفل زيادة الإنتاج وتغيير هيكل الإنتاج السلعي، بما يحقق تكاملاً في الإنتاج والتوزيع، ومع زيادة الإنتاج وتنوعه سيفتتح منتجوه عن أسواق جديدة لتصريفه، ومن ثمَّ سيكون من المنطقي أن يجدوا في السوق العربية المشتركة السوق الأمثل للتبادل والتعاون، فتكتسب قضية بناء الوحدة أنصاراً في صفوف قوى اجتماعية واقتصادية جديدة. وبالمقابل فإن بناء دولة الوحدة ضروري جداً من أجل تحقيق التنمية في ظل ارتفاع وتيرة المنافسة الدولية وتحرير التجارة الدولية وظهور تكتلات اقتصادية كبرى في العالم تسيطر على الأسواق الدولية وتقتسم هذه الأسواق في ظل منافسة حادة، وتنسيق دائم تشرف عليه منظمة التجارة الدولية من ناحية، واجتماع قمة الدول السبع (أو الثماني أو العشرين

مؤخراً) من ناحية أخرى، وتحت وطأة الكساد الحاد الذي قد تسببه الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

أما ترتيب الأولويات فهو ضروري لتحديد المسار الذي يجب أن تسلكه الحركات القومية العربية لتحقيق مشروعها. ولكي نحدد الأولويات علينا أولاً أن نتفحص الواقع العربي، لنستنتج منه الخطوات الممكنة اليوم، والخطوات التي يمكن أن تليها في المرحلة الثانية أو الثالثة.

نخلص هنا إلى نتيجة مؤداها أن مشكلات الاقتصاد في البلدان العربية ليست بسيطة، فهي تعرقل التنمية الحقيقية وتعرقل التعاون الاقتصادي العربي، ونستنتج أن مستوى التبادل الاقتصادي العربي الحالي، ليس سوى نتيجة طبيعية لقوة الدفع الكامنة في العلاقات الاقتصادية العربية بحكم ظروف الجوار الجغرافي والانتماء القومي، ونخلص من ذلك كله إلى ترتيب الأولويات التالي:

أ- الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي: المهمة الأولى أمام العرب اليوم، هي تحقيق تحول نوعي في الاقتصاد ينقل بلادهم من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، وقد تبدو هذه المهمة

---

سهلة للوهلة الأولى، فجميع المسوغات المنطقية تؤيد هذا التوجه، ولكن علينا ألا ننسى أن إنجازها يتطلب نضالاً ضد قوى سياسية واقتصادية واجتماعية متجذرة في الوطن العربي، ويتطلب كفاً ضد الفساد السياسي والاقتصادي وضد العقلية العشائرية، كما يتطلب تنظيمًا جيداً للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساند عملية الانتقال. لقد تفسخ جسد الاقتصاد الريعي وفاحت روائح تحلله الكريهة، وأصبح عائقاً أمام أي تقدم حقيقي في الوطن العربي، وما لم نتمكن من إنجاز هذه المهمة فإن جميع المهام الأخرى مؤجلة وغير قابلة للتطبيق.

ب- **التعاون الاقتصادي العربي:** يبني التعاون الاقتصادي العربي سياجاً واقياً لمشروع التنمية العربية، ويدفع كما أسلفنا سابقاً إلى دعم التوجه نحو بناء دولة الوحدة. إن التنمية هي الأساس في قضية الوحدة، فهي تكفل زيادة الإنتاج وتغيير هيكل الإنتاج السلعي، بما يحقق تكاملاً في الإنتاج والتوزيع، ومع زيادة الإنتاج وتنوعه سيفنش منتجوه عن أسواق جديدة لتصرفه، وبالتالي سيكون من المنطقي أن يجدوا في السوق

العربية المشتركة السوق المثلى للتبادل والتعاون، فتكتسب قضية بناء الوحدة أنصاراً في صفوف قوى اجتماعية واقتصادية جديدة.

ت- **بناء الاشتراكية:** من المعروف أن وضع الاقتصاد العالمي اليوم يتسم بطغيان اقتصاد السوق، وأن التحول الاشتراكي الذي كان منذ عقدين من الزمن صعباً، أصبح اليوم أكثر صعوبة، ومع أن الأزمة المالية العالمية ضربت الأسواق في خريف 2008 ضربةً قاصمةً، فإن النظام الرأسمالي لا يزال يسيطر على الاقتصاد العالمي، ومن الواضح أن الأزمة الأخيرة قد تؤدي إلى تغيير في قواعد النظام المالي العالمي وطريقة إدارته، ولكنها لن تمس جوهر النظام الرأسمالي. وهنا علينا أن نكون دقيقين جداً في تحديد كل مرحلة يمر بها أي بلد عربي، وتحديد الأنسب له من أجل دفع عجلة التنمية في كل مرحلة، ودعم التعاون الاقتصادي العربي، وذلك وفقاً للاتجاهات الأساسية التالية:

- **دراسة وضع كل بلد عربي على حدة:** لا بد في البداية من دراسة وضع كل بلد عربي على حدة، لأجل تحديد درجة

---

تطور قوى الإنتاج، والوضع السياسي العام وتحديد الخطوات الممكنة للانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي وتحقيق خطوات نحو العدالة الاجتماعية، أو خطوات نحو التوجه الاشتراكي.

• **الامتناع عن تحديد نموذج اشتراكي مسبق:** لا يمكن تحديد نموذج اشتراكي عربي مسبق، بل يجب التعامل مع هذه القضية وفقاً لتطور الأوضاع السياسية الاقتصادية المشتركة للدول العربية مجتمعة. أما الأکید والنهائي فهو أن مستقبل الإنسانية بأكملها، وليس مستقبل العرب وحدهم، يكمن في تحقيق عدالة المجتمع، وقد مر العرب بعدة تجارب اشتراكية، أو ذات توجه اشتراكي، وقد ترافقت هذه التجارب جميعها مع نواقص وعيوب واضحة، ولا نرغب في أن نتحمل أي تجربة قادمة أعباء الماضي وتسويغ أخطائه، لذلك نعتقد أنه يتوجب علينا اليوم أن نعلن أن جوهر التجربة الاشتراكية القادمة هو إتاحة أوسع مساحة ممكنة من الحرية لمختلف فئات الشعب، ولاسيما الشرائح العاملة والمنتجة منه، في اختيار طريقها إلى الاشتراكية، وأهم سمات هذا النظام هي أنه نظام اقتصادي اجتماعي تحكمه مصلحة الشعب بكل فئاته

من المنتجين والمستهلكين، ويسعى إلى تحقيق العدالة والتحرر والمساواة، وأن مرحلته الأولى تكمن في التنمية والعدالة الاجتماعية، أما في مرحلته النهائية فتكمن في إلغاء أي شكل من أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

● **المرحلة الراهنة:** وهي مرحلة تتسم بالعمل لتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي، حين يتم التعامل مع الاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد السوق، ولكنه في الوقت نفسه يعمل داخلياً على خدمة طبقات المجتمع، وتحقيق التوازن في المعادلة الاقتصادية، بين حرية السوق وبين الحرص على الحفاظ على مصالح طبقات المجتمع كافة، اعتماداً على الدور الذي تؤديه الدولة في تحقيق هذا التوازن.

● **المرحلة الانتقالية:** حين نؤسس نظاماً للتعاون الاقتصادي العربي، علينا أن نقبل وجود عدة نماذج من الأنظمة الاقتصادية، بما في ذلك أنظمة ذات توجه اشتراكي إلى جانب أنظمة ذات اقتصاد إنتاجي تنموي أو أنظمة ذات توجه رأسمالي تقليدي، فقد قبلت الصين بوجود هونغ كونغ في

---

إطار الدولة الصينية، على ما بين النظامين من اختلاف  
سياسياً واقتصادياً.

- دليل التوجهات: في المرحلة الراهنة لدينا ثلاث أولويات  
يجب أخذها بالحسبان عند تحديد أي برنامج اقتصادي عربي  
على الصعيدين الوطني أو القومي:
- التنمية الشاملة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي.
- العدالة الاجتماعية.
- التعاون الاقتصادي العربي.



مطبوعات القيادة القومية